

ISSN :2353-0294

المجلة الجزائرية للدراستات السياسية

مجلة دورية دولية علمية محكمة -

تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

العدد الثالث

رقم الإيداع : 1228 - 2013

شعبان 1436هـ

جوان 2015م

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

• المدير ومسؤول النشر:

الأستاذ الدكتور . أمحمد برقوق
أستاذ التعليم العالي.
ومدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

• رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور . صالح سعود
أستاذ التعليم العالي.
نائب المدير مكلف بالنشر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

• هيئة التحرير:

أ.د . كريم خلفان
د . تسعديت مسيح الدين
د . عبير بوضياف
د . بوشرف كمال

العنوان:

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر .

الإيداع القانوني: 1228 – 2013

الترقيم الدولي ISSN: 0294 – 2353

البريد الإلكتروني: journal@enssp.dz

الهاتف: 02 01 23 23 (0) 213+

07 01 23 23 (0) 213+

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د - الخير فشي	جامعة سطيف 2 . الجزائر
أ. د - رايح شريط	جامعة الجزائر 3 . الجزائر
أ. د - عزي عبد الرحمن	الإمارات العربية المتحدة
أ. د . بلقاسم ايراتي	جامعة الجزائر 3 . الجزائر
أ. د . عمر فرحاتي	جامعة بسكرة . الجزائر
أ. د . سالم برفوق	جامع الجزائر 3 . الجزائر
أ. د . عبد الحفيظ ديب	جامعة الجزائر 3 . الجزائر
أ. د . رياض بوريش	جامعة قسنطينة 3 . الجزائر
أ. د . العربي إشبودان	جامعة الجزائر 2 . الجزائر
أ. د . يميلى غبالو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . محمد هناد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
أ. د . صورية عمراني	فرنسا
أ. د . مصطفى مكي	فرنسا
د . بو القاسم دلال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . حمود صالحى	الولايات المتحدة الأمريكية
د . محمد جويلي	تونس
د . ناجي عمارة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . محمد ماضوي	فرنسا
د . خليفة بوراس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . مصطفى بخوش	المملكة العربية السعودية
د . إنعام بيبوض	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . مليكة معمري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . منصور لخضاري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . فاطمة الزهراء فرشولي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . علي ربيح	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
د . يوسف بوعدندل	قطر
أ . مريم بجاوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر
أ . عبد السلام يخلف	جامعة قسنطينة 3 . الجزائر
أ . نعيمة بايو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . الجزائر

مستلزمات النشر

من ضمن شروط النشر في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية :

- أن يتوافق المقال مع اهداف المجلة.
- أن يكون المقال غير منشور سابقا.
- أن لا يتجاوز الموضوع 20 صفحة باللغة العربية، بالإضافة إلى إمكانية إرسال مواضيع باللغتين الفرنسية والانجليزية، (يكتب الموضوع بخط SimplifiedArabic بالنسبة للغة العربية، و Times New Roman بالنسبة للغتين الفرنسية والانجليزية، وان يكون المضمون بحجم 14، الهامش بحجم 12)، ويكون مرفوقا بملخص باللغة العربية وملخص بلغة أخرى (بالنسبة للمواضيع باللغتين الفرنسية والانجليزية يجب أن تتوفر على ملخص باللغة العربية).
- إلتزام الدقة والعمق في المضمون و الأمانة العلمية ، والتوثيق المنهجي.
- تكتب الهوامش بترقيم متسلسل في نهاية كل صفحة ، مع مراعاة أسلوب منهجي موحد:
 - الكتب: المؤلف، العنوان، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.
 - المقالات: المؤلف، العنوان، المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- يرفق عنوان البحث مع إسم الباحث ، ورتبته العلمية ، وتخصصه ، والهيئة العلمية التي ينتمي إليها.
- يرسل الموضوع عبر البريد الالكتروني للمجلة.(journal@enssp.dz)
- يعرض البحث على لجنة علمية للتقييم.
- المقالات التي لا تنشر لا تعاد لأصحابها.

الآراء الواردة في البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

الافتتاحية

تواصل المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، إصدار العدد الثالث من المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، والذي احتوى على مجموعة من البحوث والدراسات - ذات أبعاد سياسية وطنية ودولية - تهدف في عمومها إلى ترقية الاهتمام بالقضايا السياسية المعيشة وبالذات تلك المتعلقة منها في هذا العدد، بـ :

- دراسة مسار التكامل والإندماج في السياسة الجزائرية وتوضيح علاقته بالاقتصاد الدولي.

- إحصار أسس السياسة الفرنسية تجاه الجزائر وتبيان مدى تأثيرها في مسار العلاقات ما بين البلدين في الوقت الراهن.

- إبراز مرتكزات الدبلوماسية الجزائرية، وكيفية استمرار تفعيل مصداقيتها التي ما تزال تؤطر توجهاتها تجاه محيطها الإقليمي والعالمي.

- السعي إلى كيفية تفعيل القانون الجزائري المتعلق بالبيئة من منطلق أنها المقوم الأساسي في الحفاظ على استمرارية حياة الإنسان.

كما تم إنجاز مواضيع أخرى ذات علاقة بسياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وعلاقة الأمم المتحدة ومسألة الإرهاب، إضافة إلى مواضيع ذات علاقة بالجريمة الإلكترونية، والمتغير الإعلامي والسينما وتوظيفها لخدمة أهداف السياسة.

ولقد أشرف على إعداد هذه البحوث والدراسات أساتذة وباحثون هدفهم الأسمى يتمثل في إستمرارية البحث العلمي والنشاطات الفكرية - العلمية والعملية - الساعية إلى المزيد من ترقية التصورات الإستراتيجية للمدرسة، عبر التفكير الجمعي وبشكل منهجي لتعزيز الفعاليات الداعمة للمسارات البحثية ولاسيما المعبرة على الواقع المعيش بالجزائر، خدمة للتنمية والاستقرار المنشود.

هيئة التحرير

الفهرست

المحور الأول: المواضيع باللغة العربية	
09	<p>▪ علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الأسواق الوطنية.</p> <p>د. تاحي طارق المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية</p>
19	<p>▪ السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم</p> <p>د. نزهة بديدة - جامعة الجزائر - 02 - أبو القاسم سعد الله -</p>
30	<p>▪ تأثير روح ثورة نوفمبر في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية الراهنة</p> <p>د. دريس نبيل - جامعة الجزائر - 3 -</p>
37	<p>▪ حقوق الإنسان و البيئية في التشريع الجزائري</p> <p>د. موسى نورة - جامعة تبسة</p>
48	<p>التغيرات الجديدة في الوطن العربي ... هل هي الطريق لتحقيق الديمقراطية؟</p> <p>أ. شليغم عبيد - جامعة البليدة.</p>
54	<p>▪ السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الابن</p> <p>د. سليم شيخاوي - جامعة الجزائر 3</p>
65	<p>▪ إشكالية تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب</p> <p>أ. باسط سميرة - جامعة باجي مختار عنابة</p>
72	<p>▪ الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية لمكافحتها</p> <p>د. حكيم غريب - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية</p>
81	<p>▪ مكافحة الإرهاب و منطق الأمن الإنساني</p> <p>أ. حلیمة حقاني - جامعة الجزائر - 3 -</p>
89	<p>▪ السينما والحرب: الوجه الآخر للسياسة</p> <p>أ. صباح ساكر - كلية علوم الاعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3</p>

المحور الثاني : المواضيع باللغة الأجنبية	
<p>▪ Entre lutte et prévention du terrorisme : quelle priorité pour l'Afrique <i>Dr Nardjes FLICI</i></p>	1
<p>▪ Faillite des nations : quelle étiologie et quel remède ? <i>Mahmoud BRAHAM</i></p>	9
<p>▪ Démocratie Participative et Citoyenneté <i>DEKKAL Mouloud</i></p>	19
<p>▪ L'enjeu économique du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud <i>BOULANOUAR Messaouda Doctorante</i></p>	30
<p>▪ Public Policy: "Concept Clarification, Genesis, Study, and Reflection on the Developing Countries such as Algeria" <i>Dr .Bouzourine Nadjoua</i></p>	37

علاقة السياسة بالسوق في الجزائر: دراسة في أثر السياسات الحكومية

على مسار تحرير الأسواق الوطنية.

د. تاحي طارق

أستاذ محاضر "ب"

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص المقال

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على علاقة التأثير الموجودة بين السوق والدولة في الجزائر خاصة في ظل وضع يسوده عولمة الأسواق الدولية وتحرير التجارة الدولية. حيث تهدف الدراسة إلى محاولة فهم السلوك السياسي للنخبة الحاكمة في الجزائر للتماشي مع مسار تحرير الاقتصاد الوطني وخصخصة القطاع العام. وقد استنتجت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط للجزائر على الربيع النفطي سبب أساسي في متانة وقوة تأثير الدولة (السياسات الحكومية) على السوق، إذ تسيطر النخبة الحاكمة على القطاع النفطي وتحول دون خصصته، كما تتحكم هذه النخبة في طريقة توزيع الجباية النفطية على مختلف مكونات المجتمع بما يتماشى مع أهدافها والمتمثلة في الحفاظ على الوضع القائم.

The Abstract

In this paper we focus on appearing the influence relationship between market and state in Algeria during the globalization and free markets era. The target is to comprehend the political behavior of political elites that aim to control the process of freer national economy and privatization of public assets.

The paper conclude that Algeria dependency on oil revenue present an significant cause which explain the strong influence of politics on market, even the political elites still control the oil sector and struggle against its privatization. Adding that this elites control the way oil revenues is distribute in Algerian society which assure their interests and keeping of the *status-quo*.

مقدمة

يعد موضوع السياسة والسوق من بين أهم المواضيع التي تحدد طبيعة العلاقة بين الثروة والسلطة في الجزائر. إذ يرى أغلب المراقبين للشأن الجزائري بأن فترة الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى غاية بداية الألفية الجديدة مثلت مرحلة جد أساسية في تحديد طبيعة هذه العلاقة. حيث امتازت هذه المرحلة بتخلي الجزائر عن نهج الاقتصاد الموجه والتحول نظام "اقتصاد السوق"، وتستوجب المرحلة الجديدة ضرورة تبني الدولة لخيار تحرير الأسواق الوطنية، الخصخصة وكذا تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد.

وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع الضغوطات التي مارستها المؤسسات الاقتصادية الدولية على الدول النامية والاشتراكية سابقا بما فيها الجزائر في إطار إجماع واشنطن قصد دفع هذه الدول نحو إضعاف تأثير السياسات الحكومية على اقتصاديات هذه الدول وهذا من خلال العمل تسريع وتيرة الإصلاحات والاندماج ضمن النظام

الاقتصادي الدولي دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية في مجال تنافسية الاقتصاديات القومية. لقد أدت هذه الإصلاحات في أغلب هذه الدول إلى نتائج وخيمة على شعوب هذه الدول، إذ ارتفعت نسب الفقر، شيوع اليأس الاجتماعي، تراجع الدخل الفردي... الخ

تحاول هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين السوق والدولة من خلال الإشكالية التالية: هل يمكن الجزم حقيقة أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق أدت إلى نهاية سيطرة السياسات الحكومية على السوق في الجزائر؟.

ومحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية: يمثل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الربيع النفطي أهم محدد في فهم العلاقة المتينة بين السوق والدولة في الجزائر. سنحاول مناقشة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- علاقة السوق بالسياسة في فترة الإصلاحات الاقتصادية (الاقتصاد السياسي للإصلاحات)
- أوجه السياسات الحمائية في الجزائر
- معوقات تحرير وخصخصة الاقتصاد الجزائري

علاقة السوق بالسياسة في فترة الإصلاحات الاقتصادية (الاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر)
تلعب السياسات الحكومية دورا مؤثرا على الأسواق الوطنية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعمولة الأسواق، حيث تعتبر السياسات الحكومية بمثابة الضامن لقواعد المنافسة التامة وعدم التمييز أو التفضيل بين الشركات الوطنية والأجنبية وهذا من خلال القوانين التي تسنها في هذا الإطار. كما أنها تمثل في نفس الوقت فاعلا حيويا لضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال تفادي الوقوع في أزمات مالية والتي تقع عادة بفعل التنقل الكثيف وغير المتحكم فيه لرؤوس الأموال الساخنة والتي عادة ما تكون بين الشركات الفرعية والشركة الأم. كما تهدف السياسات الحكومية عادة إلى حماية الأسواق الوطنية من الأخطار الاقتصادية الخارجية كالإغراق، صدمات التصدير والتي من شأنها أن تحدث ضررا على القدرة التنافسية للقطاعات الوطنية.

جاءت الإصلاحات الاقتصادية مع الظروف الأزمة المالية والتي تميزت بتراجع سعر صرف الدولار المتزامن مع تراجع سعر البترول في السوق الدولية نهاية ثمانينات القرن الماضي. حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى انكماش الاقتصاد الجزائري، إذ تشير الإحصائيات أن قيمة الصادرات تراجعت بـ 55.5% في الفترة الممتدة من 1984 إلى 1987، كما تراجعت قيمة الواردات بـ 54% في نفس الفترة⁽¹⁾.

أما على الصعيد الدولي، فقد شهدت هذه الفترة ظهور بوادر أفول الأنظمة الاشتراكية وبداية فترة الإصلاحات السياسية والاقتصادية (على غرار إصلاحات الغلاستوتست Glasnost والبروسترايكا Perestroika التي عرفها الاتحاد السوفيتي سنة 1985)، فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات توجهت أغلب الأنظمة الاشتراكية نحو تبني إصلاحات اقتصادية قصد التحول من نمط التخطيط إلى "اقتصاد السوق".

يمكن تقسيم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى شكلين متناقضين من الإصلاحات:

1- إصلاحات نابعة من إرادة وطنية النظام السياسي في تبني الإصلاح الاقتصادي: وهي الفترة التي شهدت تأثير ملموس للسياسة على توجهات الإصلاح الاقتصادي، فقد دفعت المعطيات الداخلية والدولية الحكومة الجزائرية آنذاك إلى الشروع في إدراج إصلاحات اقتصادية وسياسية⁽²⁾، فقد قام الرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد

بتأسيس لجنة خبراء (تظم اقتصاديين، علماء الاجتماع، مختصين في القطاع النقدي، والقطاع الصحي، وكذا مختصين في مجال الأمن) عكفت من فيفري 1986 إلى جويلية 1987 على إيجاد حلول للأزمة التي كانت تمر بها الجزائر، كما عملت على بلورة مشاريع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لاحقا سنة 1988. وقد دفعت أحداث أكتوبر 1988 بالحكومة الجزائرية إلى بعث حزمة إصلاحات سياسية وهذا بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقت سابقا، وكانت تهدف أساسا إلى ضمان انفتاح أكثر للنظام السياسي وهذا من خلال إطلاق تجربة التعددية الحزبية. لقد كانت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر نهاية الثمانيات من القرن الفارط⁽³⁾، بمثابة بداية القطيعة مع النظام الاشتراكي وهذا من خلال التخلي على اقتصاد التخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو "النظام اللبرالي". تضمنت هذه الإصلاحات التراجع عن سياسات مركزية التخطيط والتأميم والتحول نحو الخصخصة وتوزيع الأراضي المؤممة.

2- إصلاحات نابعة من قوى وفواعل خارجية المتمثلة أساسا في المؤسسات المالية الدولية والتي كانت تمثل آنذاك فواعل أساسية لتنفيذ مشروع إجماع واشنطن WASHINGTON CONCINCUS. فقد تميزت فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي تقام تبعات الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلى حد عجز الخزينة العمومية في تغطية تكاليف استيراد السلع الإستراتيجية. كما عجزت الحكومة الجزائرية آنذاك على الوفاء بتعهداتها في تسديد خدمات الديون المترتبة عن القروض التي منحها البنوك الخاصة للجزائر⁽⁴⁾، فقد ارتفعت نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات من 66% سنة 1990 إلى 86% سنة 1993⁽⁵⁾.

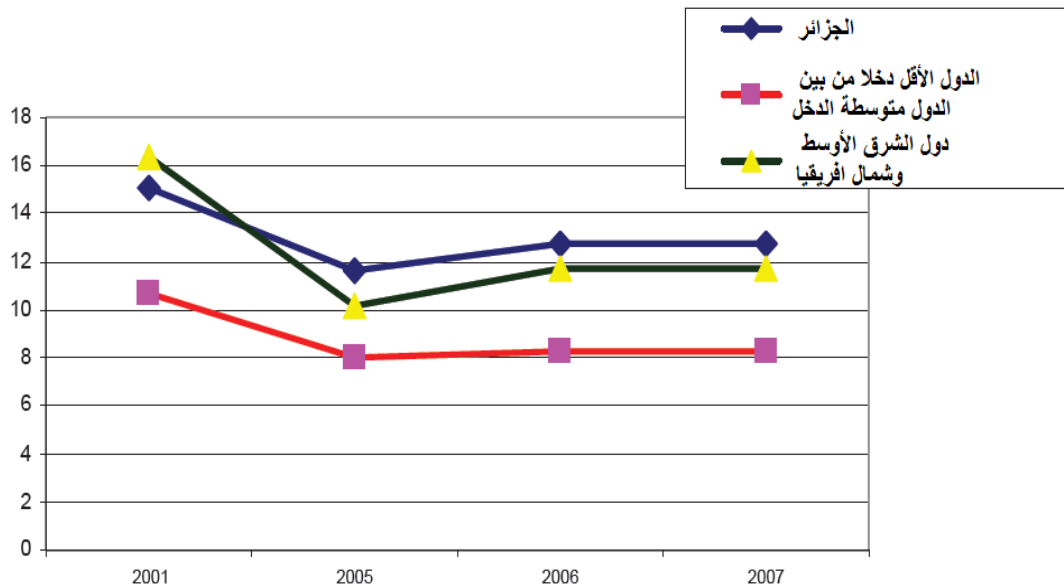
لقد أرغمت الظروف الاقتصادية المتأزمة الحكومة الجزائرية في أبريل 1994 قبول الالتزام بمشروع التصحيح الهيكلي (يتضمن التصحيح الهيكلي: تحرير التجارة الخارجية، إنشاء سوق للصرف الأجنبي ما بين البنوك، تحرير الأسعار وإلغاء الدعم، خصخصة الشركات العمومية في القطاعات التنافسية، إعادة هيكلة القطاع البنكي، توسيع مجال الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات) الذي فرضه صندوق النقد الدولي مقابل منح الجزائر لقروض وصلت إلى 1 مليار دولار و500 مليون دولار كتمويل استثنائي لدعم ميزان المدفوعات، وقد تكفل بهذا التمويل الاستثنائي كل من البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي واليابان⁽⁶⁾. وكنتيجة لمتطلبات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وتحت ضغط المؤسسات الدولية تبنت الجزائر حزمة أولى من التدابير والإصلاحات الرامية إلى بعث مسار خصخصة القطاعات العمومي⁷. وقد تميزت هذه التدابير بأنها جذرية ومتسارعة، إذ يمكن وصفها بإصلاحات "العلاج بالصدمة"⁽⁸⁾ Shock Therapy. فقد أدى التوجه المتسارع لخيار "اقتصاد السوق" إلى خصخصة ما يقارب 1000 مؤسسة عمومية في مدة أربع سنوات فقط (الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998) من بينها 500 مؤسسة عمومية تم خصصتها دفعة واحدة سنة 1995⁽⁹⁾. وقد ترتبت عن هذه السياسات توقيف 450 ألف عامل عن العمل. أما الحزمة الثانية من قوانين الخصخصة⁽¹⁰⁾، فقد كانت بين سنتي 1995 و2001، وكان من بين أهم تبعات هذه المرحلة الإعلان عن خصخصة 910 مؤسسة عمومية جديدة مع حلول شهر نوفمبر لسنة 2000⁽¹¹⁾.

أوجه السياسات الحمائية في الجزائر:

يعد الاقتصاد الجزائري من بين أكبر الاقتصاديات الاشتراكية سابقا المحافظة على سياسة الحمائية الاقتصادية، خاصة منذ بداية الألفية، والتي تزامنت مع عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسديد

الجزائر لديونها الخارجية، والتي كانت سببا مباشرا في تبني سياسات التصحيح الهيكلي سنوات التسعينات، إذ يشير تقرير تمكين التجارة الدولية لسنة 2014 إلى أن ارتفاع التعريفات الجمركية تجاه الواردات نحو الجزائر يمثل معوقا أساسيا لتراجع تحرير السوق الوطنية، إذ يشارك هذا العامل بقيمة 20,8 من إجمالي المعوقات⁽¹²⁾. وبالعودة إلى بداية تسعينات القرن الماضي وتجاوبا مع ضغوط المؤسسات الدولية المتعلقة بتنفيذ سياسات التصحيح الهيكلي، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة سنوات التسعينات في التخلي على سياساتها الحمائية بوتيرة متسارعة، فقد ألغت الكثير من الحواجز غير الجمركية (التخلي على نظام الحصص في الاستيراد) كما تراجعت الحواجز الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع مؤشر تقييد التجارة الخارجية Trade Restrictiveness Index للجزائر من قيمة 10 إلى 07 سنة 1998⁽¹³⁾. ومع حلول الألفية الجديدة وتزامنا وارتفاع أسعار النفط استطاعت الجزائر تسديد ديونها الخارجية الأمر الذي أعطى الانطباع أن الجزائر خرجت من مرحلة فصل السياسة عن السوق (Deregulation) والتي فرضتها الظروف الاقتصادية الصعبة وضغوطات المؤسسات الدولية وانتقلت إلى مرحلة عودة سيطرة السياسة على السوق. إذ تشير إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة أن نسبة التعريفات الجمركية الكلية التي تفرضها الجزائر على الواردات قد وصلت إلى 18,6% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع ما تقتضيه شروط اقتصاد السوق. وتفصيلا حسب السلع نجد 23,3% هي قيمة التعريفات المفروضة على السلع الزراعية و17,8% تمثل قيمة التعريفات المفروضة على السلع الأخرى (بما فيها السلع المصنعة)⁽¹⁴⁾.

الشكل رقم 01: تطور مقياس إجمالي القيود الجمركية (معبّر عنها بالنسبة المئوية %))



المصدر: Philippe Barbet, Said Souam, Fatiha Talahite, Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à O.M.C, Centre d'économie de l'université paris nord, 2009

يشير الشكل رقم 01 إلى ارتفاع الحواجز الجمركية (معبّر عنها بمؤشر قيود التجارة الخارجية) أمام التبادل الخارجي وهذا بالمقارنة مع بقية الدول (كدول المغرب العربي والشرق الأوسط) وكنتيجة لارتفاع هذه الضرائب

انتعشت نسبة عائدات الضرائب على التجارة الخارجية، حيث يعتبر دور الجباية الجمركية مهم جدا في نمو الإيرادات العامة للدولة. تشير الإحصائيات إلى أن الجباية الجمركية شاركت بنسبة فاقت 30% في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011⁽¹⁵⁾. هذه الإحصائيات تدفعنا إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية للتفكيك الجمركي، حيث عادة ما تؤدي سياسات تحرير التجارة في الدول النامية والاشتراكية سابقا (بما فيها الجزائر) إلى خسارة مداخيل مالية معتبرة جراء التكيف مع قواعد التجارة الحرة، وهي المداخيل التي كانت تحقق بفضل التعريفات الجمركية المرتفعة التي كانت تفرضها هذه الدول في فترة الحماية الاقتصادية. ففي سنة 1990، مثلت التخفيضات الجمركية ما يعادل 30% من مجموع المداخيل الجبائية لـ 25 دولة نامية (وهي قيمة مرتفعة مقارنة بحجم التبادل التجاري الخارجي المتواضع لهذه الدول)، ما يمثل 2% من مجموع المداخيل الجبائية للدول المصنعة⁽¹⁶⁾. وبالتالي فإن الدول النامية هي الأكثر تضررا من عملية التفكيك الجمركي، إذ يعتبر جوزيف ستيغلitz J.Stiglitz في كتابه "تجارة عادلة للجميع" Fair Trade for All أن جولة الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة ركزت على إصلاح التجارة العالمية كون أنها ستسمح بتوزيع أفضل لفوائد التجارة الدولية بالمقابل فقد تجاهلت قضية اقتسام تكاليف وأعباء التكيف والتحول (التصحيح الهيكلي) في الدول النامية Adjustment Costs على جميع الدول بما فيها الدول المصنعة⁽¹⁷⁾.

معوقات تحرير وخصخصة الاقتصاد الجزائري:

لقد تعددت المسببات الكامنة وراء مواصلة الاقتصاد الجزائري -بطريقة أو بأخرى- في تبني سياسات اقتصادية حمائية، إلا أنه لا تختلف أغلب الدراسات حول هذا الموضوع في أن الدوافع السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر هي من تدفع نحو هذا الاختيار. ترى Isabelle Werenfels⁽¹⁸⁾ أن أسباب محدودية الخصخصة القطاع الصناعي في الجزائر مرتبطة بثلاث اعتبارات⁽¹⁹⁾:

1- غياب إرادة سياسية واضحة تجاه خصخصة القطاع العمومي في الجزائر: وهذا بالرغم من قناعة النظام السياسي الجزائري (من خلال الخطاب السياسي) بضرورة دفع الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة. تعكس هذه الازدواجية بين الخطاب والتطبيق تعكس وبجلاء افتقاد الجزائر لإستراتيجية اقتصادية واضحة للخصخصة. ولعل من بين المعوقات التي تحد من مسار الخصخصة في الجزائر مشكل العوائق البيروقراطية.

2- الاعتماد المفرط على الربيع النفطي: إن ثمة تباين كبير بين مسار خصخصة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية غير النفطية، إذ يعد ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي خصخصة القطاع النفطي من المسائل الحساسة وهذا لما يمثله هذا القطاع من أهمية اقتصادية وسياسية للبلد وللنظام السياسي بصفة خاصة، حيث يمثل النفط 98.5% من إجمالي صادراتها و48% من إجمالي القيمة المضافة، كما يشارك القطاع النفطي بـ 20% من إجمالي الثروة الوطنية وتساهم عائداته بـ 80% من العائدات المالية للاقتصاد الجزائري⁽²⁰⁾.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤدي خصخصة هذا القطاع إلى تقويض سيطرة الدولة على هذا القطاع من حيث فقدان سيطرة النظام السياسي للدور التوزيعي لعائدات الربيع. كما تؤدي سياسات الخصخصة الكلية لهذا القطاع إلى فتح المجال لسيطرة القوى الأجنبية (من خلال الشركات النفطية الأجنبية المحتكرة) على سياسات الإنتاج والتصدير وطريقة التوزيع. كما أن تراجع دور الدولة لدورها التوزيعي للربيع النفطي لصالح قوى

السوق الحرة سيؤثر سلبا على توازنات القوى في النظام والمجتمع الجزائري على حد سواء، الأمر الذي سيجعل من للاستقرار السياسي واجتماعي أمرا حتميا وقوعه. وعليه يمكن أن يفسر توجه الجزائر لخصخصة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مقابل إحكام السيطرة السياسية على قطاع النفط على أن هذا الأخير بمثابة قطاع سيادي يتوقف عليه استقرار وتوازن النظام السياسي الجزائري بمختلف تشكيلاته.

3- المتغير الإيديولوجي: محدودية الخصخصة مرتبطة بالإيديولوجية الوطنية التي تتبناها النخب السياسية الجزائرية مع نهاية الحقبة الاستعمارية والتي نتج عنها بناء توجه وطني معادي للقطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية. وقد مثلت هذه الإيديولوجية ركيزة أساسية للترويج للخطاب السياسي الجزائري في فترة الاشتراكية والذي تميز بمعاداته للبرالية والتحرير التجاري والاقتصادي.

ولا يقتصر الأمر فقط على الربع النفطي كسبب في تراجع الخصخصة وتحرير الأسواق، بل يرتبط الأمر كذلك إلى وجود عوائق كبيرة تحول دول تطوير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، حيث تعد السياسات الحكومية من بين أهم العوامل التي تحدد شكل وطبيعة أنشطة الأعمال في أي دولة.

الشكل رقم 02: أهم العوامل التي تعيق ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر

(نصيب كل متغير بـ%)



المصدر: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015

يشير تقرير التنافسية الدولي 2014-2015 أن معظم العوائق التي تعيق ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر هي بالدرجة الأولى معوقات سياسية مرتبطة بغياب الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر في مجال فتح وتسهيل مناخ أنشطة الأعمال. حيث تعتبر صعوبة الوصول إلى تمويل، تفشي ظاهرة الفساد بشتى أشكاله، ضعف الأداء البيروقراطي، ارتفاع نسب الضرائب المفروضة على المؤسسات والشركات الناشئة، الضعف في توفير البنى التحتية، التحكم في سعر الصرف وتعاضم الرقابة الضريبية من بين أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون

تطوير مناخ أنشطة الأعمال في الجزائر والتي تحول دون استقطاب الاستثمارات المباشرة. ترتبط هذه المعوقات أساسا باعتبارات سياسية محضة والهادفة إلى مواصلة النظام السياسي السيطرة على الاقتصاد.

يعود سبب صعوبة الوصول إلى تمويل المشاريع سيطرة البنوك الحكومية والعمومية على السياسة النقدية والمالية، إذ تسيطر ستة 06 بنوك حكومية فقط على 90% من إجمالي الأصول البنكية مع العلم أن ثمة 25 بنك في الجزائر من بينهم ستة 06 بنوك أجنبية⁽²¹⁾ (ما يدل على محدودية تحرير الأسواق المالية في الجزائر). وتتميز سياسات البنوك العمومية في تعاملها مع الشركاء الاقتصاديين (شركات ومؤسسات) بغياب المرونة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز في تمويل المشاريع الاقتصادية والذي أضحى بدوره أهم عامل في تراجع أنشطة الأعمال في الجزائر.

كما يمثل الفساد أهم ثاني سبب في إعاقة أنشطة الأعمال بالجزائر حيث سجل مؤشر الفساد للجزائر قيمة 36/100 محتلة المرتبة 100 عالميا من بين 175 دولة والمرتبة 12 عربيا⁽²²⁾. ويعبر نقشي الفساد في الجزائر عن مواصلة غياب الشفافية في تسيير وتوزيع موارد الريع النفطي والذي عادة ما تكون من صلاحيات النظام السياسي.

يعكس ضعف الأداء الاقتصادي وبجلاء غياب إرادة سياسية واضحة في تبني خيار اللامركزية في اتخاذ القرار، حيث أن تمركز اتخاذ القرار في يد الوزارات أو المؤسسات والهيئات الحكومية المتواجدة في العاصمة سيؤدي إلى غياب المرونة في الممارسة البيروقراطية وسيحول دون ضمان استقطاب الاستثمارات، خاصة إذا ما علمنا أن مساحة البلد تتجاوز 2 مليون كيلومتر مربع وأن المسافة بين العاصمة الجزائر وأقصى نقطة في الحدود الجنوبية تتجاوز 3000 كيلومتر.

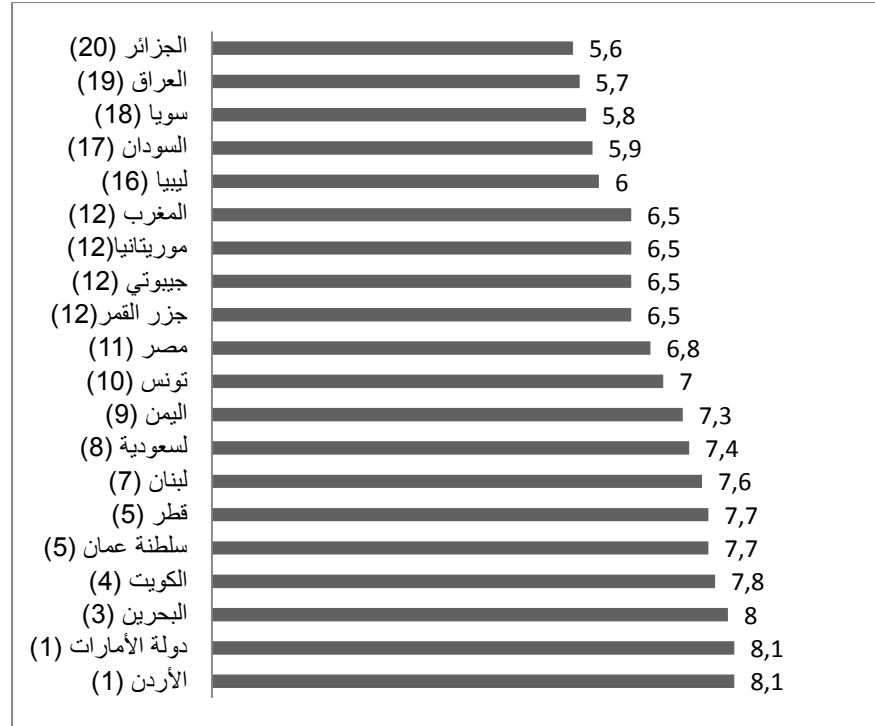
ويعد ارتفاع نسبة الضرائب، الرقابة الضريبية، ارتفاع نسبة التضخم والتحكم في سعر الصرف من بين العوامل التي تدل على محدودية التحرير التجاري والنقدي بصفة خاصة والاقتصادي عامة. وعلى هذا الأساس لا يمكن بحال من الأحوال التسليم والجزم بأن الجزائر قد تبنت حقيقة نموذج اقتصاد السوق وأن الاقتصاد الجزائري قد أضحى معولم ومندمج ضمن الاقتصاد العالمي اللبرالي، حيث مازالت الدولة (بالمعنى السياسي للمصطلح) تسيطر على السوق والاقتصاد في الجزائر.

كما يعد عامل تراجع الحرية الاقتصادية في الجزائر من بين أهم العوامل التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، حيث تشير إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي أن مؤشر الحرية الاقتصادية⁽²³⁾ تراوح بين 3,9 (وهي القيمة التي سجلت سنة 1990 والتي تعد أدنى قيمة بين سنتي 1980 و2012) و5,8⁽²⁴⁾ (وهي أعلى قيمة للمؤشر والتي سجلت سنة 2005).

وبالمقارنة مع الدول العربية نجد أن حجم الحرية الاقتصادية في الجزائر جد متراجع، حيث صنف التقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2014 الجزائر في المرتبة 20 والأخيرة من حيث حجم الحرية الاقتصادية في الدول العربية (أنظر الشكل رقم 03).

الشكل 03: تصنيف الحرية الاقتصادية للدول العربية لسنة 2012

(بالقيمة والترتيب)



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2014 للحرية الاقتصادية في العالم العربي.

وتفصيلاً في مؤشر الحرية الاقتصادية (حسب الجدول رقم 01) نجد أن الجزائر قد احتلت المرتبة 22 والأخيرة عربياً في مؤشر حجم الحكومة (وقد سجلت قيمة 3.9)، هذا ما يدل أن الحكومة تتدخل بشكل كبير في الشؤون الاقتصادية للدولة وتحول في أغلب الأحيان دون إضفاء الحرية الاقتصادية. كما تحتل الجزائر المرتبة 14 عربياً في تصنيف مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وضمن حقوق الملكية، ويعكس هذا المؤشر يعكس التمييز الحاصل في القوانين التجارية الجزائرية. كما تعرف الجزائر تقييدا كبيرا في مجال تحرير التجارة الدولية، حيث احتلت المرتبة 21 عربياً في مؤشر حرية التجارة الدولية.

الجدول رقم 01: المؤشرات المتحركة في الحرية الاقتصادية في الجزائر

قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية		حرية التجارة الدولية		الوصول إلى الأموال الصحيحة		القانون التجاري والاقتصادي وضمن حقوق الملكية		حجم الحكومة	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
15	06	21	4.7	13	7.7	14	5.9	22	3.9

المصدر: مؤسسة فريديش ناومان من أجل الحرية، مؤسسة البحوث الدولية، معهد فريزر، الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لسنة 2014.

الخلاصة والاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات:

- الخطاب السياسية الجزائري يتناقض والسياسات المنتهجة في مجال تحرير الأسواق، ففي حين يروج بأن الجزائر قد اندمجت كليا مع "اقتصاد السوق" نجد أن الحكومة الجزائر مازالت تحافظ نسبيا على سيطرتها في مجال تحرير التجارة الخارجية، تحرير تنقل رؤوس الأموال، الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إن مواصلة الجزائر بطريقة أو بأخرى في الحمائية الاقتصادية أدت إلى مناعة قوية في مواجهة الأزمات المالية العالمية وهذا كون أن المنظومة المالية مازالت بعيدة كل البعد عن الاندماج في الأسواق المالية العالمية²⁵. إلا أنه وبالمقابل فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة الاستثمار في سياسات الحمائية في بناء اقتصاد وطني قوي ومنافس للاقتصاديات الدولية، حيث يشير تقرير منتدى الاقتصاد الدولي أن ترتيب الاقتصاد الجزائري لمؤشر التنافسية العالمي²⁶ لسنتي 2014 و2015 هي 79 وهذا بقيمة 4.08²⁷. فقد أخفقت أغلب السياسات الاقتصادية في إيجاد ميزة نسبية للقطاعات الاقتصادية والتي تؤهلها لترويج السلعة الجزائرية على الصعيد الدولي.

- يعد مواصلة الاعتماد المفرط على الربيع النفطي من بين أهم العوامل التي تقوي وتمتن العلاقة بين السياسة والسوق في الجزائر، إذ تقتصر الخطط الاقتصادية على الدور التوزيعي للربيع عوض البحث عن بدائل تدفع الاقتصاد الوطني نحو خيار الإنتاجية. وعلى هذا الأساس فان فك العلاقة القوية الموجودة بين السياسي والسوق يتوقف إما على تراجع أسعار النفط وتراجع المداخل النفطية والتي ستؤثر سلبا على الدور السياسي في توزيع الربيع، أو على التوجه نحو الاقتصاد المنتج والذي سيتيح فرص كبيرة في تعاضد دور السوق في التوزيع على حساب النخب السياسية الحاكمة.

الهوامش:

(1) Philippe Barbet, Said Souam, Fatih Talahite, **Enjeux et Impacts du Processus d'adhésion de L'Algérie à L'O.M.C.**, Paris :Centre d'économie de l'Université Paris Nord (C.E.P.N), Document de Travail du C.E.P.N, N°2009-05, P.04.

(2) شهدت الجزائر في تلك الفترة تصاعدا لوتيرة الاحتجاجات الاجتماعية والتي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية، وقد عرفت هذه الاحتجاجات أوجها في أحداث 5 أكتوبر 1988. كما شهد العالم في تلك الفترة بروز البوادر الأولى لنهاية الحرب الباردة وهذا من خلال تبني الاتحاد السوفيتي لإصلاحات اقتصادية وسياسية "غلاسنوست" و" بروسرايكا"

(3) الإصلاحات الاقتصادية: تمثلت إصلاحات القطاع الزراعي والفلاحي في إعادة توزيع الأراضي الزراعية المؤممة في فترة "الثورة الزراعية". كما انطلقت الحكومة الجزائرية بخصخصة الشركات العمومية وهذا من خلال إصدار قانون " استقلالية الشركات". إلا أن التوجه نحو الخصخصة لم يتم تبنيها الا سنة 1989 وهذا تزامنا مع التحولات السياسية التي أدخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية.

(4) لقد لجأت الجزائر إلى الاقتراض من البنوك الخاصة تقديرا منها أن مدة الأزمة الاقتصادية محدودة، وأن تراجع سعر النفط هو أمر ظرفي فقط. إلا أنه ومع مرور الوقت واستفحال الأزمة دخلت الجزائر في حلقة مفرغة من الاقتراض، ووصل الأمر بالخزينة العمومية إلى "العجز المزمن". مما دفع بالحكومة الجزائرية لإعادة النظر في سياسة الاقتراض من خلال التوجه لقروض صندوق النقد الدولي. والجدير بالإشارة أن البنوك الخاصة تتميز بميزتين: ارتفاع نسب الفائدة، وقصر المدة المحددة لتسديد القروض.

(5) خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوي قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص.39.

(6) نفس المرجع، ص.41.

- (7) صدر أول قانون يسمح بعملية خصخصة القطاعات العمومية في المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994. حيث سمحت المادة 24 من القانون بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. كما نصت المادة 25 من نفس القانون على الفتح الجزئي للرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية وإخضاع هذا النوع من العمليات إلى نصوص القانون التجاري.
- (8) **العلاج بالصدمة**: هو مصطلح للاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس Jeffery Sachs وقد استعمله للدلالة على الطريقة السريعة وغير المترددة التي تبنتها روسيا الاتحادية في إصلاحاتها الاقتصادية الرامية إلى تحرير أسواقها.
- (9) Ivan Martin, **Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution to the Crisis**, The journal of North African Studies, Vol. 8, N° 2, Summer 2003, P.08.
- (10) تميزت مرحلة الخصخصة بين 1995 و2001 بصور الأمر 95-22 الصادر شهر أوت من عام 1995 والذي يسمح بخصخصة الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة للدولة أو للوحدات الاقتصادية المستقلة للمؤسسات العمومية مع عدم تطرق الأمر لإمكانية خصخصة القطاعات العمومية الاستراتيجية كقطاع النفط. ويعد هذا الأمر المرجع الأساسي للخصخصة في الجزائر. وقد تم تعديل هذا الأمر بموجب الأمر 97-12 الصادر في مارس 1997 وهذا للمعارضة الكبيرة التي واجهه القانون.
- (11) Ivàn Martin, **Op.cit**, P.08.
- (12) Thierry Geiger (Ed), **The Global Enabling Trade Report 2014**, World Economic Forum, Geneva: World Economic Forum Publications, 2014, P.52.
- (13) Garbis Iradian, Stefania Bazzoni, Hervé Joly, **Algeria: Recent Economic Development**, Washington, D.C., International Monetary Fund, August 2000, P.51.
- (14) World Trade Organization (WTO), **Trade Data: Algeria**
<http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ>
 (تاريخ استعمل الملف 2015/03/01)
- (15) ديدوح شكري، **أفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.160.
- (16) L'organisation Mondiale du Commerce (O.M.C), **Rapport sur le Commerce Mondial 2003**, Publications de L'O.M.C, 2003, P.119.
- (17) Joseph Stiglitz, Andrew Charlton, **Fair Trade for All**, New York: Oxford University Press, 2005, P.172.
- (18) Isabelle Werenfels: باحثة مشاركة بمركز Wissenschaft and Politik لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- (19) Isabelle Werenfels, **Obstacles to Privatization of State-Owned Industries in Algeria: The Political Economy of a Distributive Conflict**, The Journal of North African Studies, Vol.7, N.01, (Spring 2002), London: Frank Class, P.02.
- (20) Mehdi Abbas, **L'accession de L'Algérie à L'O.M.C : Entre Ouverture Contrainte et Ouverture Maîtrisée**, Grenoble : Laboratoire d'économie et de la production et de l'intégration internationale (LEPII), 2009, P.08.
- (21) Ivàn Martin, **Op.cit**, P.12.
- (22) Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2014**, Cambridge : Cambridge University Press, 2014, P.10.
- (23) يرتبط حساب مؤشر الحرية الاقتصادية بعدة مؤشرات فرعية ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية: 1- مؤشر حجم الحكومة والذي يدخل كل العوامل التي تعكس مدى تدخل الحكومة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية في الدولة (كالاستهلاك، الضرائب، التحويلات المالية، الدعم المقدم للسلع والاستثمارات المحلية)، ويعد تراجع تدخل الدولة عاملا محفزا للحرية الاقتصادية. 2- مؤشر القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية، بما في ذلك حيادية القضاء وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز. 3- مؤشر الوصول إلى الأموال الصحيحة، والمرتبطة أساسا بالسياسات النقدية في الدولة (سرعة نمو الأموال المتداولة والتضخم). 4- حرية التجارة الدولية بما في ذلك الرسوم الجمركية وغير الجمركية الممارسة على تنقل السلع والأموال. 5- قانون الائتمان، والعمل والمشاريع التجارية والحد الأدنى من الأجور والبيروقراطية.
- (24) Economic freedom network, **Level of Economic Freedom : Algeria**
<http://www.freetheworld.com/countrydata.php?country=C1&x=5&y=10%20MARKET%20AC>. (14/03/2015)
- (25) Mourad Ouchichi, **Etat et Marché : Rapport Et Dynamiques Pour Les Pays Maghrébines : Cas De L'Algérie**, P.11.
 (تاريخ الاستعانة بالملف 2015/02/23)
<http://www.iefpedia.com/france/wp-content/uploads/2009/12/OUCHICHI-Mourad.pdf>
- (26) مؤشر التنافسية العالمي : هو يعبر عن القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية وهو محصور بين قيمتي 1 و7 ، حيث كلما اقتربت القيمة من واحد 1 دل على قدرة تنافسية ضعيفة، بالمقابل كلما اقترب من قيمة 7 دل على قدرة تنافسية قوية.
- (27) World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2014-2015**, Geneva: World Economic Forum, 2014, P.13.

السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس واليوم

د. لزهة بديدة

قسم التاريخ

جامعة الجزائر- 02- أبو القاسم سعد الله-

تقديم :

إن الهدف الذي تتوخاه هذه الدراسة التاريخية -السياسية، هو محاولة إمطاة اللثام عن القواعد والمعايير التي وضعها التيار الديغولي منذ ظهوره، كإتجاه سياسي في مطلع الأربعينات من القرن العشرين، إلى بداية القرن الواحد والعشرين.

ويظهر منذ الوهلة الأولى أن السياسة الديغولية تجاه الجزائر- قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية العام 1962-، بدت متأثرة بمخلفات الحقبة الاستعمارية، ومحاولة ربط الجزائر وفي جميع المجالات بفرنسا، تحت مسميات متعددة وشعارات مختلفة، فما هي ماهية هذه السياسة؟ وما هي شعاراتها؟ وما هو الثابت فيها والمتغير؟.

تظهر المعطيات التاريخية المتوفرة اليوم أمام الباحثين في التاريخ والسياسة، ومن شهادات للفاعلين ومقاربات يمكن استنتاجها، بداية أن الفلسفة والسياسة الديغولية تجاه الجزائر قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض- بالنسبة لها والقابلة للتأويل للطرف الآخر- حول الجزائر، في المعالم الكبرى، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، مع إمكانية اللعب على التغيير أو التبديل والتعديل في الجزئيات، فمصلحة فرنسا هي المقدمة في هذه الرؤية، وتحل الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية عموما، والديغولية خصوصا، مكانة خاصة، وقد اكتسبت هذه المكانة من موقعها المتميز، وما تكتز به أرضها من خيرات ظاهرة وباطنة، وسمائها من فضاءات إستراتيجية مهمة، ولم يكن ديغول وتياره يراود خلداهم لحظة واحدة أن تتخلى بلدهم فرنسا عن الجزائر مهما كانت الدواعي والظروف، فهذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها، أو التسليم فيها لأنها باختصار كما عبر عن ذلك ديغول نفسه، "ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم" (1).

فالجزائر بحسب الفرنسيين وعلى رأسهم ديغول ومذهبه، تحتل أهمية كبرى، ومما زاد في قناعاتهم وتمسكهم بها، أن عاصمتها (الجزائر العاصمة) كانت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب الامبريالية الثانية (1939-1945)، وهو ما يقر به مثلا لوسيان أداس (L.Ades)، عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية" بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية، وأنها المدينة الثالثة في فرنسا بعد باريس ومرسيليا(2)، ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح أن الجزائر كانت هي فرنسا.

والمؤكد إن تعلق الفرنسيين بالجزائر لا نقاش فيه، إذ يرى ديغول بأنها شيء آخر بالنسبة لهم، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الاحتلال الفرنسي، مبينا أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت سيطرتهم، مبينا أنها تكتسي من الأهمية التي لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها، أو تركها تقرر مصيرها، ولقد أقر في مذكراته (جزء التجديد)، بهذه الحقيقة، مسجلا بالحرف الواحد أن " الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازاة بينها وبين بقية البلدان التابعة لنا"(3).

ولقد أدرك ديغول أيما إدراك لأهمية الجزائر ودور الجزائريين- الذين أجبرتهم القوانين الفرنسية على خدمة فرنسا والفرنسيين- عندما تحل بهؤلاء الكوارث والحروب، ومن ثمة فإنها مثلها مثل تونس والمغرب، كانت تعد خزائناً من المقاتلين، تستنجد به فرنسا ساعة تشاء، ولقد كان في الإمكان "أخذ جنود قدر ما يُراد من السكان الأصليين في الجزائر والمغرب وتونس..."⁽⁴⁾

ولا يتوقف الأمر عند كون الجزائريين خزائناً بشريا تستغيث بهم فرنسا في كل حروبها، بل الأكثر من ذلك والأهم أن الجزائر عززت بشكل كبير الموقف الفرنسي في إفريقيا والبحر المتوسط، ومنها كانت نقطة الانطلاق لتسلل الفرنسيين وسيطرتهم على تونس والمغرب والصحراء، وبالمختصر الذي ذكرته شامين، "إنها الجزائر التي خرجت منها المقاومة والمؤسسات الفرنسية خلال أشهر"⁽⁵⁾.

كما أن الجزائر كانت مطلع الأربعينات من القرن العشرين عاصمة الحلفاء، ومنها جمع الفرنسيون وحلفاؤهم الإمكانيات المادية والمعنوية، التي كانت سببا في انتصارهم على خصومهم من دول المحور، فضلا عن جملة من الدواعي الأخرى، التي يرى ديغول أنها كانت تحمل الشعب الفرنسي أن يُعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا، وكيف لا يتعلق ديغول بالجزائر، وهو الذي يقدر حق القدر ما قام به أسلافه من أجل احتلالها والسيطرة على خيراتها، مؤكدا أن كل الفرنسيين فرحين فخورين بعدما آل أمر الجزائر إليهم "فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة...."⁽⁶⁾.

ولقد ألحقت القوانين الفرنسية المختلفة أرض الجزائر بفرنسا، فاصلة بشكل لا يقبل النقاش في هذا الموضوع، وعليه أكد كل القادة الفرنسيين حق بلادهم التاريخي والمطلق في الجزائر، وها هو القائد الفرنسي الجنرال كاتر والذي تولى الحكومة العامة في الجزائر بأمر من ديغول سنة 1943، والمعروف بنزاعته الديغولية يؤكد أن "الجزائر ليست مستوطنة وحسب، إنها أرض فرنسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى السيادة، إنها جزء من فرنسا في البحر المتوسط، إنها جزء لا يتجزأ من فرنسا"⁽⁷⁾.

وعليه كانت هذه الرؤية الديغولية للجزائر، واضحة لدى قطاع واسع من الفرنسيين، المتأكدين من أن ديغول لن يسلم في الجزائر، تحت أي ظرف كان، وأنه بغموض مواقفه - خلال فترة حكم سنوات الأربعينات- أوصد الباب في وجه كل الأفكار الداعية للاستقلال، أو حتى الحكم الذاتي، ورفض كل إمكانية للانفصال عن كتلة الإمبراطورية⁽⁸⁾.

ولم تتغير هذه القناعات الديغولية ونظرتها الإستراتيجية للجزائر، بعد انسحابه من السلطة سنة 1946، حتى أن الشاعر⁽⁹⁾ الذي رفعه في انتخابات 1948 كان تأكيدا على مواقفه، كما هو تأكيد على وقوعه تحت تأثير وسطوة المستوطنين، الذين لا يرون في عمالات الجزائر الثلاث سوى جزءا أساسيا من فرنسا⁽¹⁰⁾، وأن كل ما تغير فيها هو التكتيك، وقد أقر ديغول في مذكراته، بأنه حان الوقت لاستبدال السيادة بالشراكة في البلدان التي تحتلها فرنسا⁽¹¹⁾.

ومن هذا المنطلق يعتقد بأن من جاؤوا بعده إلى السلطة منذ سنة 1946 لم يعالجوا القضية بالطريقة المثلى، وهو ما انجر سلبا على نظام الحكم في فرنسا، في الحين كان عليهم انجاز خطوات أخرى، ولو فعلوا ذلك لاتجهت المنطقة بشكل سلمي نحو تسلم السكان الأصليين دفة شؤون البلاد ونشوء دولة جزائرية، تتحد تدريجيا مع الجمهورية الفرنسية⁽¹²⁾، لأن استبدال السيادة بالشراكة هو الحل الأفضل لفرنسا، فدمج المسلمين أضحي غير

ممكن، وحتى يحافظ الفرنسيون على مصالحهم في هذا البلد، فإن عليهم إدراك الواقع والتعامل معه بإيجابية حتى لا تفقد دولتهم مكانتها في هذا البلد، لأن الشعب الجزائري كما يعتقد ديغول، متعلق بالأمة الفرنسية، ويتمنى أن يبقى شريكا لها بعد تحرره (13).

والملاحظ، أن ديغول لم يحتفظ بهذا المفهوم عندما عاد إلى السلطة سنة 1958⁽¹⁴⁾، خاصة في المرحلة الأولى، ناكرا على الجزائر والجزائريين أي حق لهم في تقرير مصيرهم، وقد كانت له العديد من المساعي للحفاظ على الجزائر فرنسية، ومن ذلك عمل على إضعاف الجزائريين وتقريب صفوفهم، من خلال اعتماده على إثارة ما يعتقد بالفروق العرقية بين الجزائريين، بهدف تقنيت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، كما يذهب إلى ذلك السيد بن يوسف بن خدة، الذي يضيف أن ديغول كان يأمل في نجاح مشروع تقسيم الجزائر إلى كيانات عرقية تتمتع بالحكم الذاتي، تحت الوصاية الفرنسية، يحكمها قانون دستوري ائتلافي بمقتضى قانون الإطار، الذي أعده الرئيس الفرنسي بورجيس مونري سنة 1957، من أجل تجزئة الجزائر (15).

ولم يتراجع عن هذه الأفكار إلا بعد الضغط الكبير الذي مارسه الثورة الجزائرية على فرنسا الديغولية، ليعترف متأخرا بحق الجزائر في تقرير مصيرها ناكرا هذا الضغط، ومؤكدا على أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحها للجزائريين، بما تملكه من قوة وباسم مبادئها ووفقا لمصالحها. وهكذا، أقر ديغول مرغما بأن الوضع الفرنسي في الجزائر يتطلب حلا عاجلا للقضية الجزائرية، ومهما كان الأمر، لأن ذلك يترتب عليه إنقاذ فرنسا من المهام والخسائر التي يتزايد عبؤها باستمرار، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها - سابقا - أضحت مجرد مظاهر فارغة، ولعل هذه المعطيات التي جاء ديغول على ذكرها من الخسائر الفرنسية، إضافة إلى فشله في فكرة إضعاف الثورة، ومن ثمة الشعب الجزائري، بغية جعله تابعا كلياً لفرنسا ومصالحها هي التي دفعته إلى تغيير سياسته، لتحل محلها فلسفة أخرى، وهي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى إبقاء الإدارة الجزائرية والتعليم تحت السيطرة الفرنسية والمالين لها، وحتى يعطي الجنرال ديغول لأفكاره هذه اللبوس السياسي، صرح بنبرة وثقة وهادئة وتعي ما تريد، في الخامس سبتمبر 1960، بأن "الجزائر الجزائرية ستكون متعاونة مع فرنسا..." (16)، وفي نفس التصريح وتكملة لفكرته وتشكيكا في قدرة الجزائريين في إعادة بناء دولتهم بعيدا عن التأثير الفرنسي، تساءل ديغول أسئلة تحمل الكثير من الدلالات والإيحاءات، ومما جاء فيها "... وفي حالة الانفصال - يقصد انفصال الجزائريين عن فرنسا - إلى أين يذهب العمال الجزائريون؟ إلى القاهرة؟ إلى تونس؟ إلى الرباط؟ إلى بكين؟ إلى موسكو؟"، ثم يتساءل كذلك "إذا كان من الضروري للجزائر أن تتحول إلى بلد عصري ومزدهر، فأية دولة تستطيع مد يد المساعدة لها وتحقيق هذا الهدف؟... ليجيب بلغة المتيقن "بأن هناك دولة واحدة تقوم بهذه المهمة .. وهي فرنسا..." (17).

ولأن الاقتصاد الفرنسي منذ مطلع القرن العشرين قد اعتمد على اليد العاملة الجزائرية، خاصة بعد الحربين الكونيتين الكبيرتين، فقد أدرك القادة الديغوليون منذ العام 1960 بشكل أكبر، أهمية اليد العاملة الجزائرية في ربط علاقات خاصة بالجزائر، فهذه اليد العاملة تعتبر في نظر الجزائر العمود الفقري لأي تعاون مثمر بين الجزائر المستقلة والدولة الفرنسية (18)، وبالرغم من التعلق الكبير الذي أبدته الديغولية نحو الجزائر، ورغم كل ما قامت به من أجل الحفاظ عليها فرنسية، ورغم هذه النظرة الإستراتيجية والبراغماتية في كيفية العلاقات التي سعى ديغول لإقامتها معها، إلا أن المعارضين والمنقذين لتجاره وسياسته، يحملونه المسؤولية الكاملة عن ضياعها من فرنسا سنة 1962، ولم يقتنعوا بكل الشعارات التي رفعها ونادى بها فيما يتعلق بهذا الموضوع، لأن النتيجة كانت أن شهد العالم أجمع راية الحكومة المؤقتة الجزائرية، ترفرف على أرض الجزائر، بمقتضى اتفاقيات إيفيان سنة 1962 (19).

والجدير بالإشارة، أن الجزائر ومنذ سنة 1943 وحتى سنة 1962 عاشت معظم فتراتهما تحت حكم الديغوليين، من الجنرال كاترو وخليفته إيف شاتينو (Yves Chataigneau)، اللذين عينهما ديغول نفسه، عندما كان قائدا لفرنسا سنوات الأربعينات من القرن العشرين، وصولا إلى جاك سوستيل الديغولي الذي كان آخر حاكم عام لها، ما بين سنتي 1955-1956، وانتهاء بعودة ديغول إلى السلطة وتسييره لملفها ما بين 1958 و1962⁽²⁰⁾.

وقد تكون المصادفات لعبت دورها، عندما عُرض منصب الحكومة العامة في الجزائر مطلع سنة 1955 على جاك سوستيل المنتمي للتيار الديغولي، خاصة في هذه الأثناء التي كان فيها ديغول وتياره في شبه عزلة سياسية، وقد يكون الأمر محسوبا بدقة لاعتقاد رئيس الحكومة الفرنسية حينها منداس فرانس (Mendes France)، وأن خير من يواجه الأوضاع الناتجة عن اندلاع الثورة الجزائرية، إنما هم ديغول وأتباعه، وبعد أن تم العرض بشكل رسمي على جاك سوستيل، اتجه إلى قائده السابق، الجنرال ديغول طالبا منه النصيحة والمشورة، فما كان من ديغول إلا أن شجع سوستيل على قبول المنصب، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ بعدما استقر سوستيل في الجزائر وبعد أن مارس مهامه من مطلع سنة 1955 إلى مطلع سنة 1956، لجأت السلطة الفرنسية الجديدة إلى إبعاده والاستئجاب بديغولي آخر هو الجنرال جورج كاترو، غير أن هذا العجوز البالغ من العمر حينها تسعة وسبعون سنة، لم يتمكن من ممارسة مهامه في الجزائر على وجه الإطلاق، حيث رفضه المستوطنون⁽²¹⁾.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار، إلى أن ديغول دخل في صراع مرير مع الحلفاء، وعلى وجه التحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سنة 1942 إلى غاية خروجه من السلطة، متهما هذه الأخيرة بمحاولة إبعاده من قيادة المقاومة الفرنسية، لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يوقف طموحها في الجزائر، الذي أبدته منذ وقت مبكر للحرب، ولهذا السبب أقامت علاقات مع حكومة فيشي، كاشفا على استعداده لفعل كل شيء، حتى يبعد الطموح الأمريكي عن الجزائر، واعتبار هذه الأخيرة شأن فرنسي خالص⁽²²⁾.

وبعد توقيع اتفاقيات إيفيان بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في الـ 18 مارس 1962، ودخوله حيز التنفيذ في اليوم الموالي، والاستفتاء الذي كان في الفاتح جويلية من السنة نفسها، والذي تلاه إعلان استرجاع السيادة الوطنية في اليوم الخامس من ذات الشهر، كان لزاما على الجنرال ديغول أن يعمل على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات بين الجزائر وفرنسا، مستفيدا من ماضي بلاده الاستعماري، ساعيا إلى رسم فلسفة جديدة لهذا الاستعمار، أساسها الاستغلال والبراغماتية في العلاقات الثنائية، والشراكة بمفهوم التبعية، ومن هذه النظرة يمكننا اعتبار الديغولية عرابة الاستعمار الجديد، الذي لا يقوم على غزو الجيوش واحتلالها لهذه المنطقة أو تلك، أو مصادرة حرية هذا الشعب أو ذلك.

مكانة الجزائر في السياسة الديغولية

لقد وضعت الديغولية لنفسها فلسفة خاصة في العلاقات الدولية، وخطة عمل تطبق بها هذه الرؤية، مبنية على قاعدة " فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا، بمقابل خسائر وتكاليف أقل لها"، ولتحقيق هذه الرؤية في علاقتها المستجدة مع الجزائر، ركزت الديغولية على مجموعة من المعايير والأسس، أهمها:

1) بقاء الإدارة والاقتصاد والتعليم والقضاء في الجزائر، تحت سيطرة المستوطنين، الذين كفلت لهم اتفاقية إيفيان حرية البقاء في الجزائر، ولأن هؤلاء لم يستطيعوا المكوث فيها، فقد آل مآل تلك المواقع إلى إطارات وموظفين جزائريين، ما في ذلك شك، وهو ما ذهب إليه السياسي والمؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري، الذي أضاف، أن هؤلاء مُعدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها⁽²³⁾.

(2) محاولة الاستئثار بملف المحروقات الجزائري وجعله في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وهو الأمر الذي دعا فرنسا إلى توقيع اتفاقية تم الإقرار بمقتضاها بحق الجزائر في امتلاك كامل ثرواتها البترولية في الصحراء، على أن يكون لفرنسا الحق في الاحتفاظ بامتياز المشاركة والاستيراد في المحروقات⁽²⁴⁾.

والحقيقة أن المحروقات شكلت العمود الفقري للاقتصاد الفرنسي، الذي اجتهد ديغول نفسه -وبكل ثقله- لإعادة بنائه بعد الدمار الذي لحق به في الحربين الامبرياليين الأولى والثانية، حتى يكون اقتصادا تنافسيا ورياديا، وبحسب المذهب الديغولي فإن فرنسا يجب أن تكون حيث يكون البترول، وأن أهمية هذه المنطقة أو تلك تكسبها من وجود أو عدم وجود النفط والغاز، وحول هذه النظرية قال ديغول في مذكراته: "... إن الأهمية الإستراتيجية والسياسية لمناطق النيل ودجلة والفرات والبحر الأحمر والخليج، هي الآن بسبب البترول..."⁽²⁵⁾، ولذات السبب والدافع، تكتسي الجزائر أهميتها بالنسبة لفرنسا.

(3) تشكيل قوة أمنية محلية من وحدات (الحركة والقومية)، التي بلغ تعدادها أربعين ألف رجل، يقودها ضباط جزائريون يُنتقون من داخل الجيش الاستعماري، مهمتهم اختراق جيش التحرير الوطني، والعمل على التأثير على خيارات هذا الجيش، سليل جيش التحرير الوطني⁽²⁶⁾، ويبدو أن السلطات الجديدة في الجزائر، قد حاولت الخروج من تأثيرات هذه الإجراءات الفرنسية، وذلك من خلال عقد جملة من الاتفاقيات التي شملت العديد من المجالات، والتي كانت من آثار زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري، السيد أحمد بن بلة، إلى فرنسا ما بين الـ 13 والـ 15 مارس 1964، حيث أُستقبل من طرف الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، والهدف من توقيع تلك الاتفاقيات إجمالا، هو إزالة العوائق القائمة أمام إقامة علاقات ودية ومتكاملة بين البلدين، ومما أفضت إليه تلك الاتفاقيات في المجال الأمني والعسكري، هو إلزام فرنسا بالإسراع في إخراج وترحيل قواتها المتواجدة في الجزائر، باستثناء القوات المرابطة بقاعدة المرسى الكبير بوهران، والقوات المتواجدة ببعض المراكز في الصحراء⁽²⁷⁾.

(4) العمل على ازدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء، قصد فصل الجزائر عن أصلاتها وشخصيتها الضاربة في أعماق التاريخ، وإبقائها في دائرة الفرانكفونية، التي هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان التي لها استعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها⁽²⁸⁾.

(5) محاولة إبقاء ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في يد هذه الأخيرة، تستعمله متى نشاء وكيفما نشاء، لأن هذا الملف الحساس والخطير له تبعات وانعكاسات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، والسلطات الفرنسية بقيادة ديغول تعرف جيدا أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير، وبالتالي يمارس الضغط و يصوغ القرارات، وللإشارة أن فرنسا وناهيك عن محاولة تحكمها في هذا الملف، قد سخرت المهاجرين الجزائريين كخدم للنهوض بالاقتصاد الفرنسي، وكرست جهودها للتأثير عليهم ثقافيا وفكريا، إما بهدف فصلهم عن مجتمعهم الأصلي، أو لاستغلالهم، وبالتحديد لتوظيف من تشبع منهم بالروح والثقافة الفرنسيين، لاختراق المجتمع الجزائري، وجعله يتقبل تلك الروح والثقافة، ومن ثمة التنازل عن قيمه الحضارية ومكونات شخصيته المتميزة، ونظرا للأهمية التي يحتلها ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين لدى القيادات الفرنسية، فقد وقعت حكومة الجنرال ديغول خلال عشرية الستينات من القرن الماضي، العديد من الاتفاقيات مع الجزائر، والمتعلقة بهذا الموضوع في محاولة لضبطه بما يخدم الطرفين، ولعل أبرزها إتفاقية الـ 10 أبريل 1964،

والمعدلة يوم الـ 28 ديسمبر 1968- والتي سُمح بموجبها برفع عدد المهاجرين الجزائريين الراغبين في التوجه إلى فرنسا سنويا (29).

ومما سبق، يظهر أن الجنرال ديغول قد حاول في البداية أن يقيم مع الجزائر المُسترجعة لسيادتها حديثاً، علاقات قائمة على مفهومي الشراكة والتعاون، وفقاً لوجهة نظره، لأن الوقائع جاءت منافية للمفهوم المتداول عند الجميع، خاصة وأنه حاول استغلال الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر الخارجة لتوها من قبضة الاحتلال الفرنسي، الذي لم يترك اقتصاداً قائماً ولا مؤسسات وإدارات جزائرية مكتملة، لها تجربتها ورصيدها من التسيير والقيادة، وعليه فلا معنى والحال هذه، أن تكون الشراكة بين دولتين لا مجال للمقارنة بينهما وفي جميع المجالات، فذلك يعني أن الشراكة والتعاون بمنظور ديغول هما -أولاً وأخيراً- متخذتان كإفظة لا غير، والهدف هو أبقاء الجزائر تحت التبعية التامة لفرنسا، ولتكريس تلك التبعية، استغل واستعمل سادة الإليزي، كل تلك المعايير التي ذكرناها، وبخاصة ملفي المحروقات والهجرة، لتحديد علاقات بلادهم مع الجزائر (30).

ولقد أورث ديغول هذه الرؤية في كيفية ربط علاقات بلاده مع الجزائر، لمن جاء من بعده من حكام فرنسا، خاصة إذا علمنا أن الحاكمين التاليين له، وهما جورج بومبيدو (1974/1969)، وفاليري جيسكار ديستان (1981/1974)، هما من أقطاب المدرسة السياسية الديغولية، فكان من الطبيعي أن يحافظا على الإرث الديغولي، خاصة فيما يتعلق بملف العلاقات مع الجزائر، والعمل على مواصلة خدمة المصالح الفرنسية من خلال هذه العلاقات، وإثبات الحضور الدائم والمميز لفرنسا فيها على القاعدة التي أكد عليها الرئيس بومبيدو، والقائلة بـ "... نحن أصحاب حضور تقليدي في البحر المتوسط، في جزئيه الشرقي والغربي..." (31).

ولأن الجزائر التي تولى فيها الحكم فيها منذ سنة 1965 السيد هوراي بومدين رحمه الله، وإلى غاية سنة 1978، قامت بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية -على وجه الخصوص- والمتعلقة أساساً بتأميم المحروقات والبنوك والتجارة الخارجية، بداية من العام 1966، وصولاً إلى قرار تأميم وتأمين المحروقات يوم الـ 24 فيفري 1971، فقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة خليفتي ديغول، مما جعلهما يعملان بشكل واضح على ملف الهجرة بغية الضغط على السلطات الجزائرية، لكي تتنازل هذه الأخيرة عن مشاكتها وتحديدها لفرنسا، ومحاولة الإضرار بمصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، لذلك اتسمت سياسة هؤلاء القادة الديغوليين بالصلابة وعدم التساهل مع العمال الجزائريين المغتربين، والعمل على مراجعة ملف الهجرة بشكل مستمر (32).

سياسة مرحلة ما بعد ديغول تجاه الجزائر:

لم تحقق سياسة التشدد المنتهجة من طرف الساسة الفرنسيين - مرحلة ما بعد ديغول - الثمار المرجوة منها، فقد حاول الرئيس ديستان، الذي يعتبر صورة للجنرال ديغول، أكثر من سلفه بومبيدو، إعادة العمل بالفلسفة الديغولية، خاصة فيما يتعلق بعلاقات بلاده مع الجزائر، ورسم سياسة تعتمد على البراغماتية والغموض، وانتظار الفرص المواتية لاتخاذ القرارات الواقعية، التي تخدم فرنسا وأصدقائها (33).

وانطلاقاً من هذه الواقعية والبراغماتية، وفي محاولة منه للإبقاء على مصالح فرنسا في الجزائر، فقد قام الرئيس جيسكار ديستان بزيارة رسمية للجزائر استمرت ثلاثة أيام، بداية من العاشر مارس 1975، حاول خلالها التأكيد والإصرار على تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى تعهد فرنسا بدعم المهاجرين الجزائريين (34)، إلا أن عدم استمراره في الحكم على إثر سقوطه في انتخابات سنة 1981، قطعت الطريق أمام

التيار الديغولي، وأمام التيار الاشتراكي الذي كان يقوده السياسي المخضرم فرنسوا ميتران، الذي حكم بلاده لعهدتين متتاليتين، ولم يبرح سدة الرئاسة إلا في منتصف سنة 1995، وبالرغم من أن ميتران يعتبر من أشد خصوم لديغول وتياره والمنافس العنيد له، طيلة عهود من الزمن، ورغم اختلاف مشروعه عن مشروع الديغوليين، في المبادئ العامة والمحاور الكبرى، إلا أنه وفيما تعلق بالجزائر حافظ على المعالم التي رسمها، وهي أن لفرنسا مصالح كبرى فيها، وحيث ما كانت مصالحها يجب أن تكون حاضرة بقوة وفعالية.

وما يجب التذكير به هو، أن ميتران مثله مثل الجنرال ديغول، كان من كبار المسؤولين الفرنسيين خلال مرحلة الثورة، عندما كان على رأس وزارة الداخلية ثم العدل، وكان من المدافعين عن إبقاء الجزائر تحت الوصاية الفرنسية، مهما كلف الثمن، ولعل هذه الخلفية التاريخية، هي التي وحدت الرؤية والموقف من الجزائر بين ديغول وميتران، فهذا الأخير ولمدة أربعة عشر سنة من حكمه لفرنسا، سعى لأن يجعل من مسار ومصير الجزائر وعلى جميع الأصعدة، مرتبط ارتباطا مباشرا وكليا بفرنسا، وإن لم يتحقق له هذا الهدف كاملا، فعلى الأقل يتحقق له الهدف الثاني والذي لا يقل خطورة عن الأول، ألا وهو جعل الجزائر ومصالحها في موالاة فرنسا وخدمتها، وأن تكون بلاده هي صاحبة الخطوة والامتيازات فيها⁽³⁵⁾.

ومباشرة، بعد انتهاء الولاية الثانية لميتران عادت الديغولية لتكون مرة أخرى في أعلى هرم السلطة، ممثلة في جاك شيراك، الذي حكم فرنسا هو الآخر لعهدتين، الأولى من سبع سنوات (2002/1995) والثانية من خمس سنوات (2007/2002)، بعدما قُضت العهد الرئاسية إلى خمس سنوات، ليخلفه ديغولي آخر مثير للجدل، ألا وهو نيكولا ساركوزي، ولعده واحدة (2012/2007)، ومنذ بداية عهده الأولى حدد شيراك معالم سياسته الخارجية، وهي المعالم التي تتم عن تكوينه الفكري والسياسي، الذي نهله من التيار الديغولي، ففي الخطاب الذي ألقاه من على منبر جامعة القاهرة، يوم الثامن أبريل 1996، تطرق شيراك لسياسة بلاده في البلاد العربية، مؤكدا على أنه "...ينبغي أن تكون سياسة فرنسا العربية بعدا أساسيا في سياستها الخارجية، وإنني أتمنى أن أعطيها دفعا جديدا، بحيث تكون مخصصة للتوجهات التي أراد مؤسسها ديغول تحديدها لها..."⁽³⁶⁾.

وما يمكن أن نستشفه من هذه المقولة، أن جاك شيراك وعلى غرار الجنرال ديغول، سعى لأن يرسم لبلاده موقعا خاصا ومميزا في البلاد العربية، وتحديدا الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، رمت بتقلها في المنطقة في محاولة منها في أن تكون لها اليد الطولى فيها، وهو ما لم يرض به ديغول من قبل، كما لم يرض به شيراك في هذه المرحلة، وحتى يظهر الأخير اهتمام بلاده بالوطن العربي وعلى رأسه الجزائر، فقد كان كثير الزيارات للعديد من الدول العربية، كان نصيب الجزائر منها ثلاث زيارات، كلها كانت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما استقبل هذا الأخير في زيارة دولة رسمية لفرنسا صيف سنة 2000، وفي هذه الزيارة طلب الرئيس الجزائري من السلطات الفرنسية وعلى رأسها الرئيس شيراك، الخروج من سياسة الغموض تجاه الجزائر، وإعادة بناء علاقات ممتازة بين البلدين⁽³⁷⁾.

ويظهر من خلال المعطيات والوقائع، أن جاك شيراك قد حاول أننا فترتي حكمه، أن يعيد النظر في علاقاته مع الجزائر التي عرفت الكثير من التوتر سواء في آخر عهد ميتران، أو في أغلب عهده هو الأولى، ومن الملفات الهامة والمستعجلة التي عمل عليها، هو ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين في فرنسا، وكان هدفه هو إدخال تعديلات يراها ضرورية للاتفاقية الموقعة بين البلدين في هذا المجال سنة 1968، والتي مكنت الجزائريين من

مجموعة من التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل كان لشيراك ما أراد بحيث عُُدلت تلك الاتفاقية سنة 2001، وكان من النتائج المباشرة لهذه الاتفاقية المعدلة، أن زادت السلطات الفرنسية من التشدد في منح تأشيرة السفر للجزائريين من وإلى فرنسا لمجرد السياحة⁽³⁸⁾.

أما الملف الثاني الذي تصدى له شيراك، كما تصدى له من قبل الجنرال ديغول، هو الوقوف في وجه ما يعتبره أطماعا غير مشروعة للولايات المتحدة في الجزائر، وحتى يقطع شيراك الطريق عن الولايات المتحدة، ويوصل الباب في وجهها، عمل على التواصل المستمر مع الجزائر، وتوقيع العديد من الاتفاقيات وفي جميع المجالات، خاصة وأنه أدرك أن المنافسة الأمريكية غير محصورة في مجال النفط⁽³⁹⁾، بل تعدته إلى مجال التسليح، لأن الجزائر ومنذ عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، سعت إلى تنويع مصادر تسليحها، وهو الأمر الذي تلقتة واشنطن بسرعة، وحظيت بنصيب وافر من عقود الاتفاقيات العسكرية مع الجزائر⁽⁴⁰⁾.

لقد استشعر شيراك خطورة المنافسة الأمريكية لبلاده في الجزائر وعليها، لذلك عمل جاهدا للوقوف أمام ما يعتقد أنه أطماعا أمريكية متجددة، واستطاع بحنكته ومساغيه الحثيثة أن يحد ويقلل من هذه المنافسة ويعيد لفرنسا حظوتها، وهو دفعه سنة 2003، عندما زار الجزائر إلى أن يصرح أمام البرلمانين الجزائريين بالقول: ".. أن فرنسا غدت اليوم الشريك الأول للجزائر، خاصة في مجالي الاستيراد والتصدير، وقد ارتقت المبادلات إلى ضعف ما كانت عليه سنة 1999"⁽⁴¹⁾.

وفي ذات الخطاب وفي محاولة منه لدغدغة عواطف الجزائريين الناقلين على العموم من ما خلفه الاحتلال الفرنسي لبلادهم من مآسي وآلام عميقة، أبدى شيراك بعض التأسف والحسرة على الماضي الاستعماري لفرنسا في الجزائر، مؤكدا على ضرورة وأهمية تجاوز ذلك الماضي بكل إرثه⁽⁴²⁾.

غير أن مساعي شيراك لاستئثار بلاده بعلاقات خاصة ومميزة مع الجزائر بغية تكريس الهيمنة والسيطرة الفرنسية فيها وعليها، من خلال ربط هذه الأخيرة بالمصالح الفرنسية، اصطدمت بجملة من العراقيل والمطبات، كادت تعيد ما بناه شيراك إلى التوتر والتشنج في العلاقات بين البلدين ويضعها مرة أخرى على المحك، منها ما كان يثيره وزير داخلته نيكولا ساركوزي، حول ملف الهجرة والمهاجرين وضرورة التشدد في هذا الجانب، وما ينتج عن ذلك من حساسية بين الجزائر وفرنسا، والأهم والأخطر هو إصدار البرلمان الفرنسي في الـ 23 فيفري 2005 (أي قبل سنتين من انتهاء العهدة الثانية لشيراك)، القانون الممجد للاستعمار الفرنسي، والذي خص الجزائر تحديدا بالذكر، ليفتح هذا القانون جرحا غائرا في مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية، وعليه فإن فرنسا ما لم تعتذر عن ماضيها الاستعماري وتعترف بما اقترفته في حق الجزائر والجزائريين، فإن العلاقات بين البلدين، وباعتراف شيراك نفسه، ستبقى تراوح مكانها بين المد والجزر⁽⁴³⁾.

وقبيل خروجه من السلطة وحتى يحافظ شيراك على ما قام به من إعادة ترميم للعلاقات بين فرنسا والجزائر، وما نتج عن ذلك من مكاسب لفرنسا بالدرجة الأولى، سعى إلى دفع برلمان بلاده إلى إلغاء المادة الرابعة من ذلك القانون، والتي تعتبر المادة المستفزة والمتسببة في إثارة مشاعر الجزائريين، وقد عبر شيراك في مذكراته عن أسفه لما حصل سنة 2005، مؤكدا على أن فرنسا "إذا أرادت فعلا أن تصل بعلاقتها مع الجزائر إلى حد الشراكة الإستراتيجية، فعليها أن لا تعترف فقط بممارستها بحق الجزائريين، بل ويجب عليها كذلك أن تقدم اعتذارا عن تلك الممارسات وعليها أيضا أن تؤكد احترامها لذاكرة الشعب الجزائري..."⁽⁴⁴⁾.

وبعد مغادرة شيراك قصر الاليزي بباريس سنة 2007، خلفه السيد نيكولا ساركوزي، كرئيس للجمهورية الفرنسية، ولمدة خمس سنوات كاملات، والرئيس ساركوزي محسوب في الأصل على التيار الديغولي ولكن بنظرة مغايرة، بحيث أنه لم يلتزم بحرفية هذا الاتجاه ولا بخطوطه العامة، وهو الذي أظهر منذ كان على رأس وزارة الداخلية الفرنسية في عهد الرئيس شيراك مشاكسة وتناقضا مع هذا الأخير، الذي تعتب سياسته امتدادا لسياسة الجنرال ديغول، فقد ظهر الخلاف بينهما خاصة، وكما سبق إليه الإشارة، في ملف الهجرة والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي جعلها ساركوزي في ولايته علاقة تبعية لا علاقة منافسة وندية، وعمل فيما يتعلق بالجزائر والجزائريين على التشدد أكثر في منح التأشيرة لمجرد السياحة، والتي ظهرت بوادرها في عهد جاك شيراك، وقد يكون ذلك بتأثير من ساركوزي وأنصاره، الذين كانوا يرون أن المهاجرين وخصوصا الجزائريين منهم، أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلًا على فرنسا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا⁽⁴⁵⁾.

وعلى عكس المسار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية في عهد جاك شيراك، فإن الرئيس ساركوزي ارتقى في أحضان الوم أ.، مهملًا على ما يبدو المصالح الفرنسية البحتة، ومفرطًا في موقع فرنسا الذي يحاول التميز والاستقلال عن أمريكا، والذي رسمه الجنرال ديغول، وسارت السياسة الفرنسية على أثره، سواء من الديغوليين أنفسهم أو من غيره، وبذلك شكل ساركوزي الاستثناء في هذا المجال.

غير أن هذا الاستثناء، لم يمنع الرئيس ساركوزي من أن يعمل على فكرة محورية، أسس لها ديغول، ألا وهي جعل فرنسا قائدة ورائدة للدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ومن أهمها الجزائر، وهي الفكرة التي قالها وشدد عليها ديغول، مبرزًا أهميتها بالنسبة لبلاده على أرض الواقع، أو كوصية لسياسة فرنسا من بعده أن يعملوا بها ويولوها الأهمية القصوى، فقد جاء في مذكراته: "أن مصير فرنسا مرتبط بصورة مباشرة بحوض البحر الأبيض المتوسط..."⁽⁴⁶⁾، وهو المسعى الذي اشتغل عليه جل الرؤساء الفرنسيين من بعد ديغول بدءًا بالرئيس جورج بومبيدو، كما تمت الإشارة إليه سابقًا، ووصولًا إلى الرئيس ساركوزي، الذي وضع نصب عينه هذا الملف، ساعيًا وداعيًا الدول المطلة على البحر المتوسط إلى "الإتحاد من أجل المتوسط"، بقيادة فرنسا، غير أن هذا المشروع ولأسباب متعددة، ومنها عدم تشجع الطرف الجزائري له وهو الذي يحمل بين طياته الطموح الفرنسي في السيطرة بنظرة استعمارية جديدة، ولأنه غامض مفخخ، في ذات الوقت، فقد أجهض المشروع في المهدي، وغادر ساركوزي منصب الرئاسة، بعدما خسر في الدور الثاني لانتخابات الرئاسية الفرنسية العام 2012، أمام منافسه، الاشتراكي فرنسوا هولاند، دون أن يرى هذا المشروع النور⁽⁴⁷⁾.

وأخيرًا يبدو أن الرئيس الحالي لفرنسا السيد فرنسوا هولاند الاشتراكي الفكر والمذهب، والذي خلف ساركوزي العام 2012، والممتدة فترة حكمه إلى غاية 2017، وعلى غرار سلفه من نفس المذهب فرنسوا ميتران، قد استلهم واستعاد المنهج الديغولي في رسم العلاقات مع الجزائر، المبنية على أن مصالح فرنسا في هذا البلد، هي مصالح إستراتيجية لا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط فيها أو التنازل عنها، ومن ثمة فالجزائر لا ولن يمكنها أن تكون خارج الاهتمام الفرنسي الخاص، لذلك رأيناها تحاول فتح صفحة جديدة تجاه الجزائر، لا تخرج عن النظرة الديغولية.

الخاتمة :

لقد اعتمدت الديغولية في تعاملها مع الجزائر، قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية، على سياسة التسوية والغموض والمراوغة والتقلب، بحسب ما تقتضيه الظروف والمراحل، هادفة على الدوام إلى البحث في الكيفية التي تتحقق بها المصالح الإستراتيجية لفرنسا في الجزائر وعن طريقها.

ولأن السياسة الديغولية وقادتها الذين حكموا فرنسا وما يزالون في الحكم أو مؤثرين فيه، اعتمدوا على المعايير التي أتينا على ذكرها في هذه الدراسة، ولم يبنوا علاقات مع الجزائر تقوم بكل صدق وإخلاص، على أساس التعاون الثنائي المثمر للطرفين، والقائم على احترام كل طرف للآخر وتقدير مصالحه وخياراته، والشراكة المتكافئة، فإن العلاقة بين البلدين كانت وستبقى تتراوح بين المد والجزر، تتقارب وتتعمق حيناً، وتتباعد وتتوتر حيناً آخر، والحال هذه، ستبقى العلاقات بين البلدين غير طبيعية، وما يزيد من احتمال بقائها غير مستقيمة وغير سوية وخاضعة للصعود والهبوط، هو عدم تمكن السياسة الديغولية تحديداً من التخلص من الإرث الاستعماري الفرنسي للجزائر، ومن ثمة النظرة إلى هذه الأخيرة بنظرة التابع الذي لم يخرج ولن يخرج من العباءة الفرنسية، وليس له الحق في ذلك!؟

الهوامش :

- (1) أني راي غولديغري. **جنور حرب الجزائر 1940-1945**، ترجمة وردة لبنان، دار القصة، الجزائر 2005، ص 410 .
- (2) Lucien Adés. **L'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain-général De Gaulle**, Ed. Belfond, Paris, 1997, pp 25-27.
- (3) شارل ديغول. **مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962**، ترجمة سموي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 49.
- (4) شارل ديغول. **مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط2، منشورات البحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982، ص 342.
- (5) Chamine. **La conjuration d'Alger**, Ed. Albin Michel, Paris, 1946, p 26.
- (6) ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 49 .
- (7) Pierre Ordioni. **Tout commence à Alger 1940-1944**, Ed. Stock, Paris, 1972., p 654.
- (8) غولديغري. المصدر السابق، ص 250 .
- (9) هذا الشاعر هو: "الجزائر ووهران وقسنطينة عمالات فرنسية وستبقى كذلك". أنظر :
-La république Algérienne, 03 décembre 1948.
- (10) Ibid.
- (11) ذكر هذا المصطلح في مذكراته، أنظر مثلاً- : ديغول، مذكرات الأمل ، المصدر السابق، ص 53.
- (12) نفسه، ص 20.
- (13) ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 52-53-54.
- (14) يذكر ديغول انه عندما عاد إلى السلطة ونظراً لحساسية الموقف الفرنسي في الجزائر، وبعدما وزع المهام والمسؤوليات احتفظ لنفسه بقضية الجزائر. راجع: ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 36.
- (15) بن يوسف بن خدة، **جنور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط/ دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 273.
- (16) نفسه، ص، 102.
- (17) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، دراسة تحليلية ، الجزائر، 2008، ص 301.
- (18) نفسه، ص، 300.
- (19) Ronzyé Hervé. **Gaullisme ou Gaulchévisme**, Ed. Godefroy de Bouillon, Paris 1995., p 93-94.
- (20) Ibid, p 584-585.
- (21) Ibid, p 131.

- (22) عن العلاقات الأمريكية الفرنسية خاصة فيما تعلق بالصراع حول الجزائر. أنظر: أطروحتنا للدكتوراه، المرجع السابق، الفصول: الثاني الثالث والرابع. وأطروحة الدكتوراه لـ معمر العايب، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942-1962)**. جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- 2010/2009.
- (23) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1992/1942)** ج 03، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 2007، ص 180.179.
- (24) جريدة الشعب. عدد: 30 جويلية 1965. وأنظر:
- Hocine Malti. **Histoire secrete du pétrole Algérienne**. Ed .Découverte. Paris, 2010,P,63.
- (25) ديغول. مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 333..
- (26) الزبيري، المرجع السابق، ص، 182.181.
- (27) جريد الشعب. عدد 16 مارس 1964.
- (28) الزبيري، المرجع السابق، ص، 182.
- (29) بوحوش، ص، 176. إن رفع عدد المهاجرين الجزائريين إل فرنسا وخفضه، كانت فرنسا تخضعه لطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الجزائر، وما يقال عن الهجرة يقال عن منح التأشيرة وشروطها...
- (30) Salah Mouhoubi. **La politique de la coopération algero-française, bilan et perspectives**, Ed, Sned/ Opu. Paris-Alger, 1986. P, 86.
- (31) Daniel Collard." La Politique Méditerranéenne et Proche orientale de Georges Pompidou". In. **Politique étrangère**. N 03. Paris,1978,P 284.
- (32) بوحوش، ص، 303.301. وقد تطرق ذات المؤلف إلى هذا التشدد والصلابة في العديد من صفحات الكتاب.
- (33) نفسه، ص، 300.
- (34) عن هذه الزيارة ونتائجها أنظر: عبد الغني رميته، **التحولات الكبرى في الجزائر 1978/1965 من خلال مجلة الجيش**. مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2013/2012، ص 67.
- (35) عن ميتران وسياسته تجاه الجزائر، ينظر: الطيب عبو، **مواقف فرنسوا ميتران من الجزائر 1995/1954**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. وكذلك مبارك أولاد النعيمي. **الرئيس جاك شيراك وسياسته تجاه الجزائر 2007/1995**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر 02، 2014/2013. ص ص. 40-50. تشير إلى أن ميتران وفي الكثير من الفترات كان يشاركه في الحكم بصفة رئيس الحكومة، التيار الديغولي، ممثلا في السيد جاك شيراك، الذي سيخلف مباشر ميتران في منصب الرئاسة في فرنسا
- (36) جريدة الأهرام. عدد 09 أبريل 1996.
- (37) أولاد النعيمي، مرجع سابق، ص 62.61
- (38) علي صبحي، "العلاقات الجزائرية الفرنسية: علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي" **مجلة المعرفة** العدد 176، المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 12-14. تجدر الإشارة ومن باب التناقض بين المسؤولين الفرنسيين، أن وزير الداخلية الفرنسي، بيار شوفانمان، وبمناسبة زيارته للجزائر في شهر جويلية 1999، صرح بالقول أن "باريس ستقوم برفع الحظر عن منح التأشيرة للجزائريين...". أنظر، أولاد النعيمي، ص 61.
- (39) Bertrand Benoit. **Le Syndrome Algérien- L imaginaire de la politique algérienne de la France**. Ed L hammattan. Paris, 1995, P 28.
- (40) خير الدين العايب، "الجزائر، دور محوري في النظام الأمني المتوسطي"، جريدة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، الإمارات. ع. م. عدد 21 جوان 2000، ص 15.
- (41) Jacques Chirac. **Le Temps Présidentiel, Mémoire 02**.Ed, Nil, Paris, 2011.P 430.
- (42) Ibid.
- (43) عن هذا القانون المثير للجدل، وأثاره ومخلفاته. أنظر: كلود لبيوزو، جيل منصورن، **الاستعمار والقانون والتاريخ، مناهضة قانون 23 فيفري 2005**، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبية، الجزائر، 2007.
- (44) Chirac Op.cit, p. 433
- (45) تطرقنا في الصفحات السابقة لقضية التشدد الفرنسي في منح التأشيرة للجزائريين، في عهد شيراك.
- (46) ديغول، مذكرات الأمل، ص 354.
- (47) عن بعض ملامح سياسة ساركوزي، أنظر: ميلود بلعالية، **سياسة الجنرال ديغول تجاه بلدان المشرق العربي، مصر، سوريا، العراق، نموذجا (1969/1962)**. أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2012/2011، ص ص 339-337.

تأثير روح ثورة نوفمبر في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية الراهنة

د. دريس نبيل
استاذ محاضر - أ
جامعة الجزائر-3-

Abstract:

The leaders of the Algerian revolution, he realized that no value for any work at home if you do not reinforce and assigns external work through international forums, so it was part of the basic objectives of the Liberation Front, which announced in November the first statement is the internationalization of the Algerian case, put forward by the World public opinion as one of the most important ways that have an active role in explaining and clarifying the truth and move Rh.bmany give an international dimension to the Algerian issue.

Algerian diplomacy succeeded in breaking the wall of isolation, especially after the difficult period experienced by Algeria during the nineties, to restore the natural position at the international level, through the effective presence in international forums, also contributed well in the face of the challenges in the international community, the most important issues related to terrorism and international peace and security, and border disputes and disarmament, environmental protection and the dialogue of civilizations. This is at the heart of the deep transformations defined by the country's foreign policy and work to lay the foundations for a solid geostrategic established to keep abreast of events and international developments. And thus the Algerian diplomacy after independence and recorded achievements are not the result today, but it is an extension of a historical precedent stage associated conditions and situations that affected the country through one of the most important phases of.

المقدمة:

أدرك قادة الثورة الجزائرية إن لا قيمة لأي عمل بالداخل، إذا لم يعضد ويسند بعمل خارجي عبر المحافل الدولية، ولذلك كان من ضمن الأهداف الأساسية لجبهة التحرير - التي أعلنت عليها في بيان أول نوفمبر - تدويل القضية الجزائرية، عن طريق طرحها على الرأي العام العالمي، كأحد أهم الوسائل التي لها دور فعال في شرح وتوضيح ونقل حقيقة الثورة، وأن النجاح في الميدان العسكري إنما يركز على نجاح العمل الدبلوماسي، وهو ما يمكن أن نلمسه من خلال كثير من الحركات الثورية التي نجحت في إيصال صوتها وأهدافها إلى الرأي العام العالمي من خلال العمل الدبلوماسي.

وبناء على الأهمية القصوى التي يشكلها العمل الدبلوماسي، ونظرا للاهتمام القليل بهذا الجانب مقابل الإهتمام الواسع بجانب العمل العسكري، فالدبلوماسيين وإن لم يحملوا سلاحا فإنما كانوا مقاتلين كذلك، لكن بوسائل غير وسائل العناد العسكري، وفي ميادين لا تقل أهمية عن ميدان القتال، وعليه فإن الهدف من هذه المحاولة المتواضعة يهدف إلى معرفة مدى تأثير الدبلوماسية التي لعبت دورا مهما خلال تلك الفترة الصعبة التي مرت بها الجزائر، في تحقيق الأهداف الأساسية المطروحة، بمعنى إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية.

هذا الدور وأهمية أبعاده تم طرح الإشكالية التالية، المتمثلة في مدى تأثير الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة؟ مفترضا من منطلق هذه الإشكالية أن القوة وحدها هي التي تعطي للدبلوماسية معنى، وإن القوة قد تعوض عن الدبلوماسية، وأن هذه الأخيرة لا تعوض عن القوة، وعليه نتناول مجال تأثير العمل الدبلوماسي من خلال المادة الإعلامية، ودور الدبلوماسية من خلال المشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الدولية، عبر أبعادها في الماضي والحاضر والتطلع إلى المستقبل.

أولا: تأثير العمل الدبلوماسي من خلال وسائل الإعلام والدعاية:

يعتبر العمل الدبلوماسي وتدويل القضية الجزائرية أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي أعلنت عنها في بيان أول نوفمبر، وراحت تعمل على نشرها بكل حرية وحزم، وهكذا لم يكن من باب الصدفة أن يحظى مجال العمل الدبلوماسي بالدرجة الأولى في المادة الإعلامية لجبهة التحرير الوطني. وهو ما يبين أنها قد نظرت إلى الرأي العام الدولي عبر ثلاث جبهات هي:

1- الرأي العام العربي، (وهو موال للثورة الجزائرية) .

2 - الرأي العام الأفرو- آسيوي، (وهو مساند لطلب الجبهة) .

3 - الرأي الغربي، (وهو بحاجة إلى تحديد أبعاده وتحييده) .

ولقد تطلعت جبهة التحرير الوطني على الصعيد العالمي - منذ البدء - إلى نشر حقائق الثورة على أوسع نطاق، لكي تكون الإنسانية على بينة بما يجري فوق التراب الجزائري، وذلك بفضح السياسة الفرنسية، التي تدعي زورا أنها أم الحرية والأخوة والمساواة، ثم وضعها أمام الرأي العام العالمي بما ترتكبه من مجازر في حق شعب أعزل قدم لها عبر تسخير كل المساعدات في حروبها ضد النازية، وبهذا تكسب تعاطف البلدان الأوربية المتطلعة للحرية والاستقلال وتعاطف المنظومة الاشتراكية، التي تقف إلى جانب حركات التحرر الوطني، وتعاطف جانب من الرأي العام الدولي في أمريكا وأمريكا اللاتينية.

وكان من بين وسائل الإعلام لدى جبهة التحرير الوطني حينذاك، جريدة المجاهد الصادرة باللغة العربية، وهي موجهة إلى الجمهور العربي، إضافة إلى الجمهور الجزائري والتوجه إلى العالم، والملاحظ من خلال الدراسة الكمية وتحليل محتوى المواد الإعلامية المكرسة للعمل الدبلوماسي⁽¹⁾، إن ميلاد صحيفة المجاهد جاء نتيجة لتطور الثورة الجزائرية، وكان تلبية لحاجة ملحة من أجل إيجاد منبر إعلامي يعبر عن منطلقاتها وأهدافها، وقد فصل مؤتمر الصومام في مسألة تمثيلها لتكون الناطق الرسمي باسم الثورة، بعدما كانت تقاسمها في ذلك صحيفة المقاومة الجزائرية وهو ما جعلها تمر بعدة ظروف تميز من بينها ثلاث مراحل أساسية مهمة، تتمثل المرحلة الأولى منها في تعريفها بالحقبة الاستعمارية، أي الفترة التي كانت تصدر خلالها في مدينة الجزائر، ومن سماتها أنها لم تكن اللسان المركزي الوحيد، وإنما لسان حال جبهة التحرير الوطني.

أما المرحلة الثانية وتعرف بالفترة المغربية، أي انتقال الصحيفة إلى المغرب، ولكنها لم تدم طويلا، حتى قررت لجنة التنسيق والتنفيذ نقلها إلى تونس لتكون قريبة من قيادة جبهة التحرير.

أما المرحلة الثالثة وتعرف بالفترة التونسية وتمتد من نوفمبر 1957 إلى حصول الجزائر على استقلالها، وهي أطول فترة في حياة الصحيفة أثناء الثورة.

والجدير بالذكر، هو ما قامت به هذه الصحيفة من دور كبير تمثل أساسا في إطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة الثورة الجزائرية، وفي تعبئة وتوجيه الرأي الجزائري، واستطاعت أن تعكس بصدق مراحل الكفاح المسلح، كما كانت تعكس سياسة الجبهة الخارجية من ناحية نشاطها الدبلوماسي والإعلامي، وحرصها على الاحتفاظ بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول والحركات التحررية في العالم، وذلك تأكيدا لنزعتها التحررية، التي حددتها وثائق الثورة وتوجيهات قادتها.

حجم العمل الدبلوماسي في صحيفة المجاهد:

ضمت المجاهد في أعدادها الـ (120) الصادرة إبان الثورة المسلحة (462 مادة إعلامية) وهذا العدد يجعل مواد العمل الدبلوماسي تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات الصحيفة، والتي كان من ورائها جبهة التحرير الوطني، وهو ما يدل على الأهمية الكبرى التي أولتها هذه الأخيرة لتدويل القضية الجزائرية، وقد توزعت المادة الإعلامية الخاصة بالعمل الدبلوماسي كما يلي:

السنة	عدد الإصدارات	مواد تتعلق بالعمل الدبلوماسي
1956	03	04
1957	07	31
1958	20	92
1959	24	106
1960	27	119
1961	26	93

1- الجدول من اعداد الباحث: بالاعتماد على: احمد حمدي، الثورة الجزائرية والاعلام، الجزائر، ص 84

ويلاحظ من خلال أن العمل الدبلوماسي قد بلغ اوجه سنة 1960 بمقدار 119 مادة إعلامية، ويأتي التقرير كنوع صحفي يحتل المرتبة الأولى، ويرجع ذلك الى بدء المفاوضات مع فرنسا بطريقة جديدة.

مضمون المادة الاعلامية الخاصة بالعمل الدبلوماسي:

لم تمض بضعة أشهر من إنطلاق الثورة حتى شاركت الجزائر عام 1955 في مؤتمر باندونج بوفد ملاحظ، وكان هذا أول حضور جزائري على المستوى الدولي، ولكن بعد ذلك توالى الأحداث وأصبحت القضية الجزائرية إحدى النقاط الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن خلال الإطلاع على جريدة المجاهد، والنظر في المواد المتعلقة بموضوع العمل الدبلوماسي فالملاحظ أنها تركزت في معظمها حول النقاط التالية:

- الدولة الجزائرية كانت موجودة وذات سيادة.

- فرنسا دولة معتدية على الجزائر، وهي تحاول القضاء على الشعب الجزائري لحرمانه من إسترجاع حق مغتصب.
- سياسة الجزائر تنطلق من المغرب العربي، فالوطن العربي، إفريقيا ومن ثم إلى فضاء حركة عدم الانحياز.
- على الحكومات العربية أن تقف إلى جانب الثورة وتساعدوا.
- لا يمكن لأي مفاوضات أن تنجح إلا إذا كانت جبهة التحرير الوطني هي الممثل بإسم الشعب الجزائري والمفاوض الوحيد، وتعترف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها.

ولقد أكدت صحيفة المجاهد في عددها الأول أن الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الاستعمار (الاستعمار) باتت موضوع اهتمام دول أخرى، فالإخوة المغاربة والتونسيين وسكان البلاد العربية لم يفتنوا في مساعدة إخوانهم في الجزائر - ماديا ومعنويا- مساعدة فعالة، وهو ما جعل موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي، موقفا حرجا، وتضيف المجاهد في الحديث عن الدول الإشتراكية ودول عدم الإنحياز⁽²⁾،

ونتيجة لهذه المواقف، إستجاب العديد من قادة العالم وساسته لمطالب الثورة الجزائرية، والذين كان من بينهم الرئيس اليوغوسلافي تيتو الذي طالما طلبت منه فرنسا كلمة تأييد لسياستها، عندما رفض رفضا باتا في بلاغ مشترك التنازع على مثله الأعلى الذي يركز على مقاومة الإستبداد، كما وقفت روسيا نفس الموقف حينما حاولت فرنسا إقناعها بمشروعية شن الحرب لإسترجاع المستعمرات⁽³⁾، أما عن الدول الأوروبية فقد أوردت المجاهد تقول:

إننا لا نعطي لمثل هذه المساعي وهذه المواقف أكثر من قيمتها، ولا نرى فيها إلا أدلة على التطور السياسي والدبلوماسي الذي هو من أهداف منهج ثورتنا الخاصة بعزل فرنسا في الميدان الدبلوماسي، لكن هذا لا يمنعنا من أن نتبين ما تنطوي عليه هذه المواقف الجديدة من إنتباه وتبصر، أصبحتا يضيئان للقضية الجزائرية في نظر العالم كله، وحتى عند حلفاء فرنسا التقليديين⁽⁴⁾.

وبالموازاة مع ذلك، وفي حينه فقد استنكرت الجريدة موقف هيئة الأمم المتحدة التي لم تقم بواجبها كما تمليه عليها مبادئها، فهي لم تقم بواجبها كاملا، وإنما اكتفت بتأييد المبادئ، ولكنها أحجمت عن تحمل مسؤوليتها الكاملة في إدانة السياسة الاستعمارية المتوحشة⁽⁵⁾.

وتكتب المجاهد عن حركة التضامن الأفرو آسيوي من خلال حركة عدم الانحياز، كما حددت موقفها بوضوح اتجاه المعسكرين العالميين، من خلال تكتل الغرب بوحدة التآمر و بالمشاركة في التفتيل ضد الشعب الجزائري، كما تطرقت - في الوقت ذاته - إلى وحدة المغرب العربي، والثورة القومية العربية باعتبارها تصليحا للمفاهيم المغلوطة، للقيم الخلقية والاجتماعية، التي كانت رائجة في الساحة العربية خصوصا، والدولية عموما، أما الوحدة الإفريقية فقد كانت هي الأخرى موضوع إهتمام للجريدة، عملت على التصدي للمؤامرات الاستعمارية التي كانت تحاك حول إفريقيا.

وبالمحصلة، مدى الإنطلاقة الذي أولته جبهة التحرير الوطني للعمل الدبلوماسي ممارسة وإعلاما وقد أبرزته الجريدة وبينت من خلاله أهم خصائص العمل الدبلوماسي ومبادئه ممارسة وإعلاما، حيث بينت أهم خصائص ومبادئ العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير خلال الثورة، والذي تمثل في العديد من الثوابت كالحياض وعدم الانحياز والإستقلالية لتحديد ضغط الدول الأخرى، ومناصرة وتأييد الحركات التحررية في العالم عامة وفي إفريقيا

خاصة، وهي المواقف التي عبرت عنها بكل وضوح عبر المواضيع والمقالات التي كانت تنشرها، وعبر ما كانت تبثه بواسطة إذاعة صوت العرب، وإذاعات وصحف البلدان الصديقة.

وعليه فقد كان الدور الذي لعبه الإعلام أساسيا في تغطية هذه الأحداث، وفي نشر وإيصال مبادئ جبهة التحرير الوطني إلى العالم، وذلك من خلال الحركة التحريرية التي كانت ترفع لوائها.

ثانيا- دور الدبلوماسية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية:

ولبلوغ غاية تدويل القضية الجزائرية قامت جبهة التحرير الوطني بعمل خارجي دؤوب لجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم أجمع، بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين، وهي المواقف التي لخصها أحمد يزيد في التقرير الذي وجهه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي تضمن النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني، عند اندلاع ثورة التحرير الوطني، والمتمثلة في ثلاث نقاط:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية⁽⁶⁾.

وبالتالي إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية، ومن ثم إثارة حركة تضامنية واسعة، سمحت تدريجيا للجبهة بإعادة وتأكيد سياستها الخارجية، المتمثلة مع مبادئ أول نوفمبر.

وبالتالي، كان حضور الجزائر كوفد ملاحظ في مؤتمر باندونج أول انتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها، أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي، وأن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية. ويمكن اعتبار هذا المؤتمر بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية الجبهة، وهو ما مكنها من الإتصال مع 29 بلداً أفرو آسيويا وهو ما يعتبر كفيلا بمساندة القضية الجزائرية ماديا ومعنويا.

ولقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً لمساندة الجزائر في إدارة شؤونها واستقلالها، وفتح الطريق أمامها للتوجه نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955، موجهة إلى أمينها والصادرة من طرف 14 بلدا مشاركا في مؤتمر باندونج⁽⁷⁾، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال للدورة العاشرة العادية للجمعية العامة، وهو ما مهد إلى إستمرار مناقشة القضية خلال ستة دورات متتالية من 1955 إلى 1962.

وبالفعل، فلإصرار وفعالية النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية قد حسم العديد من المواقف لاسيما تلك المتعلقة بقضية الشعوب التي تسعى إلى استكمال تحررها، أو تلك التي تناضل في سبيل تحقيق التحرر.

العمل الدبلوماسي من خلال مؤتمر الصومام:

حدد مؤتمر الصومام أرضية واضحة فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي، إذ تبين أن القاعدة الأساسية لهذا النشاط إنما تقع في البلاد العربية وفي مصر بوجه خاص لما لها من دور وتأثير فعال على الساحة الدولية، كما بين المؤتمر مدى استقلالية العمل الدبلوماسي للثورة وعدم إرتباطه بأية طرف كان، وقد حدد المؤتمر الوسائل لتحقيق هذا التوجه وإيصاله

الى الرأي العام العالمي من خلال، حمل دول مؤتمر باندونج على ممارسة ضغط سياسي ودبلوماسي واقتصادي مباشر على فرنسا، علاوة على بذل مساعيها لدى الامم المتحدة بما يخدم مصالح الثورة الجزائرية.

كما قرر المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 توسيع العمل الدبلوماسي وتفعيله، طبقا لمحضر جلسات المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 28 اوت 1957، وحسب السيد بشير بومعزة فإن هذا النشاط الدبلوماسي قد بدأ في السنة لأولى للثورة، وازداد بعد مؤتمر الصومام، وخصوصا بعد مجيء لجنة التنسيق والتنفيذ وازداد دوره مع تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة.

ولقد تبين من خلال هذا المسار أن جبهة التحرير حرصت منذ البداية أن ترسي دعائم أولية للعمل الدبلوماسي الفعال تحقيقا للهدف الذي حددته في بيان أول نوفمبر، وإستطاعت بذلك أن تبرز أهداف الثورة وتسمع صوتها في كثير من المحافل الدولية العربية منها، والعالم ثالثة بالخصوص. بهدف إخراج الجزائر من دائرة الجزائر فرنسية.

وعليه فالنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية ساهم في مجال توسيع تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج للدفاع عن عدالة قضية الجزائر المكافحة.

الخاتمة

رغم التحديات القائمة في المرحلة الاستعمارية إلا أن جبهة التحرير حققت انتصارات هامة في المجال الدبلوماسي وذلك من خلال الدعاية وتوليها مهمة التعريف بالقضية الجزائرية باستعمال وسائل الاعلام المختلفة، فعندما حصلت جبهة التحرير الوطني على دعوى لحضور مؤتمر باندونج، كان ذلك مشهدا تاريخيا حضرته تسعة وعشرون دولة ولم تمض خمسة أشهر حتى سجلت القضية رسميا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فكان ذلك مكسبا دوليا مهماً.

وعليه فالنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية ساهم في توسيع تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج، للدفاع عن قضية الجزائر أمام الرأي العالمي.

ولقد حاول الاستعمار، تحطيم الاحتكار الغربي للقضية الجزائرية وانعكاساتها باعتماد طرح جديد يتمثل في أن الحرب أصبحت تهدد السلام العالمي، إضافة الى ان الرأي العام في الدول الغربية بدأ يتابع باهتمام تطور القضية، فارتفعت أصوات في الغرب تعارض المساعدة الغربية لفرنسا، في الحرب تحت تعاطف الرأي العام مع القضية الجزائرية، الذي أصبح وسيلة ضغط على فرنسا.

ومن هنا يبرز مدى التأثير الدبلوماسي على الثورة القائمة، فيبين لنا مدى اهمية العمل الدبلوماسي وتكامله مع العمل العسكري، فالدبلوماسية معاركها، كما للجيش معاركها ولذلك فالعمل الدبلوماسي كان له اثر كبير في الثورة، ولعب الدور الحاسم في تحقيق الاستقلال، ومنه يظهر عمق المعركة الدبلوماسية وتأثيرها في الثورة، كما ان الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة مرحلة الاستقلال لكنها منذ السنوات الأولى للثورة.

كما كان للتجربة الدبلوماسية تأثير كبير على العمل الدبلوماسي أثناء الثورة وبعد الاستقلال في مختلف التطورات التي عرفها العالم، وهو ما نلمسه عبر الحضور والمشاركة الدائمة للجزائر في مختلف المحافل الدولية، فكان لها دور رئيسي في الوساطة بين الدول والأطراف في العديد من النزاعات، من خلال ترسيخ المبدأ الأساسي وهو تغليب منطق الحوار الدولي بدل النزاعات والحروب، من خلال العمل الدائم في التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب.

وكما كان للدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في المحافل الدولية في نصرة القضايا التحريرية في العالم، فهذا مبدأ أساسي تتبناه الجزائر منذ الاستقلال، بالإضافة إلى تدعيم مبادئ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما يلاحظ عبر الحوار والتدخلات الدائمة للدبلوماسية الجزائرية في مختلف القضايا الراهنة سواء منها الإقليمية او الدولية.

الهوامش:

(1) Benjamin Stora, Ferhat Abbas, une autre Algérie , Alger .

(2) المجاهد، العدد 1، جوان 1956، ص 16.

(3) نفس المرجع، ص 17.

(4) المجاهد، عدد 9، اوت 1957، ص 60.

(5) المجاهد، عدد 14، ديسمبر 1957، ص 1.

(6) جريدة المجاهد، العدد 5 جانفي 1958، ص 42.

(7) وزارة الإعلام والثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962، الجزائر، 1979، ص 09.

حقوق الإنسان و البيئية في التشريع الجزائري

د. موسى نورة
أستاذة محاضرة -ب-
جامعة تبسة

يتأثر الإنسان بشكل مباشر ببيئته، لاسيما وأن سعيه دائم إلى تمتيتها وجعلها تتلاءم وطموحاته المتزايدة بإستمرار وإن كان قد نجح إلى حد بعيد في هذا المسعى فإنه ألحق بالغ الضرر بهذه البيئة، لدرجة أنها أصبحت - في وقتنا الراهن- تهدد وجوده بشكل مباشر، وهو الأمر الذي دق معه ناقوس الخطر في العالم بأسره، وتعالق الأصوات الداعية إلى ترشيد استعمال موارد وخيرات الطبيعة، ومراقبة الأنشطة التكنولوجية والصناعية للحد من خطر التلوث (الإرهاب الجديد) إلى حد أصبح الحديث عن الحماية القانونية للبيئة من الأمور المسلم بها في كل دول العالم ونستطيع أن نجد أساس هذا الحق الجديد، في العديد من الحقوق التي أقرتها القوانين والعهود والمواثيق الدولية .

وهناك الآن جماع على كفالة حق الفرد في الحياة وفي سلامة بدنه وجسده، ولا يمكن للإنسان التمتع بهذا الحق إلا إذا عاش في بيئة صحية سليمة، إذ إن تلوث هذه البيئة بصوره المختلفة وعناصره التي تنال من سلامة الهواء أو الماء أو الطعام بشكل عام، لا يمكن الإنسان من ممارسة حقه في الحياة وفي سلامة بدنه على الوجه الأكمل، وذلك يجعل سلامة البيئة مسألة ضرورية للتمتع بالحق في الحياة وفي سلامة الجسد.

كذلك نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وللحقوق المدنية والسياسية، وهي وثائق تتمتع بقوة إلزام واضحة، تقرر مجموعة من الحقوق المتصلة بالبيئة الصحية، منها:

- حق الفرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن.
- وكذلك حقه في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة، وهو ما نصت عليه (المادة 11) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع الاختلاف طبعاً في نوعية الحماية باختلاف مدى إدراك عمق المشكلة، وبقدر التقدم العلمي والتكنولوجي لكل دولة ومما زاد في أهمية الأمر اعتبارها من حقوق الإنسان.

وتعد الجزائر من بين الدول التي أولت عناية خاصة للبيئة، وأعتبرتها حق دستوري ويتجلى ذلك بوضوح تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة، والإشكالات القانونية التي يطرحها، من خلال صدور القانون (رقم 10/03) المتضمن حماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة، والذي يمكن القول بشأنه أنه جاء ثمرة مشاركة الجزائر في عدة محافل دولية، منها ندوة استوكهلم، وقمة الأرض بريودي جانيرو، والتي تعتبر حجر الزاوية في الرؤية الجزائرية لموضوع البيئة، وقد انتهج المشرع الجزائري طابع الإزدواجية في وضعه للقواعد القانونية المتعلقة بحماية البيئة، فهو يحدد الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع الاعتداء على البيئة، من جهة، ويحدد الجزاءات المترتبة على مخالفتها ومن جهة أخرى.

وعليه سيتم التعرف على كيفية تعامل المشرع الجزائري مع سلطة الضبط البيئي باعتبارها أنجع وسيلة لحماية فعالية للبيئة؟

- **التعريف الاصطلاحي:** يجب التنويه بصعوبة إيجاد أو وضع تعريف دقيق للبيئة، وذلك لشمولها على عدة مفاهيم .

وفي الواقع العلمي أن تعريف البيئة اصطلاحا ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية، وتشمل كل من الماء والفضاء والتربة، وهناك البيئة الاصطناعية أو الوضعية، وهي كل ما وضعه الإنسان في البيئة الطبيعية من بناء وتعمير، ومختلف المنشآت لإشباع حاجياته الضرورية والكمالية (*).

أما من وجهة نظر الصحة فللبيئة جانبان :

أ - **البيئة الحيوية:** وهي لا تشمل فقط الإنسان بل كذلك النباتات والحيوانات، وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها في نظام متحرك .

ب- **البيئة الطبيعية:** وأهمها الماء والهواء والتربة، وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به، فمن ناحية هناك المحيط المائي Hydiosphere، ومن ناحية ثانية هناك المحيط الجوي أو الهوائي Atmosphère، ومن ناحية أخيرة هناك المحيط اليابس أو الأرضي Lithosphère .

ويعد هذا التعريف متمشيا وما آل إليه التطور الكبير الذي تم في ميدان الصحة العامة في البلدان المتقدمة، وهو بمثابة التكفل والعناية بأوضاع البيئة الطبيعية، وتنظيفها من كل مصادر التلوث الناقل لمختلف الأمراض المعدية.

ولهذا، فإن البيئة يختلف مفهومها حسب ميدان الدراسة الذي ينطلق منه كل باحث على حده، وهو ما يبقيه مفهوما نسبيا يختلف باختلاف المستوى التجمعي المراد تحديده، إلا أن الخصائص المشتركة التي يتميز بها لا تمنع من محاولة إعطاء مفهوم للبيئة يوجد فيه نوع من الشمولية يمكن ضبطه على النحو التالي: "البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية الحية منها وغير الحية، من جهة، ومجموعة العوامل الاصطناعية التي تتمثل في كل ما أقامه الإنسان من منشآت بمختلف أشكالها، تشترك فيما بينها لسد حاجيات الإنسان الضرورية منها والكمالية، من جهة أخرى.

3- التعريف القانوني:

لم يتعرض المشرع الجزائري الى تعريف البيئة، وإنما اعتمد على ذكر أهدافها دون التطرق إلى ماهيتها، وهي الطريقة التي تعتمد عليها التشريعات الجزائرية غالبا فهو بدلا من أن يضبط التعريف فإنه يستند إلى ذكر صور الشيء أو الهدف، تاركا المشاكل المتعلقة بالمفاهيم إلى الفقه .

ونظرا لكون البيئة قد أصبحت عرضة للاستغلال غير الرشيد مع ميلاد الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن 19، وظهور الملوثات من مواد كيميائية وصناعية ونفايات المصانع، فإن الحاجة أصبحت ملحة لإيجاد قواعد قانونية تضبط سلوك أو تصرف الإنسان في تعامله مع بيئته، على نحو يحفظ التوازن الايكولوجي، وهو ما أدى إلى ميلاد قانون حماية البيئة، الذي يمكن تعريفه "بأنه مجموعة القواعد القانونية ذات الطبيعة الفنية التي تنظم نشاط الإنسان في علاقاته بالبيئة، والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتحدد ماهيته البيئية وأنماط النشاط المحظور، الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن الفطري بين مكوناتها، والآثار القانونية المرتبة على مثل هذا النشاط".

من هذا التعريف يتضح جوهر موضوع قانون حماية البيئة، المتمثل في البيئة والنشاط الإنساني الذي يتصل بها، ويشكل اعتداء عليها بما يهدد بالخطر مظاهر الحياة فيها .

وهناك بعض الدول قد أولت اهتماما كبيرا بالبيئة، إلى حد جعل الحفاظ عليها مبدأ دستوريا، كالدستور الهندي لسنة 1976 أين نصت (مادته 48) "على الدولة أن تعمل على حماية البيئة و تحسينها، وتحافظ على سلامة الغابات والحياة البرية للبلاد".

أما في الجزائر وغداة الاستقلال فلقد عرفت فراغا قانونيا ومؤسساتيا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل المشرع الجزائري وبموجب (قانون 157/62) يمدد استعمال القوانين الفرنسية إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية، غير انه في سنوات الثمانينات عرفت الجزائر قفزة نوعية في المجال التشريعي للبيئة والتي بدأت بصدور أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 والذي كان يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة فلقد حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حماية البيئة :

- حماية الموارد الطبيعية.
- اتقاء كل شكل من أشكال التلوث.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

كما تعرض المشرع في هذا القانون إلى دراسة مدى تأثير المنشآت المصنعة وتحديد الجهات المكلفة بحماية البيئة، وعلى إمكانية إنشاء جمعيات للمساهمة في حمايتها، وهو ما أدى إلى صدور عدة نصوص تنظيمية تنفيذا لهذا القانون منها :

- المرسوم التنفيذي 143/87، المؤرخ 16 يونيو 1987، المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية.
- المرسوم التنفيذي 339/89، المؤرخ في 03 نوفمبر 1998، والذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والمحددة لقائمتها .

وبعد مضي عشرين سنة من صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة، وبعد التطور التكنولوجي انتهى المشرع إلى إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة، وهو القانون 10/03 المؤرخ في 20 يوليو 2003، والذي حدد بموجبه المبادئ الأساسية لحماية البيئة والمتمثلة في :

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- الاستبدال،
- الإدماج.
- النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.
- الحيطة.
- الملوث الدافع.

والى جانب قانون حماية البيئة والنص الأساسي المتعلق به، نجد عدة قوانين أخرى كالبحث موضوع حماية البيئة من بين هذه القوانين: قانون المياه والمناجم والصيد والصحة وحماية التراث الثقافي والصيد البحري وتربية المائيات والغابات.

ثانيا: مصادر قانون حماية البيئة:

على غرار فروع القانون الداخلي فإن قانون حماية البيئة يستقي قواعده وأحكامه النظامية من نوعين من المصادر، منها ما هي داخلية وأخرى دولية .

1- المصادر الداخلية:

1- التشريع: وهو مجموعة القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة، وإن كان التشريع يعد أهم المصادر الرسمية للقواعد القانونية، إلا أن المتمعن للأنظمة القانونية لأغلبية الدول يرى أنها خالية من القوانين الخاصة بحماية البيئة، وتكون في قوانين عامة ومتفرقة كقانون الصيد وقانون الغابات.

2- العرف: ويقصد به مجموعة القواعد القانونية التي نشأت في مجال مكافحة التعدي على البيئة والحفاظ عليها، وجرت العادة على إتباعها بصورة منتظمة ومستمرة وساد الاعتقاد بأنها ملزمة وواجبة.

3- الفقه: وهو عبارة عن آراء ودراسات، ولقد لعب الفقه دورا كبيرا في مجال التنبيه إلى المشاكل القانونية التي تثيرها الأخطار التي تهدد البيئة الإنسانية، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة بمدينة ستوكهولم سنة 1972 .

2- المصادر الدولية:

1- الاتفاقيات الدولية: والتي تعتبر من أفضل الوسائل نحو إرساء دعائم قانون حماية البيئة ، والتي من بينها تلك المتعلقة بحماية البيئة، كالاتفاقية الدولية المبرمة في بروكسل عام 1969 والمتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالة كوارث التلوث بالبتروول، وكذلك اتفاقية لندن لعام 1972 الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات والمواد الأخرى، وكذلك اتفاقية جنيف لعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود.

والجدير بالذكر أن الجزائر قد شاركت في ندوة ستوكهولم 1972، والتي تعتبر أول تجمع دولي حول مسألة حماية البيئة التي كانت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي اختتمت بإعلان ستوكهولم الذي يتكون من 26 مبدأ من أهمها :

- مسؤولية الإنسان الخاصة في الحفاظ على التراث الطبيعي من النباتات والحيوان .
 - المسؤولية الايكولوجية وتعويض ضحايا التلوث عن الأضرار البيئية العابرة لحدود الدولية .
- كما صادقت الجزائر على معاهدة ريودي جانيرو⁽⁴⁾ المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمبرمة في جوان 1992، ومن أهم المبادئ التي جاءت بها:
- إلزام الدول في إشترك المواطنين في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة .

- ولقد صادقت الجزائر على عدد كبير من الاتفاقيات الأخرى، والتي من بينها:
- اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، المبرمة ببرشلونة في 16 فيفري 1976، والمصادق عليها من طرف الجزائر في 26 جانفي 1980 .
 - اتفاقية محاربة التصحر، المنعقدة في باريس سنة 1994، والمصادق عليها من طرف الجزائر في 22 ماي 1995 .
 - اتفاقية كيوتو المتعلقة بالتغيرات المناخية، المبرمة بتاريخ 11 ديسمبر 1997، والمصادق عليها من طرف الجزائر بتاريخ 28 افريل 2004.

2- المبادئ القانونية العامة: وهي مجموعة الأحكام والقواعد التي تقوم عليها النظم القانونية الداخلية للدول أعضاء المجتمع الدولي، ومنها أي من المبادئ التي تتعلق بقانون حماية البيئة، مثل مبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، ومبدأ الملوث الدافع.

3- القضاء الدولي: يلعب القضاء الدولي دورا بناء في إرساء القواعد القانونية في بعض فروع القانون، كالقانون الإداري والقانون الدولي الخاص، إلا أن الأحكام القضائية التي تفصل في المنازعات البيئية لا تتجاوز بضع أحكام عالجت فقط المسؤولية عن التلوث البيئي.

ثالثا - خصائص قانون حماية البيئة :

إن قانون حماية البيئة فرعا من العلوم القانونية ينظم نوعا معينا من علاقات الإنسان وهي علاقاته بالبيئة التي يعيش فيها إلا أن له خصائص تميزه عن غيره، وهي خصائص تستند إلى خطورة موضوعه وطبيعته، ومنها نذكر⁽⁵⁾:

1- قانون ذو طابع إداري:

يعتبر القانون الإداري، بما يضعه تحت يد إدارة الدولة من سلطات و امتيازات لتحقيق النفع العام، أكثر فروع القانون اتصالا بمكافحة التلوث البيئي، وتعتبر سلطة الضبط الإداري -على وجه الخصوص- أهم الوسائل التي يعتمد عليها القانون الإداري، وهي التي تعمل على تكريس الحماية القانونية للبيئة.

ولهذا فإن قواعد قانون حماية البيئة تتصل بمجال السلطة العامة، التي تتسع وتصنف بحسب المصالح العامة، وهي ترتبط بهذه المصلحة لأنها تمثل هدف النشاط الإداري، وبما إن قواعد قانون حماية البيئة ترتبط بها فمن البديهي أن تنسم بالطابع الإلزامي، والمقصود بالطابع الإلزامي للقواعد الكفيلة بحماية البيئة، أنها قواعد أمرة لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها وإلا تعرضوا للجزاء القانوني، وهي ليست ملزمة للأفراد فقط وإنما هي ملزمة للسلطات الإدارية المكلفة بتطبيقها، وهذا في إطار تطبيق مبدأ المشروعية .

أما المقصود بالطابع الإداري لقانون حماية البيئة هو أن كل التشريعات المتفرقة التي تهدف إلى حماية البيئة، أغلبها تتناول إجراءات إدارية من بينها التراخيص، الأوامر، الحظر، التصريحات الخ، وعليه أصبح قانون حماية البيئة أحد الفروع الحديثة للقانون الإداري .

2- قانون يتسم بالحدائية:

منذ ظهور البوادر الأولى للاهتمام التشريعي بقانون حماية البيئة في **الولايات المتحدة والثاني هي من تلقين بلجشوين** انطلقت المحاولات لوضع أسس للقواعد القانونية لحماية البيئة، وتجلى ذلك من خلال إبرام بعض الاتفاقيات

الدولية بالرغم من أن هذه المحاولات ما تزال محدودة الفعالية، ونسبية الأثر، وذلك بالنظر إلى أقلية الدول المنظمة إليها، وحداثة قانون حماية البيئة التي اعترف بها جانباً من الفقهاء. واعتبرها البعض أنها الخاصة التي تفسر النقص الذي يعتري قواعده .

3- قانون ذو طابع دولي:

إن موضوع حماية البيئة يهم كل الدول بحيث تسعى كل واحدة منها إلى وضع قواعد قانونية لمواجهة الأخطار البيئية، ولقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً بها، ونبه إلى خطورتها، وحرص على الوقاية منها، ووضع الحلول لها إلى حد طبع قواعد حماية البيئة بمسحة دولية، فأغلب قواعد قانونها هي ناتجة عن اتفاقيات جماعية أو ثنائية، عملت الدول على وضعها باعتبارها الأنسب، وذلك لأن الأخطار التي تهدد البيئة عالمية الآثار، بالإضافة إلى أن فعالية الحفاظ على البيئة تقتضي تنسيق سياسة دولية Une Politique Internationale موحدة في مجال وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بالبيئة .

المبحث الثاني : الإجراءات الوقائية لحماية البيئة:

لقد بدأ تحديد أهم الإجراءات الوقائية التي تستعملها الإدارة من أجل الحفاظ والوقاية من الأخطار البيئية، من نظام الترخيص الذي يعد أهم هذه الإجراءات، ثم الإلزام والحظر، وانتهاء بدراسة نظام التأثير .

أولاً- الترخيص:

يقصد بالترخيص باعتباره عملاً من الأعمال القانونية الإذن الصادر عن الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين، وبالتالي فإن ممارسة النشاط الإداري هنا مرهون بمنح الترخيص، فلا بد من الحصول على الإذن مسبقاً من طرف السلطات المعنية، وهي السلطة الضابطة⁽⁶⁾، ولهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال حماية البيئة، لاسيما في التشريعات الأوروبية، بحيث يجد مصدره الأول في المرسوم الذي أصدره نابليون سنة 1910 الخاص بضرورة الحصول على ترخيص لإقامة مؤسسات من شأنها أن تسبب أضراراً للجوار. ولقد تضمن التشريع الجزائري الكثير من الأمثلة في هذا المجال، وعلى غرار هذه النصوص سنتقصر على بعض منها، والتي تعد أهم تطبيقات أسلوب الترخيص على النحو التالي :

1- رخصة البناء و علاقتها بحماية البيئة:

يظهر جلياً باستقراء مواد القانون 90 / 29 المتعلقة بالتهيئة والتعمير⁽⁷⁾ أن هناك علاقة وطيدة بين حماية البيئة ورخصة البناء، وهذه الأخيرة تعتبر من أهم التراخيص التي تعبر عن الرقابة السابقة على المحيط البيئي والوسط الطبيعي.

أما بالنسبة للبناء في المناطق السياحية ومواقع التوسيع السياحي فإن القانون 03/03⁽⁸⁾ أخضع منح رخصة البناء فيها إلى وجوب أخذ رأي مسبق من طرف الوزير المكلف بالسياحة، علماً أن الحصول على موافقة الوزير المعني يعتبر إجراء مسبق وليس رخصة في حد ذاتها، فهذه الأخيرة يجب أن تصدرها الهيئة الإدارية المختصة والمحددة من طرف قانون التهيئة والتعمير⁽⁹⁾.

د. د. وبالرجوع إلى نص المادتين (07) و (08) من قانون التعمير فإننا نجد أنهما نصتا على ضرورة أن تكون المباني ذات الاستعمال السكاني مجهزة بجهاز تصفية يمنع الرمي المباشر للروافد على سطح الأرض.

2- رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

يهتم القانون المتعلق بالمنشآت المصنفة بتنظيم مصدر مهم من مصادر التلوث الناجم عن النشاطات الصناعية، ولهذا فلا بد أن نتطرق إلى مفهوم المنشآت المصنفة، وإجراءات الحصول على رخصة استغلالها، والمقصود بها حسب المشرع الجزائري هي تلك المنشآت التي قسمها إلى درجتين: منشآت خاضعة للترخيص ومنشآت خاضعة للتصريح

ثانيا- نظام الحظر والإلزام :

بجانب نظام الترخيص والذي يعتبر أهم إجراء من الإجراءات التي تستعمله الإدارة في مجال حماية البيئة نجد نظام الحظر والإلزام.

1- نظام الحظر

يقصد بالحظر الوسيلة التي تلجأ إليها الإدارة عن طريق القرارات الإدارية التي تصدرها تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عند ممارستها، وبما أن خصائص قواعد قانون حماية البيئة أغلبها عبارة عن قواعد أمر لا يمكن للأفراد مخالفتها باعتبارها تتصل بالنظام العام، فالحظر يعد صورة من صور القواعد الأمرة، التي تقيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرّة بالبيئة .

وعليه فإن هناك نصوصا قانونية كثيرة تبنت أسلوب الحظر في مجال الحماية القانونية للبيئة، وهذا الحظر قد يكون مطلقا، وذلك في حالة الإخطار الجسيمة التي من شأنها أن تسبب أضرارا بليغة، سواء للمحيط بصفة عامة أو للصحة البشرية بصفة خاصة كما قد يكون حظرا نسبيا ولذي يكون موقوفا على ضرورة الحصول على ترخيص، متى توافرت الشروط القانونية بمعنى أن الحظر النسبي لا يمكن أن يتحول إلى حظر مطلق وذلك لان الشخص الذي يرغب من مزاولة نشاط ما ولم تتوافر فيه الشروط القانونية تكون الإدارة رغم ذلك ملزمة بمنح ترخيص، متى توافرت هذه الشروط .

2- نظام الإلزام:

إن النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة ثرية بعدة قواعد على أساس أن حماية البيئة هو عمل ذو مصلحة وطنية، هذا المبدأ الذي تنفرع عنه الإلتزامات البيئية التي تقع على عاتق كل الأشخاص، سواء الطبيعية منها أو المعنوية، وعليه قد يلجأ المشرع إلى الإلزام بالقيام ببعض التصرفات، فالإلزام إذن هو عكس الحظر، لأن هذا الأخير هو إجراء قانوني وإداري، يتم من خلاله منع إتيان النشاط، فهو بهذا إجراء سلبي، في حين أن الإلزام هو ضرورة إتيان التصرف، فهو بهذا إجراء ايجابي لا يتحقق هدفه إلا بإتيان التصرف الذي يوجبه القانون، والإلزام نجده يتقيد بشروط حددتها التشريعات البيئية⁽¹⁰⁾.

ويظهر الاستشهاد بهذه الشروط إلى أن الإلزام كأسلوب يعتبر من أساليب الضبط في حقيقة الأمر المجال الخصب الذي يتمكن من خلاله المشرع من الوقاية من جميع الأخطار والأضرار، التي تمس بالبيئة والمحيط في مختلف المجالات، وقد اخذ هذا الأسلوب نصيبا معتبرا من نصوص التشريع البيئي سواء التشريع الأساسي للبيئة، أو التشريعات الأخرى التي كرست الحماية القانونية للبيئة : كقانون الغابات، قانون

المياه، قانون الصحة، هذا وتكمن أهمية أسلوب الإلزام في كونها **قواعد الأضرار والبيئة فيها** **تفهم** **بجهد** **من** هذا القبيل شبيهة بأسلوب الحظر إلا أن هذا الأخير يأتي في شكل إجراء سلبي، أي حظر إثبات السلوك،

في حين نجد أن أسلوب الإلزام يأتي على شكل إجراء ايجابي، وتتحقق الحماية القانونية للبيئة حينما يتم القيام بما تلزم به القاعدة القانونية .

3- نظام التقارير:

نظام التقارير هو أسلوب جديد استحدثه المشرع بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، هدفه هو فرض رقابة لاحقة ومستمرة على النشاطات والمنشآت، أي يسمى بالرقابة البعدية، إذ يعتبر أسلوب مكمل لأسلوب الترخيص، كما إنه يتشابه مع أسلوب الإلزام كونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية عن نشاطاته، حتى تتمكن السلطة الإدارية من فرض الرقابة، ولأسلوب التقرير أمثلة عديدة في القوانين المتعلقة بحماية البيئة⁽¹¹⁾.

يؤدي الاستشهاد بها إلى التواصل إلى أن نظام التقارير له أهمية بالغة في المراقبة المستمرة للأنشطة والمنشآت التي تشكل خطرا على البيئة، مع العلم أن المشرع الجزائري لم ينص بصفة صريحة على هذا الأسلوب، في قانون حماية البيئة 10/03، وإنما تطرق إليه بطريقة غير مباشرة في المادة 08 من نفس القانون، والتي نصت على أنه "بتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الصحة العمومية تبليغها إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة".

- نظام دراسة التأثير:

يرجع ظهور دراسة التأثير في علم البيئة إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضانات الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضانات عن طريق أسلوب تحليل المنفعة والتكلفة محاولة بذلك وضع قواعد أساسية يسترشد بها في تقييم المشروعات من ذلك : دليل منظمة التعاون الاقتصادي OCDE ودليل الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي وضع من طرف كل من هارفرك HARFRENK وبرتز PERNEZ والذي كان يسمى في سنة 1972 بدراسات الجدوى الصناعية .

والمقصود بدراسة التأثير يستدعي بالضرورة التكلم عن مبدأ الحيطة Le Principe de prévention، والذي يدخل ضمن المبادئ أو القواعد العامة لحماية البيئة ، ويقصد به ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة من الأضرار الجسمية المضررة بالبيئة، وذلك قبل الإقدام على أي مشروع أو نشاط⁽¹²⁾.

ونظر لأهمية مبدأ التأثير أخذ المشرع الجزائري بنظام دراسة لأول مرة في ظل قانون 10/83، والذي عرفه بأنه وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة تهدف إلى معرفة تقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي و كذا على إطار ونوعية معيشة السكان "ولقد صدر في ظل هذا القانون المرسوم التنفيذي رقم 78/90 المتعلق بدراسة التأثير بأنه إجراء قبلي يخضع إليه جميع أشغال وأعمال التهيئة أو المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب أهميتها وإيعادها وأثارها أن تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالبيئة ولاسيما الصحة العمومية والفلاحية والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار .

د. أمل والقانون رقم 03/10 المعدل والمتعلق بحماية البيئة فلا قد عرف في مادته 15 دراسة التأثير أنها "تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهيكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى وكل أعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة

مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة .

وعليه، فمن خلال كل التعريفات يمكن أن نصل إلى وضع تعريف لدراسة التأثير، فهي دراسة تقييميه للمشاريع الخطرة أو الضارة بالبيئة البحرية الجوية أو البرية، بما تسببه من آثار صحية نفسية أو فيزيولوجية بهدف الحد منها أو تقليلها .

2- أما طبيعة المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير: فهي حسب المادة 15 من قانون 10 /03 المتعلق بحماية البيئة تتمثل في: "مشاريع التنمية والهيكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى وبرامج البناء والتهيئة"

وإذا نظرنا إلى حجم الأشغال ومدى تأثيرها على البيئة نستنتج معيارين:

- **المعيار الأول:** ربط الدراسة بحجم وأهمية الأشغال وأعمال التهيئة والمنشآت الكبرى.
- **المعيار الثاني:** النظر إلى العمليات التي لها تأثير على البيئة، هذه الآثار إما أن تمس البيئة الطبيعية كالزراعة والمساحات الطبيعية والحيوانات والنباتات، وإما أن تمس البيئة البشرية، خصوصا الصحة العمومية، وكذلك الأماكن والآثار وحسن الجوار .

إن المشرع الجزائري لم يحدد قائمة المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير، تاركا الأمر على عموميته وهذا ما يشكل التقصير من طرفه .

غير أن المرسوم التنفيذي 78/90 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة تدارك الأمر، ووضع قائمة المشاريع المعفاة من دراسة التأثير متأثرا بحماية الطبيعة الفرنسي لسنة 1976، والذي وضع ما يسمى بالقائمة السلبية التي تشمل فقط المشاريع التي تقضى من دراسة التأثير البيئي، فحسن ما فعل المشرع الجزائري عند أخذه بهذا المعيار أي (معيار القائمة السلبية)، والذي تظهر أهميته بالنسبة للسلطة التقديرية للقاضي، في حالة وجود فراغ حين يصعب عليه تحديد مدى اعتبار المشروع خطرا وضارا بالبيئة، وهذا انطلاقا من القائمة السلبية التي تعد بمثابة مرجع بالنسبة للقاضي إذ نصت المادة 16 من القانون 10/03 على أنه: "يحدد التنظيم قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة تخضع للإجراءات دراسة التأثير، والتي يمكن أن نطلق عليها القائمة الإيجابية".

الخاتمة

يبدو أن الاهتمام بموضوع البيئة وعلاقته بحقوق الإنسان، الذي فرض نفسه على الجميع من أجل الارتقاء بهذه الحقوق إلى المستوى الذي يتلاءم مع ضرورة إستمرارية الحياة، مازال يعاني من إشكالات تتعلق بسريان النصوص التنظيمية والتطبيقية بما يجعل هذه العلاقة أمام حالة فراغ قانوني.

وهو ما يستدعي بجانب ما صدر من قوانين دولية ووطنية، فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، التي ستظل مرتبطة من حيث الأسس والأبعاد بالمحيط البيئي للمجتمع. إلى مزيد من الاهتمام وبالخصوص على المستوى

التطبيقي من أجل حماية البيئة في كل أبعادها المتضمنة تهيئة الأقاليم معزولة وتغلالها وبالتحديد في ترويج دمج الأنشطة (المزعم القيام بها) في كل مكان، لأن العناية بهذا الموضوع تعد مسألة تهم الجميع، وانطلاقاً من أن مخاطرها أصبحت متعدية لحدود الدول.

الهوامش

- (1) سورة الأعراف، الآية 74.
- (2) د سهيل ادريس، دكتور جيور عبد النور، قاموس المنهل الوسيط فرنسي، عربي دار الأدب ص 934 .
- (3) المرجع نفسه.
- (*) أما الإمام أبو علي ابن سينا فانه يرى أن البيئة هي الأسباب الفاعلة المغيرة والمحافظة لحالات بدن الإنسان من الأهوية وما يتصل بها، ومياه المشارب وما يتصل بها أو الحركات والمكونات البدنية والنفسانية ومنها النوم واليقظة في الإنسان والاختلاف فيها والصناعات، والعادات والأشياء الواردة على البدن الإنساني. أما الدكتور ميشال بريور فانه يشير في تعريفه إلى مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحدد بها حياة الإنسان. للمزيد أنظر: انظر: الأستاذ المحاضر أبو دهان (حماية البيئة في النظام القانون الجزائري) مجلة حقوق الإنسان الصادر عن المرصد الوطني لحقوق الإنسان ص 30-06 العدد 06 سبتمبر 1994 ص 12.
- (4) صادقت الجزائر على معاهدة ريو دي جانيرو وبموجب المرسوم الرئاسي 163/95 المؤرخ 1995 .
- (5) الأستاذة حميدة جميلة، الوسائل القانونية لحماية البيئة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة البليدة ص 145 .
- (6) د. عبد الغني بسوني عبد الله القانون الإداري: دراسة مقارنة لأسس ومبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في مصر، الإسكندرية منشآت المعارض سنة 1991 ص 385
- (7) قانون رقم 05/ 04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425 الموافق لـ: 14 غشت 2004 المعدل والمتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لـ 1 ديسمبر 1990 ووالمتعلق بالتهيئة والتعمير.
- (8) المادة 29 من قانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 التعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية .
- (9) محاضرات في المنازعات المتعلقة برخصة البناء من إعداد الأستاذة: ليلسى زروقي .
- (10) - أن تكون ثمة حاجة ضرورية و واقعية زمانا و مكانا للقيام بالتصرف المنصوص عليه
- أن يكون هناك نص تشريعي يمنع الإدارة من إصدار الأوامر التي تأتي على شكل قرارات فردية.
و في التشريعات البيئية هناك العديد من الأمثلة التي تجسد أسلوب الإلزام نذكر منها :
- قانون 02/03 المنظم للقواعد العامة لاستغلال الشواطئ الذي نص على مجموعة من الالتزامات التي تقع على صاحب امتياز الشاطئ منها حماية الحالة الطبيعية وإعادة الأماكن إلى حالتها بعد انتهاء موسم الاصطياف، كما يقع عليه عبء القيام بنزع النفايات .
- قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة نص في مادته 46 "على انه يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليل أو الكف من استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون.
- قانون 05 /85 المتعلق بحماية الصحة نص في مادته 46 على انه يلتزم جميع المواطنين بمراعاة قواعد الوقاية من مزار الضجيج .
(11) نذكر منها :
- قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات والذي نص في مادته 21 على "الإزام المنتجون أو حائزو النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات، كما يتعين عليهم تقديم بصفة دورية المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الإجراءات العملية المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات بأكثر قدر ممكن ولقد قرر المشرع لمخالفة هذا الإجراء عقوبة غرامة من خمسين ألف دينار 50.000 د ج إلى مائة ألف دينار 100.000 د ج .
- قانون 12/05 المتعلق بقانون المياه نص في مادتين 109 على "أنه يتعين على صاحب امتياز تسيير نشاطات الخدمة العمومية للماء أو التطهير تقديم تقرري سنوي للسلطة المانحة للامتياز يسمح بمراقبة شروط تنفيذ تفويض الخدمة العمومية وتقييمها، ويكون هذا التقرير السنوي والملاحظات المترتبة على دراسة الموضوع عرض على الحكومة
(12) د: يحيى عبد الغني أبو الفتوح: أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية) الإسكندرية: قسم الجالية العامة: كلية التجارة 1979 ص 10.

التغيرات الجديدة في الوطن العربي ... هل هي الطريق لتحقيق الديمقراطية؟

أ. شليغم عيبير
جامعة البليدة

تمهيد :

إستهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية كانت تهدف لتغيير الأنظمة السياسية العربية التسلطية القائمة وإستبدالها بأنظمة أخرى ديموقراطية، فبدأت الأحداث من تونس وانتقلت إلى كل من مصر وليبيا وصولاً إلى اليمن وسوريا وحتى البحرين، فكان مرد هذه التغيرات الحاصلة في جُل بلدان الوطن العربي لعدة أسباب منها ما تعلق بالأسباب والعوامل الداخلية من إجتماعية وإقتصادية وحتى السياسية والثقافية، إضافة للعوامل الخارجية التي لا يمكن إغفالها لما كان لها من دور .

كما سعت هذه الأحداث لتحقيق الديمقراطية من خلال تجسيد تعددية سياسية حقيقية، مشاركة سياسية ومن ثم تكرس آلية التداول السلمي على السلطة، والتي تعمل بدورها على تقوية نظام الحكم .

أولاً- طبيعة ثورات الربيع العربي :

1. نشأة الثورات العربية :

شهدت بلدان الوطن العربي حركات وإحتجاجات شعبية قوية منذ مطلع 2011، تسعى لإسقاط الأنظمة القائمة، فكانت الشرارة الأولى مصدرها المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" في الجنوب التونسي المتخلف ثم زحفت إلى مدن الشمال بما فيها العاصمة إذ أُطيح برئيسها "زين العابدين بن علي"، ومن ثم إنتقلت الشرارة إلى مصر فبدأت من قبل العمال في مدينة السويس ثم توسعت وامتدت إلى القاهرة وأسقطت رئيسها "حسني مبارك"⁽¹⁾، تلى ذلك الرئيس الليبي معمر القذافي، مرورا باليمن وخاصة في مدينة تعز ثم صنعاء، وصولاً إلى قرى درعا الحدودية في الجنوب السوري، بالإضافة لعدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين، عمان، المغرب، الأردن⁽²⁾.

اختلفت الآراء إزاء وصف الأحداث، هل أنها ثورة كما وصفتها مجلة النيوزويك⁽³⁾، أم أنها إنتفاضة⁽⁴⁾، أم حراكا إجتماعيا ...، إلا أنه بالرغم من هذه الإختلافات فالهدف واحد وهو "التغيير"، أي تغيير النظام السياسي الحاكم لتحقيق الحرية، الكرامة، العدالة الإجتماعية، وهذه هي شعارات الربيع العربي ضد مركزية سلطات النظم العربية⁽⁵⁾، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها في :

- عامل الشباب: تصدر الشباب قيادة هذا الحراك مع العلم بأن معظمهم خريجو جامعات، ومن حملة الشهادات العليا الذين ارتفعت بينهم نسبة البطالة .

- حراك شعبي عفوي: فلم يندلع بفعل تخطيط أو توجيه حزبي أو نقابي، بل هو الذي وحد الأحزاب، والتجمعات النقابية والمهنية⁽⁶⁾.

- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث امتازت مختلف الحركات الإجتماعية بتوزعها إذ بدأت في جزء من البلاد ثم إنتقلت لمختلف أرجاء من شماله وجنوبه، فيشار مثلا للثورة التونسية أنها بدأت في الجنوب التونسي ثم إنتقلت إلى الشمال والعاصمة .

2. أسباب الثورات العربية:

يرجع الحراك الإجتماعي الحاصل في الدول العربية لمجموعة من الأسباب منها ما تعلق بالأسباب الداخلية وأخرى خارجية والمتمثلة في ما يلي :

2-1- الأسباب الداخلية: تلك التي كان لها دور بارز وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع ما عرف بالثورات، وهي عديدة ومتنوعة من أسباب إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية .

أ- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

يلاحظ إشتراك الدول العربية التي إندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشكلات الإقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها ويمكن إجمالها في⁷ :

- إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب: وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب ييأس من سوق العمل، إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية بين 15 و20%، وقد بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون نسمة.
- تزايد معدلات الفقر: حيث أنّ النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان نحو 40%، وتجاوز 31% في مصر، وتجاوز 10% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية: مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له إنعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59% في العراق، ونحو 33.6% في مصر، ونحو 15.5% في سوريا، ونحو 13,2% في ليبيا، ونحو 19.4% في تونس، ونحو 41.4% في اليمن. كما يلاحظ أنّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة، في مقابل ذلك فالدول المتقدمة تنفق الكثير على البحث العلمي ومن بينهم إسرائيل مثلاً إنفاقها على البحث العلمي يقدر بحوالي 9.8 مليارات ما يوازي 2.6% من الناتج القومي⁸.

- إرتفاع معدلات التضخم: ومعاناة الشعوب من إرتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الإرتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الإضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم .

ب- الأسباب السياسية:

إضافة لمختلف الأسباب الإقتصادية والإجتماعية للثورات العربية هناك أسباب أخرى سياسية، إذ أنّ معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة تسلطية إستبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا ومصر وتونس واليمن، حيث أن جميع مظاهر الديمقراطية محظورة وتكاد تكون معدومة في هذه الأنظمة

وذلك من إفتقار التعددية السياسية، تداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير وحتى غياب الإعلام الحر، وهي الأسباب التي أدت لإندلاع هذا الحراك الإجتماعي.

2-2- الأسباب الخارجية :

إضافة للأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك أسباب أخرى كانت مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت فيها الثورات، بيد أن هذه العوامل الخارجية ليس لها تأثير كبير نتناولها بشقيها الإقليمي وحتى الدولي .

- **القوى الدولية:** دعمت قوى دولية مبادرات تخل بإستقرار الأنظمة العربية التسلطية القائمة وخاصة تلك التي تتبنى مواقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجسّد ذلك سابقا في التدخل الأمريكي في الصومال، والإحتلال الأمريكي للعراق، إضافة لدعم مبادرات إنفصال جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحتى حزب الله في لبنان⁹.

- **القوى الإقليمية:** إلى جانب القوى الدولية السابقة فقد برزت قوى إقليمية أخرى صاعدة مثل إيران وتركيا، إذ بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات ما يحدث في العالم العربي، فبالنسبة لإيران فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة حيث قامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، وهذا في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لمصر والسعودية بشكل خاص .

ثانيا- مستلزمات تحقيق الديمقراطية:

إن ترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية لا تتحقق بمجرد التصويت على قوانين تسمح بالتعددية وتنظيم الإنتخابات، بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله¹⁰، من خلال تعددية سياسية حقيقية وحرية إقامة المؤسسات المجتمعية واحترام التداول على السلطة والرقابة السياسية واحترام حقوق المواطنين وحياتهم، كلها تعمل على تقوية نظام الحكم وتحقيق الديمقراطية.

1. المشاركة السياسية:

لا تتحقق الديمقراطية إلا بالمشاركة السياسية فهي إحدى مبادئها الأساسية، فهي تعني أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون في ظل نظام سياسي لديه هامش كبير من الحركة والمرونة والاستيعاب يتقبل كل أنواع المشاركة، إضافة لتوفر إنتخابات دورية ونزيهة تسعى لتجسيد التداول على السلطة .

2. التعددية السياسية:

ترتبط المشاركة السياسية إرتباطا وثيقا بالتعددية السياسية، على أساس أنه لا يمكن وجود تعددية من دون أن تدعمها مشاركة سياسية حقيقية، وللتعددية السياسية معالم من أهمها وجود أحزاب سياسية بمختلف اتجاهاتها وأفكارها السياسية، والتي تمثل جميع شرائح المجتمع، والقوى السياسية المكونة له، بالإضافة إلى وجود جماعات

مصالح ومؤسسات للمجتمع المدني، والتي تمثل جميعها رافدا من روافد التعددية السياسية الفعلية، والتي من خلالها يتم توفير الآليات السياسية والديموقراطية الفاعلة التي تعبر عن إرادة الشعوب، وصولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية الحقيقية، تبرز هذه التعددية في التيارات التالية:

- **التيار الوطني:** كان للتيار الوطني حضور على مستوى اللأفتات السياسية التي رفعت في الثورة بما لا يوازي حضوره في الشارع، ويعود ذلك إلى أن مساحة العمل كانت مفتوحة له أيام النظام السابق في مصر مثلاً، ولأنه تيار موجود على مستوى النخبة وليس على المستوى الشعبي.
- **التيار الليبرالي** ومن جانب آخر برز التيار الليبرالي على هيئة تجمعات شبابية جديدة، بعد إن كانت مشاركة هذه الشرائح متواضعة، ومفتقرة إلى التنظيم والخبرة والحضور الشعبي قبل هذا الحراك .
- **التيار الإسلامي:** إضافة لما سبق فقد قفز التيار الإسلامي الى واجهة المشهد السياسي كأبرز قوة رئيسة في الحركات الإصلاحية في الوطن العربي، على الرغم من انه لم يشارك في الثورات بشعاراته المعتادة، وكان المستفيد الأكبر، ودليل ذلك فوز حزب النهضة الإسلامي ب 90 مقعداً، وهو ما يساوي نسبة 41% في انتخابات المجلس التأسيسي، في تونس، ووصول الإسلاميين أيضا لصدارة الحكم في ليبيا بعد إسقاط القذافي، كما استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز بـ80 مقعداً في الانتخابات التشريعية المغربية، واستطاعت الأحزاب الإسلامية الفوز بنسبة 65% في إنتخابات مجلس الشعب المصري، نسبة تدل على قوة التيار الإسلامي وتزايد شعبيته¹¹ .

3. التداول على السلطة:

إحدى المعايير لوجود نظام ديمقراطي، والتي يقصد بها، وجود آلية لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغلا لمنصب رئيس الجمهورية أو الوزراء في النظم الرئاسية البرلمانية، ومن شروط التداول السلمي على السلطة توفير الفرصة لمختلف الوحدات مرة واحدة أو عدة مرات الاحتكام إلى الشعب والإجماع حول المسائل الأساسية.

ثالثا- مستقبل الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي :

مستقبل الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي غير واضح المعالم ولم يتشكل بصورة نهائية، ولكن هنالك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن أن تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي¹²:

1. السيناريو الأول: سيطرة الإسلاميين على النظام السياسي:

أ- جماعة الإخوان المسلمين:

التمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، حزب النهضة الإسلامية في تونس، حزب التنمية والعدالة في المغرب ...، فلا تقوم سياستهم على تقسيم العالم إلى كفر وإيمان، ولا حتى على كراهية الغرب، بل سياستهم تتميز بالجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية، تداول السلطة واحترام حقوق الإنسان .

ب- سيطرة حكومة إنتلافية إسلامية مع حكومة ليبرالية على النظام السياسي :

ففي الشرق الأوسط والعالم العربي عدد كبير من الأحزاب الإسلامية متطرفة، والكثير من هذه الحركات والأحزاب الإسلامية متطرفة بشكل كبير بتنظيم القاعدة الإرهابية.

ج- سيطرة حكومة إنتلافية إسلامية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف :

وقد لا ترضي الغرب نظرا لصعوبة التعامل مع الديموقراطية فقد أعطت التيار الإسلامي أغلبية ساحقة .

2. السيناريو الثاني : سيطرة الجيش :

وهو احتمال يقوم على سيطرة الجيش على السلطة، ولكنه لا يمكن حدوثه إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم إتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي وإفشاء الفوضى وحدث الحروب الأهلية، أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة مع القوى الإرهابية .

الخاتمة :

من خلال دراسة التغيير السياسي الذي حدث في الوطن العربي فيما عُرف بالربيع العربي تم الوصول إلى النتائج الآتية :

- إستمدت ثورات الربيع العربي قوتها من ضعف النظم الحاكمة وهشاشتها، ثم التطور التكنولوجي للإتصالات ووسائل الإعلام، الذي بدوره منح القوة للشعوب في الحصول على دعم المؤسسات الإنسانية العالمية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ثم إن هذا التطور لم يقرب فقط شعوب العالم بل قَرَّب أيضا الشعب الواحد في قدرته على الإتصال والتجمع والحشد، وكذلك أن التطور التقني قد منح الشعوب قوة المعلومة والمعرفة وعدم حصرها على السلطة الحاكمة التي كانت تسعى إلى تجهيل شعوبها بإخفاء المعلومات عنهم في كل ما يحدث في السلطة .
- تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.
- أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الإنتخابات التي اعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لايدولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية .

الهوامش:

- (1) مصطفى علوي ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 39-40.
- (2) قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي ... سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2011، ص 4
- (3) مجموعة باحثين، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص 12، 13 .
- (4) مرشد القبلي، قراءة في قراءات الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2011، ص ص 2-5.
- (5) بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي "دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 44، 2012، ص 247.
- (6) عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، جانفي - ماي 2011، ص 134.
- (7) قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي .. سيناريوهات المستقبل، مرجع سابق، ص 6 .
- (8) مهدي أبو بكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، 22 جانفي 2012 .
- (9) هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، المجلد 45، جانفي 2010، ص 139 .
- (10) الطاهر بلعبور، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006)، ص 129 .
- (11) أحمد طاهر، أحمد السعودي، الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا، القاهرة، الربيع للمطبوعات التجارية، 2011، ص 34.
- (12) باسم حسين الزبيدي، إسلاميو مصر والتحول البراغماتي، من الرابط: www.aljazeera.net ، تاريخ دخول الموقع: (2-12-2014)، على الساعة: (10.32) .

السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج : مبدأ بوش الابن

د. سليم شيخاوي.
أستاذ محاضر - ب-
جامعة الجزائر3

مقدمة

شكلت منطقة الخليج العربية أهمية بالغة لعدد من الدول والقوى الإقليمية والدولية الطامحة لممارسة دور محوري في السياسة الدولية، وذلك نظراً لما تتمثله هذه المنطقة من مزايا وإمكانات جيواستراتيجية، سواء على مستوى الموقع، أو على مستوى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي، لذا اكتسبت مسألة أمن هذه المنطقة الحيوية اهتمام دول المنطقة عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً.

ولقد تزايدت هذه الأهمية عقب الإنسحاب البريطاني من المنطقة (1971)، وتطلّع قوى إقليمية ودولية لملء الفراغ الأمني الذي حدث بعد هذا الإنسحاب، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع عدد من السياسات والآليات للتعامل مع هذا الوضع الجديد.

لكن التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة منذ بداية حرب الخليج الأولى (1980)، وإلى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)، أثارت بعمق إشكالية "الأمن الإقليمي الخليجي" بإعتباره الهاجس الذي يشغل بال دول المنطقة والدول ذات المصالح من خارج النظام الإقليمي الخليجي لضمان سلامة المنطقة واستمرار تدفق النفط لخدمة مصالحها الإستراتيجية.

لذا طرحت العديد من الرؤى والتصورات الأمنية للمنطقة من داخلها وخارجها، وكان للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة الأثر البالغ في معادلة أمن الخليج، بل أضحت قضية المحافظة على أمن واستقرار هذه المنطقة من أولويات سياستها خاصة بعد أن ازداد تطلعها لملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج عموماً.

والملاحظ، من خلال تتبع مسار السياسة الأمريكية تجاه المنطقة طوال العقود الماضية، أنها اتسمت بثبات الهدف، حيث عملت على إنتهاج عدة سياسات وتوجهات انتهت بها لتكون طرفاً مباشراً في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، خاصة بعد قيامها باحتلال العراق سنة 2003، وتعزيز تواجدها العسكري المباشر فيها. ليرتبط بذلك أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي ويصبح جزءاً مكملًا لتحقيقه.

وانطلاقاً من هذه الخلفية تركز هذه الدراسة على معضلة أمن الخليج ومكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية، مثيرة التساؤل الرئيس التالي: ما هي طبيعة السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش الابن بشأن أمن الخليج؟ وهل أدت هذه السياسة إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة؟

وتثير هذه الإشكالية عدداً من الأسئلة، منها :

- ما هي أسباب ودوافع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج وأمنها؟
- ما هي الآليات التنفيذية التي اعتمدت عليها سياسة بوش الابن الخارجية في تحقيق المصالح الأمريكية؟

- وهل ساهمت هذه السياسة في رسم معالم لنظام أمني إقليمي خليجي متوازن؟

المحور الأول: دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن الخليج.

لا توجد منطقة في العالم في الوقت الراهن لها تأثير على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أكبر من الخليج العربي، فأهمية مخزوناته من النفط وموارده الاقتصادية والتجارية، والحرب على الإرهاب وضعته في مكانة بارزة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي وأهداف سياستها الخارجية. وهو ما جعلها يستضيف أكبر تجمع للقوات العسكرية الأمريكية في العالم⁽¹⁾، مما يبقها منطقة ذات أهمية محورية في استراتيجيات أمنها القومي في المستقبل.

1- الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي

يقع الخليج العربي بين إيران شرقاً وشبه الجزيرة العربية غرباً، والعراق شمالاً ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، ويمتد على مسافة تقارب 1300 كلم من شط العرب في الشمال، حتى رأس مسندم في الجنوب، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 149 ألف كلم مربع ويتراوح اتساعه بين 47 كلم عند مضيق هرمز، و280 كلم في أوسع نقطة فيه⁽²⁾، ويبلغ أعلى عمق له 100 متر، وذلك بالقرب من جزيرة هرمز⁽³⁾.

ويقع الخليج بين دائرتي عرض 24 و31 درجة شمالاً، وبين خطي طول 48 و56 درجة شرقاً، وتطل على سواحلها سبعة بلدان عربية هي: العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان، وقطر، بينما تطل إيران على ساحلها الشرقي⁽⁴⁾، وتتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على الخليج، وتمتلك إيران أطول ساحل على الخليج (ما يوازي 36% من إجمالي سواحلها)، وفي المقابل يمتلك العراق أقل حصة بين الثماني دول من حيث ساحلها الخليجي (ما يوازي 0.4% من إجمالي سواحل الخليج)⁽⁵⁾.

وينقسم الخليج العربي إلى ثلاث مناطق جغرافية، وهي المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية والمنطقة الشمالية، وكل منطقة تتفرد بخصائصها الجغرافية، بسلاسلها الجبلية وسواحلها وسهولها وسهوبها وجزرها وغيرها من المميزات الخاصة⁽⁶⁾.

(1) القسم الشرقي: يمثل الساحل الذي تطل عليه إيران.

(2) القسم الغربي: تقع عليه دول مجلس التعاون الخليجي.

(3) القسم الشمالي: الذي يشكل العراق ويبلغ طول سواحلها 58 كلم.

ويتميز الخليج العربي - كمرمر - مائي بالهدوء في حركة مياهه، وذلك نظراً لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من 200 جزيرة⁽⁷⁾، تكمن أهميتها في أنها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية، من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي. ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي له، فمنه يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي، فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم، وترجع أهمية مضيق هرمز - علاوة على أنه يمثل عنق الزجاجة للخليج العربي - إلى أن 90% من نفط الدول الخليجية يمر من خلاله، وذلك بمعدل 4 ملايين طن يومياً، وهذا يعني بلغة الأرقام 62% من امدادات العالم النفطية، بواقع 90% من احتياجات اليابان، و70% من استهلاك دول الإتحاد الأوروبي، و50% من الاستهلاك الأمريكي، وهذه الإمدادات تمر كلها عبر مضيق هرمز⁽⁸⁾.

ولقد اكتسبت منطقة الخليج العربي من الناحية الإستراتيجية أهميتها من منطلق أنها ظلت على امتداد عصور التاريخ نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الإقليمية والدولية الطامعة في السيطرة عليها، وذلك لتأمين مصالحها الحيوية، والتحكم في موقعها الاستراتيجي للاستفادة من خصائصها الجيوسياسية والاقتصادية، كما أنها تعتبر مفصلاً إستراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، كونها تمثل مركزاً لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة ببعضها البعض وهي (9):

- دائرة الجزيرة العربية.
- دائرة المشرق العربي.
- دائرة الوطن العربي.
- دائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع.
- دائرة المحيط الهندي.

وتعد منطقة الخليج العربي مركز التقاء لطرق المواصلات بين ثلاث قارات: آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما تعد ممراً يسيطر على أحد المضائق الدولية المهمة، التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز، الذي يرتبط بخليج عدن ثم ببحر العرب.

وتحتوي المنطقة على جزر وخلجان لها أهمية عسكرية وإستراتيجية لصلاحياتها للقواعد العسكرية، وإخفاء القطع البحرية، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة القارات (10)، كما أنها تربط القواعد الجوية المنتشرة في جنوب شرق آسيا بقواعد الحلف الأطلسي المنتشرة في جنوب أوروبا الغربية.

2- الأهمية الاقتصادية للخليج العربي:

تكمن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي — وخاصة بعد اكتشاف النفط — في منحها للمنطقة تميزاً ذو أهمية دولية وعالمية، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع إستراتيجي وجيوسياسي حيوي، فإنها تتمتع أيضاً بأهمية كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل محور الاقتصاد العالمي، باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، وهذا يعني أن أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل تأثيراً سلبياً ومباشراً على الحضارة الغربية، وهو ما أدى إلى تضاعف أهميتها الإستراتيجية، بل وجعلها بؤرة السياسة العالمية، حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط والخليج، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية، التي أكدت أن دول منطقة الخليج تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (11). وفي ذلك تشير الإحصائيات إلى أنها تحتوي على ما يقرب من 62% من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، والذي يتوقع أن يستمر لعقود طويلة، كما يحتوي على نحو 40% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي (12) بينما يبلغ إنتاج الدول الخليجية الثمانية من النفط أكثر من 40% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط (13).

ومن هذا المنطلق يعتبر النفط والغاز أكبر مكون لنواتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فله دور مهم سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه، أو من خلال إحداث الخلافات البيئية مع دول الجوار، والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية (14).

يضاف إلى ذلك، أن دول المنطقة تمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم، بل تعتبر سوقاً استهلاكياً أساسياً لمصانع الأسلحة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، مما يحقق دعم الاقتصاد لهذه الدول من خلال الصفقات التجارية والعسكرية الكبيرة لتزويد الدول الخليجية بمختلف أنواع الأسلحة وأنظمة الصواريخ وغيرها، بحجة الدفاع عن أمنها⁽¹⁵⁾.

كما أن التجارة الخارجية للدول الخليجية مازالت مركزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأضحت بفعل الاستثمارات الأجنبية المهمة سوقاً رائجة للبضائع الاستهلاكية، بحيث جعلت الثروات النقدية التي حصلت عليها نتيجة عائداتها النفطية الضخمة تعود للدول الغربية كمدفوعات للبضائع الاستهلاكية ووسيلة لموازن مدفوعاتها⁽¹⁶⁾.

3- مراحل الاهتمام الأمريكي بأمن الخليج العربي

لقد مر الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج العربي بمراحل ثلاث⁽¹⁷⁾:

أولاً: الإعتماد على حليف إقليمي للقيام بمهمة رجل الشرطة في المنطقة، وقد قامت إيران بهذا الدور حتى سنوات سقوط الشاه عام 1979.

ثانياً: تشكيل قوة الانتشار السريع، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في داخل منطقة الشرق الأوسط على العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التوازن مع إيران، في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية.

ثالثاً: الوجود العسكري المباشر في الخليج، والذي بدأ منذ حرب (تحرير الكويت) عام 1991، واتخذ شكل إتفاقيات أمنية ودفاعية ثنائية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست.⁽¹⁸⁾

والملاحظ، أنه بالرغم من تغير شكل الاهتمام الأمريكي بشأن قضية أمن الخليج على مدى العقود الماضية وحتى الآن إلا أنها الولايات المتحدة الأمريكية بقيت اللاعب الرئيس في تلك المنطقة، وذلك بسبب ما تمتلكه من قدرات اقتصادية ضخمة وقوة عسكرية كبيرة، وهو ما دفعها إلى وضع العديد من الاستراتيجيات لتكريس هذه الهيمنة لاسيما بعد تحديد الرؤساء الأمريكيين للمبادئ والسياسات التي تنظم علاقاتهم تجاه منطقة الخليج بدءاً من:

- مبدأ نيكسون والوكلاء المحليين، الذي يقوم على أساس إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخليجية نفسها لحماية المصالح الأمريكية.
- مبدأ كارتر، الذي تضمن إنشاء قوة التدخل السريع لحماية أمن الخليج .
- مبدأ ريغن، وسياسة الإجماع الإستراتيجي لتحقيق إستقرار الخليج وأمنه .
- وصولاً إلى مبدأي بوش الأب وكلينتون، اللذين استهدفا إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج، لضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق، والحفاظ على حرية الملاحة والإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها.
- وانتهاء بمبدأ بوش الابن، الذي تضمن الحرب الاستباقية كأسلوب وقائي لحماية أمن الخليج عن طريق تواجد عسكري مباشر في المنطقة، دون الاعتماد على وسطاء آخرين، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية أو دولية تهدد مصالح بلاده في الخليج.

المحور الثاني: أمن الخليج في سياسة إدارة الرئيس بوش الابن :

سعت الإدارة الأمريكية في مرحلة حكم جورج بوش الابن (2000-2008) لتكوين رؤية إستراتيجية يتحدد فيها دورها الفاعل في النظام الدولي، لدعم مصالحها الحيوية، على أن تفرض رؤيتها الكونية على كافة الأنساق الفرعية المكونة لهذا النظام، ودون الأخذ في الاعتبار القضايا الفرعية لتلك الأنساق ومصالح القوى المحورية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

ولقد استمرت هذه الإستراتيجية الأمريكية قائمة منذ عقود على مبدأ القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، إذ ما زالت الولايات المتحدة حتى الآن متمسكة بنظرية القوة التي يجب أن تبقى حاضرة، إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ولذلك فإنها ستظل تمثل أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية (19).

1- ملامح سياسة بوش الابن الخارجية.

عملت إدارة بوش الابن على المحافظة على عالم تتفوق فيه بلاده وعلى تثبيت وتعزيز هذه المكانة بمختلف الوسائل وظهر ذلك جليا في الصياغة الخطابية الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002: "إن قوتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية، لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية، بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها...، وأن الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي تقوم على فاعلية الدور الأمريكي العالمي، الذي يعكس ما بين القيم الأمريكية والمصالح القومية". وفي الواقع لم تنفصل هذه السياسة عن سياسات الإدارات الأمريكية التي سبقتها – خاصة إدارة بيل كلينتون منها – نظرا لكون تلك السياسات، تعتبر امتدادا لما سبقها وتمهيدا لما سيليهما، وعليه يمكن إيجاز المبادئ الأساسية التي اعتمدها إدارة بوش الابن واعتبرتها قاعدة انطلاق رئيسية في سياستها الخارجية على الشكل التالي: (20)

- **المبدأ الأول:** الإيمان بأولوية تحقيق المصلحة الأمريكية على حساب مصالح القوى الأخرى، والمصلحة هنا بحسب المفهوم الأمريكي تعني الانفرادية – الاستقلالية، بحجة أن ما هو صالح لأمريكا هو صالح لباقي العالم.
- **المبدأ الثاني:** بناء السياسة الخارجية على فكرة "التدخلية الإجبارية" التي تقوم على الإيمان بأن العالم الخارجي ليس سوى مجالا حيويا وفناء خارجيا للولايات المتحدة الأمريكية.
- **المبدأ الثالث:** اعتماد منهج السيولة – الميوعة، لناحية إتخاذ المواقف، أي عدم الإعتماد على شكل محدد وثابت في التعاطي مع الآخر، بغض النظر عن هويته الآسيوية أو الأوروبية.

2- أهمية الخليج في نظر إدارة بوش الابن

وعلى صعيد منطقة الخليج العربي، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن هذه السياسة تأسست على ثلاثة أسس، أصبحت تشكل فيما بعد أسس البناء الأمني الأمريكي في المنطقة وهي: (21)

- أهمية الحصول على النفط بسعر معقول.
- ضمان عدم سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة أو آبارها النفطية، أو أن تقوم بإكراه الدول المصدرة للنفط على إتخاذ إجراءات مضرّة بالدول المستهلكة للنفط.
- الالتزام باستخدام القوة عند الضرورة لحماية المصالح.

وقد راعت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية البناء الأمني في منطقة الخليج تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية والمتغيرات السياسية والعسكرية وتحليل عناصر هذا البناء قامت عبر عقود بتصريف مصالحها في الخليج، وعمل إطار أو إستراتيجية لحماية هذه المصالح، وخلق سياسة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وإلزام الموارد المالية والسياسية اللازمة بتفعيل هذه السياسة في المنطقة.

وقد اتخذ هذا البناء الأمني خلال فترة التسعينيات شكلا عسكريا اعتمادا على بعض العناصر مثل: نشر القوات الأمريكية، وسهولة الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدول المضيفة والمعدات العسكرية الموضوعة سابقا، وبيع المعدات العسكرية الدفاعية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية إمكاناتهم الدفاعية، والتعاون العسكري الإقليمي من خلال التدريبات والمناورات المستمرة.

ولضمان استمرار التعاون الإقليمي الأمني قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع كل دولة في الخليج على حدة، وقد نصت هذه الاتفاقيات - عموما - على ضمان الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدولة المضيفة، وحماية حقوق الجنود الأمريكيين في هذه الدول، والسماح بوضع وتخزين المعدات العسكرية.

ومع وصول المحافظين الجدد وعلى رأسهم جورج بوش الابن إلى إدارة البيت الأبيض أعد البنتاغون دراسة خاصة شددت فيها على الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، وركزت على مسألتين إثنين: (22)

الأولى: أن الخليج يمثل منطقة تتركز فيها المصالح الأمريكية بشكل يفوق أي منطقة في العالم، والثانية: أن الخليج والمناطق المحيطة به مرشحة لكثير من التوترات الإقليمية والتهديدات الخارجية، الأمر الذي يهدد بالخطر المصالح الأمريكية الحيوية.

لذلك تضمنت هذه الخطة التي وضعت في مطلع عهد بوش الابن (جانفي 2000)، تصورا إستراتيجيا لمستقبل المنطقة الخليجية، يوجب العمل من أجل تنفيذها ما يأتي (23):

- 1- التواجد العسكري المباشر وبمختلف أنواع القوات لتأمين الردع المستمر، والمعالجة الفورية للتهديدات التي قد تنشأ في الخليج، أو على مقربة منه.
- 2- تهيئة القوات اللازمة- على اختلافها وإعدادها- بشكل يضمن لها سرعة الوصول والعمل لمعالجة التهديدات الرئيسية.
- 3- الهيمنة التامة وبأشكال مختلفة على حكومات جميع دول وكيانات المنطقة، وربط مصيرها وأموالها بالمصالح الأمريكية، بحيث لا يعود بإمكانها الفكاك من السيطرة الأمريكية، حتى ولو أرادت لاحقا.
- 4- التأثير على الدول الخليجية من خلال إيهامها بوجود خطر عراقي داهم يهددها وسيقضي عليها حال ابتعادها عن النفوذ الأمريكي.
- 5- التخويف من الخطر الإيراني القادر (بغياب العراق) على التهديد الفعلي لإستقرار المنطقة، ومن اتجاهات مختلفة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر التي فرضت تغييرات كبيرة على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الحرب الإستباقية، حيث رأت إدارة بوش الابن أنها الإستراتيجية الأنسب خلال هذه المرحلة، وأصبح الإستخدام الوقائي للقوة هو الخيار الوحيد ضد الأخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد أمنها القومي.

وقد تبلور هذا التوجه في "وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2006 الصادرة في مارس من ذات السنة، حيث استهلها الرئيس الأمريكي بوش الابن بأنها (أي الإستراتيجية الجديدة) تعمل على مسارين متوازيين:

الأول: تعزيز القيم الأمريكية في نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان عالمياً.

الثاني: مواجهة التحديات وأهمها الإرهاب الذي يهدد أمن الشعب الأمريكي وأمن حلفائه⁽²⁴⁾.

ولقد استندت هذه العقيدة على تبني إستراتيجية إستباقية مصممة على ضرب أي نظام، يعتقد أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، مع شن هجمات عسكرية (إستباقية)، من أجل إحباط أي أعمال عدائية من قبل الخصوم، أو الوقاية منها، حيث شكلت وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد⁽²⁵⁾ (سبتمبر 2002)، أرضية لمضمونها والتي أصبحت ركائزها تمثل السمات المميزة للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي دافع عنها مجموعة المحافظين الجدد - على أساس أنها تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تحدد وبوساطتها مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤوليتها في العالم والتي من أهمها: الانتقال من الردع إلى الاستباقية لمواجهة المخاطر، ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة⁽²⁶⁾، ومن الغموض إلى القيادة، أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوء مسؤوليتها بصفقتها الأمنية على إستقراره وأمنه⁽²⁷⁾.

وعليه يمكن حصر هذه العقيدة في التوجهات التالية :

● **الحرب ضد الإرهاب الدولي:** وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاثة مرتكزات أساسية⁽²⁸⁾:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة، (في ما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة، (الدول المارقة التي دعاها بوش بمحور الشر).
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحورية منها، بإعتبار أن هذه القيم تعتبر دعامة للأمن القومي الأمريكي، وأن غيابها يعتبر مصدر رئيس للإرهاب والتطرف.

وهو ما جعلها تتبنى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استناداً إلى قاعدة مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا"، وتسعى إلى توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 2001/09/28، وذلك بهدف توسيع نظام السوق العالمي، وفتح حدود اقتصادية جديدة أمام رأسمالية الشركات الأمريكية، من ناحية، ويهدف ضرب دولا بذاتها، قد صنفتها ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب، وسمتها تارة "الدول الشريرة" وتارة أخرى "الدول المارقة"⁽²⁹⁾، على أساس أنها متهمه بممارسة الإرهاب، إما بنفسها وإما بدعمها ولوجستيا وعسكرياً.

ومن بين الدول الخليجية التي تم وضعها على قائمة دول "محور الشر"⁽³⁰⁾ إيران والعراق قبل الاحتلال، هذا إضافة إلى دول أخرى: كوريا الجنوبية وسوريا وكوبا وغيرها من الدول التي تقف ضد مصالحها الحيوية في العالم وتهدد أمنها القومي.

● **الحرب الوقائية والاستباقية:** وتتطلق من تبني واشنطن الحق في توجيه ضربات عسكرية وقائية، ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع⁽³¹⁾.

وتستند إستراتيجية الحرب الوقائية على محاور عدة منها:

- المحور الذي يدور حول تأكيد تلك الإستراتيجية على عدم كفاءة الردع التقليدي في مواجهة الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية.

- المحور الذي يتعلق بتوجيه ضربة إلى الطرف المعادي، استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن نية هذا الطرف بتهديد المصالح القومية الأمريكية، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة التهديد وتوقيتته.
- المحور الذي يميز بين نوعين من الردع الوقائي، هما: الضربات الوقائية، والعمل الوقائي،
- هو محور العلاقة بين نجاح الضربة الوقائية وصحة المعلومات المتوفرة عن برامج أسلحة الدمار الشامل، ومواقع تواجدتها عند الطرف المعادي.

وفي نهاية المطاف، سواء كانت هذه الحرب وقائية أو استباقية أو الاثنين معا، فإن محصلة هذه الإستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش الابن، ونفذتها عمليا في الإقليم الخليجي (حرب أفغانستان والعراق)، تصب في: المحافظة على القطبية الأحادية والتصدي لأي منافس لها، والتصدي للتنظيمات الإرهابية واجتثاثها من جذورها، واختيار الهجوم الوقائي وإعطاء أمريكا نفسها الحق في استخدام القوة الوقائية لضمان أمنها القومي، وإلغاء مبدأ سيادة الدولة، وعدم احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحد من قدرتها على التصرف بشكل أحادي، والتقليل من أهمية المواثيق والمعاهدات الدولية، وذلك لنسف أي قيود للتصرف الأمريكي الأحادي، والتخلص من السياسات المتبعة في حقبة الحرب الباردة⁽³²⁾.

3- آليات تنفيذ مبدأ بوش الابن خليجيا:

سعت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إلى القضاء على التهديدات الماثلة منها والمحملة، دون الاحتكام إلى الدبلوماسية أو الاحتواء أو الردع، للحيلولة دون وقوع هجمات قد يشنها الأعداء المحتملون⁽³³⁾، وعليه رأت أن مصادر تهديد أمن منطقة الخليج وبالتالي تهديد مصالحها الحيوية تتمثل في: الإرهاب الدولي باعتباره أول مصادر التهديد وأخطرها، والأنظمة الدكتاتورية الحاكمة في دول "محور الشر"، والخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، والصراعات الإقليمية التي قد تؤدي إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه.

واستنادا إلى ذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء الأولوية لإستخدام القوة العسكرية، والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، وجعلت هذا المبدأ أحد الركائز الأساسية لأمنها في الخليج، بالإضافة إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين، وفرض الإحتلال فيما بعد على العراق.

وتمشيا مع هذا التصور، كان هناك هدفان على خريطة الأولويات الأمريكية (إدارة بوش الابن)⁽³⁴⁾: الأول يتمثل في ضرب الحركات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة الذي يعد أكبر هذه الحركات وأخطرها في نظر الإدارة الأمريكية، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية، والثاني يتمثل في تغيير الأنظمة الديكتاتورية، التي تدعم الإرهاب دعما مباشرا أو التي يمثل وجودها دعما للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية (دول محور الشر).

لقد شكل سعي كل من العراق وإيران منذ التسعينات إلى تنمية قدراتهما في مجال أسلحة الدمار الشامل مصدرا أساسيا من مصادر التهديد لأمن الخليج طبقا لوجهة نظر إدارة بوش الابن، إذ رأت واشنطن أن تزايد احتمالات انتشار الأسلحة النووية في الدول التي وصفها "بالمارقة"، سيزيد عليه زيادة احتمالات انتشار الأسلحة النووية، وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لمثل هذا النوع من الأسلحة، ومن ثم فإن امتلاك هاتين الدولتين لمثل هذه الأسلحة سيعرض بالتأكيد أمن منطقة الخليج، ومن ثم المصالح الأمريكية للخطر، وهو ما جعلها

تمارس بشكل مستمر ضغوطاتها على هاتين الدولتين لوقف وتدمير برنامج التسليح فيهما، حتى أن هذه المسألة شكلت المبرر الرئيس الذي ساقته لتبرير حربها ضد العراق واحتلاله⁽³⁵⁾.

وبعد تفجيرات الحادي عشر سبتمبر 2001 التي هزت مدينتي نيويورك وواشنطن برز مصدر آخر أكثر تهديداً لأمن منطقة الخليج والعالم طبقاً للتصور الأمريكي، وهو التهديد الإرهابي، الذي طغى على كل الاعتبارات ومصادر التهديد الأخرى، حيث أصبح صانع القرار الأمريكي يركز اهتمامه بشكل مكثف على عامل واحد هو الإرهاب القادم من منطقة الخليج العربي، وقد ربط بين تنامي هذه الظاهرة وغياب الديمقراطية في المنطقة حيث أي أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية، بما فيها الخليجية، تفتقد لثقافة ومؤسسات الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور تيارات وأفكار متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها، ليس فقط داخل هذه الدول، بل ضد المجتمعات الغربية، وهو ما يبرر طبقاً للتصور الأمريكي التدخل في شؤون هذه البلدان الداخلية وتغييرها من خلال ما أسمته بالإصلاح الديمقراطي، إلى حد أنها أعطت لنفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة وتبنت على إثر ذلك سلسلة من الإجراءات والآليات أهمها⁽³⁶⁾:

- تبني إستراتيجية جديدة للأمن الخارجي تقوم على مبدأ "الحرب الوقائية والاستباقية" أو "التدخل الدفاعي"⁽³⁷⁾ لمواجهة الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها، والتي تملك أسلحة الدمار الشامل.
- الاستخدام المباشر للقوة العسكرية ضد إحدى القوى التي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي والعالمي - طبقاً للمفهوم الأمريكي - وهي العراق الذي قامت بغزوه واحتلاله، بزعم وجود روابط بينه وبين الإرهاب، وسعيه لإملاك أسلحة دمار شامل، كما قامت بتصعيد ضغوطها على دول أخرى خاصة إيران وسوريا لوقف برامجها في مجال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، باعتبار أنها تشكل مصادر تهديد محتملة لأمن المنطقة.
- تصعيد الضغوط على دول منطقة الخليج العربية لدفعها لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مكافحة الإرهاب، على كافة المستويات المالية والأمنية والسياسية الثقافية، وحث هذه الدول على تجفيف المنابع المالية للإرهاب، وإعادة تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخليجية، وتشديد الرقابة على أداؤها وتبرعاتها لمنع وصولها إلى الجماعات المتطرفة.
- الضغط باتجاه إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية في منطقة الخليج، من قناعة مؤداها أن غياب الديمقراطية في المنطقة هو العامل الأساسي لانتشار العنف والإرهاب، ومن هنا تعددت المبادرات التي قدمتها إدارة بوش الابن لتحقيق هذا الهدف المعلن، بداية من "مبادرة كولن بول" في ديسمبر 2002، مروراً بخطاب الرئيس بوش الابن في 26/02/2003 أمام معهد أمريكان أنتر برايز، والذي تحدث فيه عن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، ونشر الديمقراطية في المنطقة، وانتهاءً بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الذي يدعو إلى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تضم - إلى جانب دول العالم العربي - كلا من باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا والكيان الصهيوني، باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل⁽³⁸⁾.

ولقد تجلّى مبدأ بوش الابن خليجياً - من خلال ما سبق -، بخوض حربين متتاليتين ضد دولتين من المنطقة، تحت مسمى مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل، وانتهت هاتين الحربين باحتلال الدولتين: أفغانستان في أكتوبر 2001 والعراق في أبريل 2003.

وكانت أفغانستان هي الميدان المناسب للعمليات العسكرية تنفيذاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، القائمة على "الضربات الوقائية" والتي هدفت في المقام الأول إلى تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية،

والتأكيد على أن الأمة الأمريكية في حالة حرب مع عدو خطير يهدد الحضارة والقيم الأمريكية، وفي إطار هذه الإستراتيجية أيضا كان قيامها فيما بعد بغزو العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل مما يعد تهديدا لأمنها القومي.

خاتمة

مع انتهاء احتلال العراق أصبحت منطقة الخليج العربي الإقليم الاستراتيجي الوحيد الذي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة كليا على مجريات الأمور فيه، دون منافسة من قبل الدول الكبرى الأخرى، أو دول إقليمية تتحدى الترتيبات الأمنية الإقليمية التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية منذ أن دخل الخليج العربي في دائرة اهتماماتها الإستراتيجية صاغت منظورها الأمني تماشيا مع اتساع مفهومها للأمن القومي الأمريكي، وبخاصة بعد أن أصبحت الفاعل الواحد، ليس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي كانت من بين نتائجها وتداعياتها الدولية عولمة الأمن القومي الأمريكي⁽³⁹⁾، وإنما بعد صياغة منظورها الأمني للمنطقة آخذة بعين الاعتبار مصالحها الحيوية وأمن الكيان الصهيوني، وموقع منطقة الخليج الاستراتيجي وثرواتها النفطية.

وهكذا شكّل الحضور الأمريكي المكثف وتغلغله في النظام الإقليمي الخليجي، عبئا كبيرا على أمن واستقرار هذا الإقليم الحيوي والإستراتيجي، وأظهرت حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق (2003) أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة هو ما يؤدي إلى إنعدام الأمن والاستقرار، خاصة مع زيادة تصعيد واشنطن المواجهة مع إيران بسبب ملفها النووي، وبالتالي فإن الانسحاب الأمريكي السياسي والعسكري من النظام الإقليمي الخليجي قد يشكل المخرج الوحيد للمأزق الأمني، الذي سنظل تعاني منه، مع إستمرارية هيمنة هذا الوضع القائم إلى اليوم في المنطقة.

الهوامش:

- (1) لورنس كورب، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات -101- أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006، ص3.
- (2) صبري فارس الهيثي، الخليج العربي: دراسة الجرافيا السياسية (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص.21.
- (3) خالد الغزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره (بغداد: بدون طبعة، 1975)، ص.13
- (4) ماجدة عودة الله أبو جاموس، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970-2004 (عمان: المؤلف، 2005) ص.23.
- (5) عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص.27.
- (6) المرجع نفسه، ص 35-43.
- (7) أشرف سعد العيسوي، خليج القرن الواحد والعشرين نحو إستراتيجية أمنية شاملة، كراسات إستراتيجية خليجية، العدد 23، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 1999، ص 6.
- (8) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، "أمن الخليج الواقع، التحديات، آفاق المستقبل"، سلسلة دراسات، أبريل 2005، ص 6.
- (9) بكر مصباح تنيرة، "التطور الإستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 12، العدد 46، (أفريل 1986)، ص.75.
- (10) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص.68.
- (11) نصره الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، ط 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص.32
- (12) عبد المنعم المشاط، "الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية"، السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171، جانفي 2008، ص.30.
- (13) ZalmayKhalilzad , "The United States and the persian gulf: preventing hegemony" Survival, vol.37,n°2, Summer 1995, p.p.95-120.
- (14) وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص.20.
- (15) جواد الحميد، "أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد"، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، سلسلة دراسات، رقم 25 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص.ص.166-167.

- (16) هوشانج أمير أحمدى، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة"، دراسات استراتيجية 4، (أبو ظبي: مركز، الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996) صص 49-65.
- (17) اشرف كشك، " أمن الخليج بعد حرب العراق"، السياسة الدولية، عدد جانفي 2004، على الموقع: <http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=22040&eid=4979>
- (18) المزيد من المعلومات عن هذه الاتفاقيات طالع:
- عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العربي في التسعينيات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008.
 - اللواء ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات. (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط2، 2006)
 - (19) غفران سمیع القطاونة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص.12.
 - (20) المرجع نفسه، ص.186.
 - (21) محمود شهنواز، قراءات استراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد التاسع، سبتمبر 2003، ص.4.
 - (22) ضياء الدين جمال، "أهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة"، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 22، جانفي 2002، ص.37.
 - (23) المرجع نفسه، ص 37-38.
 - (24) The National Security Strategy of The USA, 2006: <http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf>.
 - (25) مشروع القرن الأمريكي الجديد أعد قبل مجيء بوش الابن إلى كرسي الرئاسة وطرح في عام 1997 على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ الجمهوري برئاسة وليم كريستول، ريتشارد بيرل، وبول ولفيتز. كان الهدف الإستراتيجي للمشروع تحقيق السيطرة العالمية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية.
 - (26) شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحدث 11 سبتمبر 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 64.
 - (27) Lawrence F. Kaplan, William Kristol, *The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America Mission*, Encounter books, 2003, P9.
 - (28) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 80.
 - (29) أكثر تفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر نعوم تشومسكي، الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية، تعريب أسامة إسبر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).
 - (30) وردت عبارة "محور الشر" على لسان الرئيس بوش الابن لأول مرة في جانفي 2002، وكان المقصود بـ "محور الشر" كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية.
 - (31) لمعرفة أبعاد هذه الاستراتيجية أنظر: "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة.. رؤية نقدية"، مجلة شؤون خليجية، العدد 33، ربيع 2003.
 - (32) سمير التنير، نظرية الحروب الوقائية الأمريكية، صحيفة السفير، بيروت، العدد 11236، 04/03/2009، ص 19.
 - (33) انطوني زيني، تأثير السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية، في كتاب: الخليج، تحديات المستقبل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2005، ص.165.
 - (34) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 410.
 - (35) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الرؤى المختلفة للأمن في الخليج، سلسلة ملفات بحثية، لندن، 2004، ص 57.
 - (36) المرجع نفسه، ص 61-64.
 - (37) لمزيد من التفاصيل راجع: سول لاندوا، الإمبراطورية الاستباقية: الدليل إلى مملكة بوش، (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2005) 78-79.
 - (38) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع، "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي"، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 3، أفريل 2004.
 - (39) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، مرجع سابق، ص379.

إشكالية تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

أ. باسط سميرة
جامعة باجي مختار عنابة

Resume:

The united nation tried hardly to put serious solutions for surrounding terrorism phenomenon and erase it completely, after its huge success in setting international agreements to defeat terrorism and showing its serious threat on countries as well as its negative reflex on the international peas and security. The united nation have done many efforts in this concern and had declared a decision called THE INTERNATIONAL STRATEGY OF THE UNITED NATION TO DEFEAT TERRORISM 2006 as well all the countries member argued for it and it took one uniformity for confronting terrorism. This strategy included many mainstays that led to eradicate the main reasons of terrorism, but it reminded out of reality for many reasons which can be the disagreement for one conception TERRORISM also the unused of the monetary implement by the united nation that made it incapable to implement its strategy with legal ways this is what the united state of america have implemented in reality via the strategy against terrorism.

مقدمة :

يعتبر الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد أمن الإنسان والمجتمعات ومن ثم استقرار الدول والعالم على حد سواء، وقد عرفت هذه الظاهرة تطورا عبر الزمن واستفحلت في السنوات الأخيرة مستفيدة من إفرزات العولمة، التي انعكست على فاعلية أساليبها ووسائلها، وتوسعت أماكن ومدرات ومجالات نشاطها وجغرافية أهدافها، وانسلخ الإرهاب بذلك من الصفة المحلية أو الإقليمية إلى العالمية، وأصبح من أخطر الظواهر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتنتهك حقوق الإنسان وحرياته، وتؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول.

ولقد عملت منظمة الأمم المتحدة بإعتبارها المنظمة العالمية المنوط لها حفظ الأمن والاستقرار، على وضع إستراتيجية عالمية تهدف إلى إيجاد الوسائل التي تعالج أسباب الظاهرة، وكذا السبل التي تكون قادرة على منع وقمع الإرهاب بكل صورته وأشكاله، من خلال إصدار الجمعية العامة القرار رقم (60/288) بعنوان "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب".

وعليه سيتم رصد معالم هذه الإستراتيجية وإشكالية تطبيقها ونجاعتها من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هي المعالم الرئيسية لإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؟ ومدى إشكاليات نجاعتها على الواقع الدولي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم توظيف بفرضية مركزية ساعين إلى إثبات صحتها أو نفيها عبر مقارنة أنه كلما تم تبني مفهوم موحد للإرهاب، وكذا تغليب المصالح الإنسانية على سياسات للدول، كلما انعكس ذلك على نجاعة إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب .

أولا : تطور مفهوم الإرهاب من منظور الأمم المتحدة:

لقد أدت آثار الحرب العالمية الثانية إلى تراجع كل الجهود الرامية إلى محاولة تعريف ظاهرة الإرهاب تعريفاً موحداً، أو محاولة الوصول إلى سبل لمكافحته، إلا أنه ما لبثت أن استعادت نشاطها بعد عام 1950 تحت رعاية لجنة

القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، وذلك عندما وافقت اللجنة على تقنين الجرائم الدولية، التي نصت عليها في (المادة 02 الفقرة 06) على اعتبار قيام سلطات دولة بإعداد وتشجيع العمليات الإرهابية لتركب ضد دولة أخرى، أو حتى تسامحها تجاه تلك الأعمال التي تهدف إلى ارتكاب أعمال إرهابية في دول أخرى جريمة ضد أمن وسلامة البشرية، وتم اعتبار الإرهاب الدولي جريمة سلم وأمن البشرية جمعاء" (1).

ومع أواخر الستينيات، أزهرت الحاجة إلى ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى محاولة إيجاد تعريف موحد لجريمة الإرهاب، بفعل تزايد جرائم الإرهاب في مناطق متعددة ومتفرقة من العالم (2).

وهو ما أدى منذ بداية السبعينات أي من 1972 إلى غاية 1989، إلى إدراج بند الإرهاب الدولي في جدول أعمال الجمعية العامة في دورات انعقادها، تحت عنوان "التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة، أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف الناجمة عن الحاجات الضرورية وخيبة الأمل في معالجتها والتي تحمّل بعض الناس على التضحية بالأرواح البشرية، بما في ذلك أرواحهم في محاولة لإحداث تغييرات جذرية" (3).

وخلال هذه الفترة (وفي سياق هذا العنوان وفي الدورة الأربعين للجمعية العامة) دارت مناقشات حول موضوع الإرهاب، مع التركيز على ضرورة التوصل لتعريف محدد له وتحديد نطاقه، مع اختلاف التشريعات الوطنية بين الدول (4).

وفي هذا الصدد أصدرت الجمعية العامة في 2 ديسمبر 1985 القرار رقم (40/61)، والذي نددت فيه بالإرهاب بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه وممارساته، بغض النظر عن الفاعل سواء أكان فردا أم دولة، وأينما كان محل ارتكابه، ووصفت الأعمال الإرهابية بأنها أعمال إجرامية، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول، وتهدد أمنها، واقتناعا منها بأن توسيع وتحسين التعاون الدولي فيما بين الدول سيساهم في القضاء على أعمال الإرهاب الدولي وأسبابه الكامنة، وحث الدول على ألا تسمح بعرقلة تدابير تنفيذ القانون المنصوص عليه في الاتفاقات المعنية بالإرهاب الدولي، على مرتكبي هذه الأعمال واعتقالهم ومحاكمتهم أو تسليمهم (5)، ويعد هذا القرار بمثابة تنويع للآراء المختلفة، من خلال الجمعية العامة، حيث قدم أساسا مقبولا - بوجه عام - لفهم المعاني والدلالات الضمنية للإرهاب، كسلوك عدواني يتميز بالتضاد والتغاير، وبين ما يدافع عنه رجال السياسة الغربيون دفاعا جذريا، أو ما يدافع عنه بعض ساسة العالم الغربي، كما أكد القرار على العلاقة العنصرية بين ظاهرة الإرهاب والأسباب الكامنة تحت أشكالها المختلفة (6).

كما دعت مختلف الدول إلى المصادقة على الإتفاقات الدولية القائمة، التي تناولت مشكلة الإرهاب الدولي، وحثتها على اتخاذ جميع التدابير المناسبة على الصعيد الوطني، بغرض القضاء السريع والنهائي على المشكلة، وقررت إنشاء لجنة خاصة للإرهاب تتألف من 35 عضوا، يعينهم رئيس الجمعية العام للأمم المتحدة مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول، وأن تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة، وقد كلفت اللجنة الخاصة بالإرهاب البحث في ثلاث مواضيع:

- بحث موضوع الإرهاب ومدى إمكانية وضع تعريف محدد له.

- دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب.

- اقتراح تدابير القضاء على الإرهاب (7).

كما أثارت فقرة تمهيدية أخرى اهتماما خاصا لدى كل الدول والكتاب المهتمين بشكل موضوع مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث اعترفت الجمعية العامة على أهمية وضرورة إيجاد تعريف موحد لهذه الظاهرة من أجل دعم الكفاح ضدها، وتؤكد هذه الفقرة على صورتين:

- يعاني الإرهاب من عدم وجود أية تعريف أو فهم متفق عليه، بصورة كلية أو حتى شبه كلية.
 - إن الظاهرة الإرهابية ما دامت تفتقر إلى تعريف محدد مقبول، فإن أي خطوة أو محاولة كفاحه على الساحة الدولية سيصاب بضعف شديد، ولذلك فإن أي محاولة للقضاء على الإرهاب في ظل غياب تعريف متفق عليه قد يكون هو نفسه إرهابا مضادا، كعمليات الثأر أو الانتقام، أو الدفاع عن النفس، أو الدفاع الاستباقي⁽⁸⁾.
- ولقد استمرت المنظمة العالمية من خلال الندوات والقرارات التي تصدرها الجمعية العامة بالتنديد واستنكار جميع الأعمال الإرهابية، بكل صورها وأشكالها والبحث عن سبل مكافحتها، فقد صدر (القرار رقم 55/158 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2000)، والذي قررت من خلاله أن تواصل اللجنة المختصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب (القرار 51/210) وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد زاد إصرار الأمم المتحدة على ضرورة إيجاد وتكثيف التعاون الدولي من أجل القضاء على الإرهاب، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي سياق هذه الهجمات الأخيرة أصدرت الجمعية العامة (قرارا تحت رقم 56/01) بعنوان "إدانة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية"⁽⁹⁾.

وواصلت سعيها في محاولة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي كمسألة عاجلة، وفي عام ديسمبر 2004 أصدرت الجمعية العامة (القرار 59/80) في بند التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، ناشدت فيه جميع الدول الأعضاء على دعم الجهود الدولية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁰⁾، وقد توصلت من خلال فريقها الرفيع المستوى إلى تعريف الإرهاب بأنه: "أية عمل يراد به التسبب في وفاة مدنيين، أو غير محاربين، أو إلحاق إصابات جسامانية خطيرة بهم، عندما يكون الغرض من هذا العمل بحكم طابعه أو سياقه هو ترويع مجموعة سكانية، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأية عمل أو الامتناع عنه"⁽¹¹⁾.

ثانيا : معالم إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:

لقد حاولت منظمة الأمم المتحدة وضع حلول جديّة لمحاصرة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها، وتؤكد ذلك من خلال إبرامها العديد من الاتفاقيات الدولية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها، ورغم ما تخلل تلك الجهود من نقائص، إلا إنها استطاعت أن تؤكد خطر الإرهاب، وانعكاساته السلبية على السلم والأمن الدوليين، مع ضرورة العمل المكثف والموحد للتصدي لهذه الظاهرة وبجميع الوسائل⁽¹²⁾.

وعليه، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 2006 القرار رقم (60/288)، خارج بند التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، تحت عنوان "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"⁽¹³⁾، وقد اتخذت الجمعية هذا القرار ومرافقه، بوصفها إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، وقررت دون المساس بمواصلة لجانها المختصة مناقشة جميع بنود جداول أعمالها المتعلقة بمهامها، أن تتخذ الخطوات التالية لكفالة متابعتها على نحو فعال:

- (أ) إعلان الإستراتيجية في جزء رفيع المستوى في دورتها الحادية والستون.
- (ب) اعتبار العديد من التدابير الواردة في هذه الإستراتيجية أهدافاً قصيرة الأجل، في حين اعتبار بعضها أهدافاً طويلة الأجل، مع القيام كل سنتين بالبحث لمعرفة التقدم المحرز في تطبيقها والنظر في تحديثها.
- (ج) تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية على دعم وتنفيذ الإستراتيجية المقترحة بالوسائل المتاحة.
- (د) تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية، من خلال مواصلة تشجيع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على ذلك⁽¹⁴⁾.

يمكن القول أن إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب اعتمدت من قبل الدول الأعضاء جميعها، وهذه المرة الأولى التي اتفقت فيها جميع دول العالم على نهج موحد، وإعتماد هذه الإستراتيجية وهو ما يمثل تجسيدا لسنوات الجهود الدولية في هذا المجال⁽¹⁵⁾.

ولقد تضمنت الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ثوابت عدة من أهمها:

- 1- التزام زعماء العالم بموازرة جميع الجهود الرامية إلى دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، والامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، كذلك دعم وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، كذلك احترام المساواة في الحقوق بين الجميع، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولة التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، وبصفة عامة التزام الدول بالعهود التي قطعتها على نفسها واحترام مبادئ الميثاق.
- 2- عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنس أو حضارة أو جماعة عرقية.
- 3- ربط كل من التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، وجعلها مسائل مترابطة تعزز كل منها الأخرى.
- 4- التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب المؤدية إلى انتشار الإرهاب⁽¹⁶⁾.

وقد اعتمدت الجمعية العامة لتنفيذ هذه الإستراتيجية خطة عمل تقوم على المحاور التالية:

- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، إدانة مستمرة وقاطعة أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب، وأيا كانت أغراضه وإعتباره أشد الأخطار التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين.
- التسليم بأن التعاون الدولي وأي تدابير تضطلع بها الدول من أجل مكافحة الإرهاب، يجب أن تتماشى مع الإلتزامات المنوطة بها، بموجب القانون الدولي.

وتضمنت خطة العمل التدابير التالية:

- إتخاذ تدابير رامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب .
- إتخاذ تدابير رامية لمنع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما من خلال حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من تنفيذ عملياتهم وبلوغ أهدافهم، واعتبار مسألة إنشاء مركز دولي جزء من الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.
- إتخاذ تدابير رامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتعزيز التنسيق داخل المنظومة من أجل دعم التعاون الدولي للقيام بهذا الدور.

- اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب مع التشديد على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها⁽¹⁷⁾.

ثالثا : إشكالية تطبيق الأمم المتحدة للإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب:

لقد كان الهدف الأساسي من صياغة ميثاق الأمم المتحدة على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، هو تكريس مبادئ عدة من أهمها: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق المساواة في السيادة والاستقلال، والتحرر الاقتصادي، وحماية مصادر الثروة الطبيعية من الاستغلال من قبل الدول الاستعمارية.

وفي الحديث عن مكافحة الإرهاب الدولي بكيفية قانونية، فإنه لا بد من العودة إلى المبادئ المثالية - إن صح التعبير- التي صاغتها المنظمة العالمية لنفسها، لكن كل ذلك أنتهك من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، حين الإعلان عن الحرب ضد الإرهاب كرد فعل على هجمات 11 سبتمبر 2001، وسيناريو أفغانستان والعراق خير مثال على ذلك⁽¹⁸⁾.

إن المشكل الأساسي لمبادرة منظمة الأمم المتحدة القيام بأي عمل قانوني دولي في مكافحة الإرهاب يكمن - أولا وقبل كل شيء- في ميثاقها بحد ذاته، وفيما يخص مسألة المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة تجدر الإشارة إلى الصعوبات التي تعترض هذا الطرح، فالمادة الثامنة من الميثاق تنص صراحة على عدة صعوبات للتعديل هي:

- موافقة ثلثي أعضاء المنظمة على التعديل.
- تصديق ثلثي الدول الأعضاء الموافقين.
- لا بد أن يكون الأعضاء الخمسة من بين الثلثين⁽¹⁹⁾.

إن المصالح السياسية للقوى العظمى وتسترها وراءها أعاق تطبيق مبادئ المنظمة العالمية، ولو لم تكن كذلك لساد الأمن والسلم العالميين، إذ أنه من المبالغة اليوم تصور إخراج المنظمة من دائرة سيطرة مثل هذه القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل التغيرات الدولية التي تتزعمها هذه الأخيرة⁽²⁰⁾، فالحرب على الإرهاب الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية، أثبت أن المصلحة القومية لهذه الأخيرة تتقدم على أي دور يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية⁽²¹⁾.

وفي خضم الصراعات الدولية المتميزة بالمصلحة الوطنية أو الخاصة، عجزت الأمم المتحدة على إيجاد تعريف يلقي إجماع الجميع، وفي هذا السياق نكتفي الأمم المتحدة بتحديد بعض السمات العامة للظاهرة الإرهابية⁽²²⁾، وفي ظل هذا العجز عن صياغة تعريف موحد للإرهاب فإنه بات من السهل الخلط بين الظاهرة الإرهابية وصور أخرى قد تتشابه أو تختلف معها، وما زاد من ذلك هو أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعطت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف المصطلح في غير محله، وبدأت بالتصنيف والتصنيف الاعترافي لدول وأشخاص وجماعات، ولم تفرق بين الهجوم والدفاع، وبين من يحارب للإعتداء ومن يكافح لتحرير أرضه المحتلة لتقرير المصير⁽²³⁾.

وفي ظل تطور التقنيات العالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية في تنفيذ هجماتها العدوانية، فإنه بات على الأمم المتحدة - بالمقابل- إنشاء قواعد قانونية جديدة تعتمد من جهتها على تقنيات وطرق عالية، إذ أن الآليات التي تعتمد

عليها المنظمة ضعيفة من الناحية المادية والبشرية، وهذا ما يعكس سلباً على آراء أهدافها ومهامها في ظل تطبيق إستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب (24).

ومن جهة أخرى، فإن منظمة الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية مما يجعل هذه الأخيرة من أهم الموانع التي تحول دون إمكانية مكافحة الإرهاب الدولي بالطرق القانونية، ويرى البعض أن هذه الأزمة المالية هي أزمة مفتعلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي عمدت إلى إضعاف هذه المنظمة في محاولة للسيطرة عليها سياسياً (25)، لاسيما وأن حصتها في التمويل العادي للمنظمة يعادل 25% من الميزانية، التي يكون من واجبها سدادها في أول جانفي من كل عام، إلا أنها تسدد جزء من ديونها عن الأعوام السابقة في أكتوبر من كل عام بحيث تظل مدينة للمنظمة بما يعادل 30% إلى 35% من الميزانية الجارية، كما أنها تهدد بتجميد سداد مساهمتها لمنظمة الأمم المتحدة، كلما رفض مجلس الأمن التصديق على بعض الأعمال العدوانية التي تريد القيام بها (26).

الخاتمة:

لقد أكدت منظمة الأمم المتحدة أن القضاء على الإرهاب شرط ضروري لحفظ السلم والأمن الدوليين، لكن الحديث عن إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب في عالم تتضارب فيه المصالح، ويصعب في ظلها إيجاد تعريف محدد للظاهرة يحدد أسبابها، وصورها وأبعادها، كما يضع إطاراً قانونياً ملزماً لجميع الدول لهو ضرب من الخيال، بل الأكثر من ذلك أن المنظمة العالمية المنوط لها حفظ الأمن والسلم الدوليين تعاني من مشاكل عدة، لعل أهمها خضوعها لمصالح القوى الكبرى، فكيف لها أن تقود إستراتيجية بهذا المستوى من الضخامة، وهي غير مستقلة في قراراتها ولا حتى في ميزانيتها لتدعيم مشاريعها، وعليه، فإن القضاء على الإرهاب برعاية الأمم المتحدة تقوضه بالدرجة الأولى مصالح القوى العظمى وتضاربها، في نظام عالمي البقاء فيه يكون للأقوى .

الهوامش:

¹ محمد عبد المطلب الخشن: تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص ص 51-50 .

² المرجع السابق، ص 53.

³ لونيبي علي: آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 321.

⁴ الخشن: مرجع سابق، ص 54.

⁵ لونيبي: مرجع سابق، ص 324.

⁶ محمد عزيز الشكري: الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، ص ص 16-168 .

⁷ منتصر سعيد حمودة: الإرهاب الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص ص 330-333.

⁸ Georg Nolte: le droit international face au différenciel américain, cours et travaux (6), (Paris: uNiversité Pnathéon – Assas, paris II, institut des hautes études internationales de Paris, les presses de la nouvelle imprimerie laballery, Paris, 2005, p.p.23-25 .

⁹ لونيبي: مرجع سابق، ص ص 284-285.

¹⁰ المرجع السابق، ص 286.

¹¹ المرجع السابق، ص 289.

¹² عبد الله العربي: "بعض الملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 31 (1975)، ص 281.

¹³ لونيبي: مرجع سابق، ص 541.

¹⁴ المرجع السابق، ص ص 242-243.

- ¹⁵ المرجع السابق، ص 250.
- ¹⁶ الأمم المتحدة: فرع منع الإرهاب، وثيقة عمل دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، 2009، ص 07.
- ¹⁷ الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان الدورة 22 بند 2 و 3 من جدول الأعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، 17 ديسمبر 2012، ص ص 32-33.
- ¹⁸ ناوم تشومسكي: الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري، القاهرة، سين للنشر، ط 1، 1990، ص 94.
- ¹⁹ لونيبي: مرجع سابق، ص 55.
- ²⁰ بطرس بطرس غالي: خمس سنوات في بيت من زجاج، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، 1999، ص 385.
- ²¹ Butros Boutros Gali: «peut on reformer les nations – unies, pouvoir», 2004/2, N° 109, p. 514 disponible sur: <http://www.cairm.info>.
- ²² لونيبي: مرجع سابق ص 530.
- ²³ مصطفى أحمد أبو الخير: تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي: مصر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ط 1، 2005، ص ص 168-169.
- ²⁴ تشومسكي: مرجع سابق، ص 94.
- ²⁵ عميمر نعيمة: ديمقراطية الأمم المتحدة، الجزائر، الجزائرية للكتاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 229.
- ²⁶ المرجع السابق، ص 281.

الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية لمكافحتها

د. حكيم غريب،

أستاذ محاضر - ب-

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مقدمة:

عرفت الإنسانية عبر القرون الماضية ثورتين غيرت وجه التاريخ وطبيعة الحياة البشرية، وهما الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وما هو مؤكد -اليوم- أن المجتمع الدولي أضحى يعيش الثورة الثالثة (أو بالأصح الموجة الثالثة)، وهي تعبير عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، لأن هذه الموجة الجديدة أساسها جهاز الكمبيوتر والإنترنت والمعرفة، التي أصبحت ركيزة للمشاريع التنموية في عالم اليوم، ويعتبر هذا التقدم المعلوماتي الإلكتروني الهائل -الذي نشهده اليوم- نتيجة لثمرة المزاوجة بين تقنيات الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما أدى إلى ميلاد الثورة الإلكترونية، وأمام تسارع إيقاع التقدم التكنولوجي والتقني الهائل، وظهور الفضاء الإلكتروني ووسائل الاتصال الحديثة، كالفاكس والإنترنت وسائر صور الاتصال الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية قد أدى إلى إستغلاله من قبل مرتكبوا الجرائم الإلكترونية وتوظيفه في تنفيذ عملياتهم الإجرامية التي لم تعد تنحصر على مستوى الدولة الواحدة، بل تجاوزت حدود البلدان، وهي جرائم حديثة وجديدة تمثل ضرباً من الذكاء الخارق، وإستعماله لإلحاق الضرر بالآخرين.

وتعد ظاهرة الجرائم الإلكترونية، أو جرائم التكنولوجيا العالية، أو السيبركرايم Cyber Crime، أو جرائم أصحاب الياقات البيضاء White Collar، من الظواهر الإجرامية مستحدثة وهو ما دفع إلى تفرع أجراس الخطر لتنبية المجتمع الدولي لحجم التهديدات الخطيرة الناجمة عنها، بإعتبارها تستهدف الإعتداء على الأنظمة الإلكترونية للمواقع الحساسة والإستراتيجية للدولة، فهي جرائم إلكترونية تنشأ في الخفاء يقترفها مجرمون أذكفاء، يمتلكون تقنيات التكنولوجيا الحديثة، والتي يوجهونها إلى إختراق الحق في المعلومات، وتطال آثارها نظام المعلوماتية، وفي مقدمتها المواقع الرسمية للدولة. وتدفع هذه المعطيات للبحث بوساطة هذه الدراسة عن هذه الظاهرة المستحدثة، على صعيد المتابعة الجنائية، سواء في إطار القوانين الوطنية أو الدولية.

- **إشكالية الدراسة:** تعود إشكالية الدراسة إلى ما يتصل بها من مفردات ومفاهيم جديدة كالبيانات وشبكات الإتصال الإلكتروني، والشبكات العنكبوتية، وحول التساؤل عن الآليات والتدابير المناسبة لمكافحة الجريمة الإلكترونية وطنياً ودولياً؟
- ولهذا بات لا يكفي أن يكون الدارس متخصصاً في القانون وفي السياسة الجنائية، بل يجب عليه أن يكون ذو دراية كافية بتقنيات إستخدام الكمبيوتر والإنترنت، ليستطيع إيجاد الحلول المناسبة للرهانات والتحديات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية، التي تنيرها هذه التكنولوجيا بكل أبعادها الإيجابية، وما أكثرها والسلبية وما أخطرها على الأفراد وتهدد الأمن الوطني والسيادة الوطنية، وفقدان الثقة في التقنيات التكنولوجية الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت، لذا فإن معرفة ماهية الجريمة الإلكترونية، والطبيعة الموضوعية لهذه الجرائم، وإظهار تداعياتها ومخاطرها الإقتصادية والأمنية والإجتماعية والثقافية، ضرورة لتحقيق الأمن الشامل.

• مفهوم الجريمة الإلكترونية:

لقد أدى ظهور شبكات الإعلام الآلي والانترنت وانتشارها إلى العمل على تعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي والحضاري، وإلى كسر الحواجز والحدود الجغرافية بين الأمم، إلا أنها من جانب الآخر ساعدت على إنتشار الجريمة بمختلف أشكالها، حتى أصبحت تسمى بعولمة الجريمة الإلكترونية.

وأمام تعدد الآراء بشأن مفهوم الجريمة الإلكترونية، تبنى كل رأي مفهوماً مرتبطاً بالزاوية التي ينظر من خلالها إلى الموضوع، فهناك جانب من المختصين عرفها من زاوية تقنية، وأخرى قانونية، وهناك من عرفها بالنظر إلى وسيلة ارتكابها أو موضوعها أو حسب توافر المعرفة بتقنية المعلومات لدى مرتكبها أو إستناداً لمعايير أخرى حسب القائلين بها⁽¹⁾. وهذا ما أعاق منظمة الأمم المتحدة إلى عدم التوصل لتعريف متفق عليه دولياً، ولكن ورغم صعوبة إيجاد تعريف لهذه الظاهرة وحصرها في نطاق محدود وضيق، إلا أن مكتب تقييم التقنية في الولايات المتحدة عرفها من خلال تعريف جهاز الكمبيوتر بأنها: تمثل "الجرائم التي تقوم فيها بيانات الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية بدور رئيسي"، كما أنه عرفها بـ: "نشاط جنائي يمثل إعتداء على برامج وبيانات الحاسب الإلكتروني"، وأيضاً بأنها: "كل إستخدام في صورة فعل أو إمتناع غير مشروع للتقنية المعلوماتية ويهدف إلى الإعتداء على أية مصلحة مشرعة، سواء أكانت مادية أو معنوية"⁽²⁾. ورغم الفارق بين مجالات جرائم أجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، فبينما تتم الأولى بالإعتداء على مجموعة الأدوات المكونة للكمبيوتر وبرامجه والمعلومات المخزنة به، فإن الثانية تتعلق بجرائم شبكات الإنترنت التي تتم عبر نقل المعلومات والبيانات بين أجهزة الكمبيوتر وخطوط الهاتف. إلا أن الواقع التكنولوجي أدى إلى تراوج بين المجالين (الكمبيوتر والإنترنت) وظهور مصطلح الجريمة الإلكترونية.

وفي الواقع، فإن هذه الجريمة التي يكون الهدف منها الوصول إلى المعلومات هي في الأغلب تصنف ضمن حالات الجرائم الاقتصادية، وتكون بغرض الحصول على مزايا أو مكاسب إقتصادية، لأن الحرب الإقتصادية لا تقل ضرورتها وخطرها حالياً عن الحروب العسكرية، إلا أنها تتحقق عبر شبكات الإنترنت.

والظاهر أن كل الدراسات والنظريات الخاصة بالجريمة الإلكترونية تلتقي عند نقطة مركزية، تنحصر - عموماً - في الغاية المادية البحتة التي يسعى إلى إنجازها هؤلاء المجرمين، بواسطة الإعتداء على البيانات والمعلومات السرية، وتدمير البرامج المعلوماتية لأية دولة لتهددها وضرب أمنها الوطني، وخلق حالة من الفوضى الإلكترونية والمعلوماتية في مؤسساتها الحساسة، ولعل خير مثال على ذلك إقتحام موقع البنناغون الأمريكي، لتعود في صورة جديدة على شاكلة ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني⁽³⁾ الذي بات خطراً حقيقياً يهدد سلامة وأمن المجتمع الدولي، عن طريق التهديد بنسف المعلومات وتدمير إستراتيجية الدفاعات الإقتصادية والأمنية للبدان وعوائدها المالية، بإستعمال أنواع الفيروسات المدمرة والخطط التخريبية لتدمير العديد من البرامج المعلوماتية الحساسة للدول.

• خصائص الجرائم الإلكترونية:

إن أهم ما تتصف به هذه الجرائم الإلكترونية سهولة ارتكابها بعيداً عن الرقابة الأمنية، وصعوبة التحكم في تحديد حجم الضرر الناتج عنها قياساً بالجرائم التقليدية، وأن مرتكبها هم من بين فئات مختلفة تجعل من التنبؤ بالمشتبه بهم أمراً في غاية الصعوبة وتتطوي على سلوكيات غير مؤلفة عن الأفراد، وسهولة إنتلاف من قبل الجناة، بالإضافة إلى كونها جريمة عابرة للحدود لا تعترف لا بمكان ولا بالزمان، فهي تتصف بالتباعد الجغرافي بين الجاني والمجني عليه، أما مرتكبها فهم المحترفون Chachers والقراصنة Hackers، وكذا المخادعون Freudians، وأهم ميزات مرتكبي هذه

النوعية من الجرائم هم أشخاص ذوو مهارات فنية عالية متخصصون في الإجرام الإلكتروني وأشخاص قادرين على إستعمال خبراتهم في الإختراقات وتغيير المعلومات.

وفي هذا الإطار، يدرك القراصنة إن الدافع لإرتكاب الجرائم الإلكترونية يغلب عليه الرغبة في قهر النظام، أكثر من شهوة الحصول على الربح، حيث يميل أغلبهم إلى إظهار تفوقهم ومستوى إرتقاء براعتهم وذكائهم، لدرجة أنه إزاء ظهور أي تقنية مستحدثة فإن مرتكبوا هذه الجرائم لديهم شعغ الآلة يحاولون بوساطة إيجاد الوسيلة التي تمكنهم من تحطيمها، بل والتفوق عليها⁽⁴⁾.

ولقد تعددت الدراسات التي تتحدث عن سمات مرتكبي الجرائم الإلكترونية وشخصيتهم، ومدى جسامة جرمهم كأساس لتبرير وتقدير العقوبة التي يستحقونها، فنجد أن هناك سمات مشتركة بين هؤلاء المجرمين، أهمها ذلك المجرم المتخصص الذي له قدرة فائقة في المهارة التقنية، ويستغل مداركه ومهاراته في إختراق الشبكات، وإختراق كلمات المرور أو الشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالي وثمانين من البيانات والمعلومات المتوفرة على أجهزة الكمبيوتر، وهناك أمودج آخر من المجرمين وهو المجرم العائد للإجرام، حيث يتصف بأنه عائد للجريمة، فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل أجهزة الكمبيوتر، وكيفية تخزين المعلومات والبيانات، والتحكم في أنظمة الشبكات والدخول المتكرر وغير المصرح به، فهو قد لا يحقق جريمة الإختراق بهدف الإيذاء وإنما نتيجة شعور بقدرته ومهاراته في الإختراق⁽⁵⁾، إضافة إلى صنف آخر وهو المجرم المحترف، والذي له من القدرات والمهارات التقنية ما يؤهله لأن يوظفها في الإختراق والسرقة والنصب، والإعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الجرائم مقابل المال، أما المجرم الذكي، حيث يمتلك من المهارات ما يؤهله أن يقوم بتعديل وتطوير في الأنظمة الأمنية حتى لا تستطيع أن تلاحقه وتتبع جرائمه من خلال أجهزة الكمبيوتر.

ومن جانب آخر أكدت بعض الدراسات والأبحاث الأكاديمية على أن فئات المجرمين في عالم الجريمة الإلكترونية تنحدر من:

- 1- مستخدموا كمبيوتر البيت.
- 2- الموظفون الحكوميون الساخظون على مدرائهم ومسؤوليهم.
- 3- المتسللون، ومنهم الهواة أو العابثون بقصد التسلية.
- 4- المحترفون الذين يتسللون إلى مواقع مختارة بعناية، ويعبثون أو يتلفون النظام، أو يسرقون محتوياته، وتقع أغلب جرائم الإنترنت حالياً تحت طائلة الأعمال الإرهابية.
- 5- العاملون في الجريمة المنظمة.

ولقد بات الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism الذي يهدد البنية التحتية للمجتمعات الحديثة من خلال إستخدام التقنيات العالية والمعقدة في الهجمات ضد المؤسسات الحكومية والشركات الإقتصادية، أداة في إمكان التنظيمات الإرهابية إستخدامه عبر شبكة الإنترنت وذلك من خلال توسيع أنشطتها الإرهابية في التجنيد والتوجيه، أو التمويل والتغلب على الإجراءات الأمنية والقضائية، والسماح لبعض الأشخاص والهيئات المطلوبة أمنياً وقضائياً في العديد من البلدان والمدرجون على قوائم الإرهابيين من إدارة المواقع على شبكات الأنترنت.

ويعد الإرهاب الإلكتروني نمطاً جديداً من الإرهاب الذي لا يعتمد على إستخدام الأسلحة وإنما عبر توظيف الإرهابيين للأنظمة المعلوماتية للإعلام الآلي ضد الأنظمة المدنية والعسكرية، وهو ما يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني والدولي على حد سواء، وخير دليل على ذلك إختراق ما يسمى بتنظيم داعش في الآونة الأخيرة مواقع

شبكة "تي في 5 موند" وتعطيل شبكات القناة لمدة يوم كامل، والسؤال الذي يطرحه الكثيرون هو كيف يمكن ربط شبكة البث التلفزيوني بشبكة المعلوماتية العادية للشبكة، والتي يسهل النفاذ إليها؟ إلى حد أن الهجوم قد نجح بصورة كبيرة على المستوى الإعلامي في تلميع صورة التنظيم، كما نجح الهجوم الإلكتروني على المستوى التقني في شل قناة تلفزيونية، وهي سابقة خطيرة، وإن الهدف الرئيسي للإرهابيين في السيطرة على القناة، يكمن في مفدرتهم على بث أفلام تنظيم "داعش" الدعائية.

● مظاهر تحديات الجريمة الإلكترونية:

ترتب على ظاهرة الجريمة الإلكترونية رهانات وتحديات عديدة، ومن أفضحها تنامي الأنشطة الإجرامية الإلكترونية، وتوصل مرتكبوها بتقنيات عالية التكنولوجيا غير مسبوق، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسرت لهم القيام بهذه الأعمال الإجرامية والإرهابية، داخل حدود الدولة وخارجها، وهو الأمر الذي أدى إلى دق ناقوس الخطر لدى المنظمات والمؤسسات الدولية والبحث عن الآليات والتدابير لمكافحة هذه الظاهرة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التصدي لها ومجابهتها.

وعلى خلفية ما ذهب إليه البعض من أن القوانين القائمة تكفي في حد ذاتها لمواجهة الجرائم الإلكترونية، فالواقع إن كان لهذا الرأي شيئاً من الواقعية، أن معظم النصوص الموجودة تواجه بعض الأنشطة المجرمة التي ترتكب عن طريق الإنترنت، فإنه ينبغي ألا ننكر أن هناك نصوصاً قانونية لم تعد تتماشى مع تطور الجريمة الإلكترونية، وظهور الإرهاب الإلكتروني كمبدأ لشرعية الجرائم المستحدثة والعقوبات والتفسير الضيق والمحدود لأبعادها⁽⁶⁾.

● الجريمة الإلكترونية والإرهاب:

لقد استغلت العديد من التنظيمات الإرهابية الطبيعة الإتصالية لشبكة الإنترنت من أجل نشر أفكارها ومعتقداتها، بل تعداه الأمر إلى ممارسات تهدد أمن الدول الذي أخذ منحى خطيراً في استخدام الإنترنت في إرتكاب جرائم غاية في الفتك في حق المجتمعات، وبث ثقافة الإرهاب عبر الإنترنت عن طريق تصميم مواقع إفتراضية تمثل الجماعات الإرهابية، وهي مواقع آخذة في تنامي وإرتفاع مع زيادة عدد الجماعات الإرهابية، حيث تعلن عبر هذه المواقع تحملها مسؤولية إحدى العمليات الإرهابية التي تم إرتكابها بها، ويبقى خير مثال في استخدام الإنترنت بصورة مؤثرة وعالية الدقة في تصوير الجرائم المتوحشة والخطيرة، هو تنظيم داعش، فقد استطاع هذه التنظيم من خلال الإنترنت تجنيد المقاتلين الأجانب، وهم في أغليبتهم من فئة الشباب ضعاف العقيدة والفكر، فتعلن الجماعات الإرهابية عبر مواقعها على الإنترنت عن حاجتها إلى عناصر إنتحارية، كما لو كانت تعلن عن وظائف شاغرة للشباب، مستخدمة في ذلك الجانب الديني، فدائماً ما تصف الأهداف التي تستهدف عملياتهم بالكافرة، وتقوم بدعوة الشباب إلى الجهاد وحثهم على الإستشهاد في سبيل الله، والفوز بالجنة⁽⁷⁾.

للإشارة، أنه إذا كانت الجماعات الإرهابية تعمل إلى الدعاية والترويج لنفسها عن طريق آليات مختلفة، منها جذب إنتباه وسائل الإعلام المعروفة لتغطية أخبارها وجرائمها، كل ذلك يمثل قيوداً على إفادة التنظيمات الإرهابية من نشر وسائل الإعلام عنها، بينما في المقابل تتيح المواقع الإلكترونية للتنظيمات الإرهابية قدراً كبيراً من التحكم في نظام المعلومات، ونشر رسائلها الإعلامية التي تود ترويجها، بل أيضاً تتيح لها المرونة في توجيه الرسائل لفئات مختلفة من الجمهور المستهدف، ورسم صورة ذهنية عن الجماعة وعن أعضائها أيضاً.

وتستعمل الجماعات الإرهابية -الإنترنت إلى جانب أغراض الدعاية والترويج- في نشر معلومات مضللة أو مغلوطة، ونشر تهديدات وصور ولقطات فيديو مرعبة⁽⁸⁾. وبناء على مميزات الشبكة العالمية للإنترنت التي منحت للجماعات الإرهابية الكثير من المساحات الحرة والخيارات من خلال عدم خضوعها لأي رقابة، وعبورها للحدود الجغرافية بين الدول، ونموها السريع المتواصل، مع ما تمنحه من القدرة للجماعات الإرهابية في التخفي وعدم المواجهة نتيجة للإفتراضية التي تعد من أهم خصائص هذه الشبكة التي باتت من أهم مقومات المجتمع المعلوماتي التي تؤدي إلى الإنحراف الفكري، من خلال تعرض فئات الشباب -على الخصوص- إلى الكثير من المؤثرات الفكرية والإيديولوجية، وبالتالي تهدد الأمن بكل أبعاده ومستوياته⁽⁹⁾.

• تنظيم داعش والجيل الجديد من الجهاديين الأجانب:

لقد بدأت علاقة تنظيم "داعش" بالإنترنت مبكراً، ووفق قاعدة أن "الحاجة هي أم الاختراع" خاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، بشكل خاص، وكذا موقع "خلافة بوك" الذي أعلن انتماءه التام والمطلق لما يسمى بالدولة الإسلامية، ويبقى الهدف من هذه الوسائط الإعلامية هو السماح للتنظيم وأنصاره بالتواصل في مواجهة الحظر، الذي يواجهونه من الشبكات الاجتماعية الأخرى.

وتشكل شبكة الإنترنت عاملاً مركزياً في عمل التنظيم ونشاطه وخطابه الإعلامي، ونشره عملياته المتوحشة، وقدرته على التجنيد خاصة الجيل الرابع من الجهاديين: "المقاتلون الأجانب" وقد تجاوز تنظيم داعش التنافس الإلكتروني والنجاح في حوض الحرب الإعلامية - النفسية مع أكثر الأجهزة الأمنية على الشبكة العنكبوتية، ومن أبرز أسرار نجاحه في التفوق والصمود والتواصل والتحليل على المعارك الكبرى التي يخوضها في بلاد الرافدين، وأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" راسخاً في أيديولوجيته القتالية، في ظل عمل التنظيم على عولمة حركته وفعاليته في سياق الاستجابة والرد على عولمة سياسة الحرب على الإرهاب، ولقد أظهر تنظيم داعش قدرة فائقة على التكيف والتجدد والتطور في عرض عملياته الوحشية ضد الأبرياء في العراق وسوريا وليبيا، عبر مواقعه في شبكات الإنترنت، وقد رسخت تلك العمليات المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولادة أنموذج جديد غير تقليدي يرهق أقوى وأذكى الأجهزة الاستخباراتية الدولية، وقد نشرت في الأونة الأخيرة وكالة الأنباء الأمريكية "أسوشيتد برس" أن عشرين ألف مقاتل أجنبي جاؤوا من كل دول المعمورة، وانظموا إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي، ويتفق عديد من الخبراء والمحللين الأمنيين على أن الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد واستقطاب المقاتلين الأجانب من أسباب نجاح تنظيم داعش الإرهابي، لأنه بنى حاضنة مستمرة لاستقطاب مستمر ومتواصل في العديد من المواقع على شبكة الإنترنت، من أبرزها: موقع يوتيوب، موقع تويتر وشبكة فين (VINE) لمقاطع الفيديو.

ويعد المقاتلون الأجانب الأصلح لبعض المهام الخاصة، كالعديد من الانتحارية المدمرة، ويرجع ذلك لكون التنظيم يجد سهولة أكبر في إقناع هذا الجيل الجديد من الجهاديين الأجانب، بالإقدام على مثل هذا النوع من العمليات النوعية، نظراً لشدة حماسهم القوي والمرتفع، وتشبعهم بمعتقدات الجهاد الإلكتروني من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات المُعنونة بالانتصارات الزائفة التي تسهل عملية إقناعهم أكثر من المقاتلين العرب من تونس وليبيا والعراق ... إلخ، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذا التنظيم في تنفيذ استراتيجيته يبرز في لفت انتباه الإعلام الأجنبي إلى الحد المبالغ فيه، ولعل أوضح مثال على ذلك هو التهويل الإعلامي الذي تفوقه الوسائل الغربية كالترويج لهذه المجموعات المرتزقة، والتأطير لميلاد جيل جديد من المقاتلين الأجانب الذين سيكونون مستقبلاً عبئاً كبيراً وخطراً محدقاً في حالة عودتهم إلى ديارهم الأصلية، وفي هذا الصدد يبدو أن أبناء الجيل الجديد من هؤلاء المقاتلين الأجانب يشعرون بالوحدة والغربة في بلدانهم الأصلية، فوجدوا في الفضاء الإلكتروني الملاذ الآمن لتحقيق نزعتهم الانتقامية في (الحج) إلى تنظيم داعش.

• موقف النظام القانوني العربي من حماية نظام المعلومات:

توصف قوانين العقوبات العربية بالمتعلقة بحماية نظام المعلومات بالعمومية (ما عدا تشريعات حماية المصنفات الرقمية في نطاق الملكية الفكرية فقط)، أما الجرائم الإلكترونية (بالمعنى والمستوى القانوني المقرر في التشريعات المقارنة) هناك فإن نصوصاً ضيقة قد وردت في تشريعات التجارة الإلكترونية التي تم إقرارها في كل من الأردن والإمارات المتحدة وتونس، بخصوص تجريم التلاعب برسائل البيانات، أو ارتكاب الجرائم عبر الوسائل الإلكترونية.

والملاحظ، أن مثل هذا المستوى من التدخل التشريعي لا يتوافق البتة مع الموضوع محل التنظيم، ولا مع الأحكام المتعين أن تتضمنها التدابير التشريعية في حقل جرائم الكمبيوتر، وعلى الرغم من هذا القصور التشريعي الذي أصبح واقعاً ملموساً، إلا أنه لا يحول دون الإجهاد في تفسير النصوص العقابية التقليدية التي تعاقب على صور الإعتداءات المختلفة على المال، بحيث يمكن تطبيقها على الجرائم المستحدثة التي فرضتها ثورة الإتصالات والمعلوماتية.

ولكن هناك محاولات قامت بها الدول العربية لمعالجة نقص التشريعات والأنظمة الخاصة بالجريمة الإلكترونية، وذلك بوضع أطر عامة حول ضوابط استخدام وأمن شبكة الإنترنت، عن طريق تحديد بعض النشاطات الإجرامية، التي يمكن أن توظف الشبكة والكمبيوتر عموماً فيها، كما تشمل هذه المحاولات على العديد من تعليمات أمن المنشآت الحاسوبية والأجهزة والبرامج، وبعض القواعد العامة المنظمة لإرتباط المنشآت الحكومية بالشبكة العالمية⁽¹⁰⁾.

للإشارة أن كل هذه الجهود لم تخرج في نصوصها عن مجال تعدد الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، مما يتطلب من الدول العربية المزيد من الجهود والتعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

• الجرائم الإلكترونية والمشرع الجزائري:

لقد عمل المشرع الجزائري على مواكبة مختلف التطورات التشريعية التي تم سنها من أجل تنظيم المعاملات التي تتم من خلال الوسائط الإلكترونية، بما فيها شبكة الإنترنت، تلك خاصة التي تسعى إلى الحد من الإستخدام غير المشروع لها، وذلك مراعاةً منه لما يشهده العالم من تطورات حديثة في مجال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وكذلك إيماناً منه أن السلطات الجزائرية ليست بمعزل عن التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الافتراضي، وقد تطرق المشرع الجزائري إلى تنظيم أحكام العلامات التجارية من خلال عدة قوانين أهمها (الأمر 03-06 المؤرخ في 19 جويلية 2003)، والمتعلق بالعلامات التجارية، لذلك نجد أن أصحاب البرنامج عمدوا إلى تسجيل هذا الإسم كعلامة تجارية للبرنامج، وذلك لما يتضمنه هذا النوع من أهمية في الحماية.

ولقد تدارك المشرع الجزائري خلال الأعوام الأخيرة، ولو نسبياً، الفراغ القانوني في مجال الإجرام الإلكتروني، خصوصاً بموجب (القانون 04-15) المتضمن تعديل قانون العقوبات، الذي بموجبه جرم جريمة التوصل أو الدخول غير المصرح به، وجريمة التزوير المعلوماتي وجريمة الإستلاء على المعطيات (المخزنة أو المعالجة عن طريق منظمة معلوماتية)، إضافة إلى جريمة إتلاف وتدمير المعطيات.

وبالمحصلة، فإن المشرع الجزائري رغم تداركه لهذا الفراغ القانوني في مجال الإجرام المعلوماتي، والجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة، سواء كانت من طرف السلطات الأمنية أو الضبطية القضائية، إلا أن هذه الجهود تصطدم بعدة صعوبات منها التي تظهر من خلال لا مادية الجريمة الإلكترونية، وصعوبة إكتشاف وإثبات

الجريمة الإلكترونية يقودنا إلى صعوبة إثباتها، لأن المجرمين يسعون بشتى الوسائل لكي لا يتركوا ورائهم أثارا تدل على إرتكابهم للجريمة، وتكمن الصعوبة في نطاق الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت في ظل لا ماديته، وهو الأمر الذي يجعل إسناد الفعل غير المشروع إلى المجرم شبه مستحيل وتبقى الجريمة الإلكترونية من أهم الجرائم المستحدثة لا تصل إلى علم الجهات الأمنية والقضائية بطريقة اعتيادية كباقي جرائم قانون العقوبات، فهي جرائم غير تقليدية لا تخلف آثار مادية، كذلك التي تخلفها الجريمة العادية⁽¹¹⁾.

إن العديد من الجرائم المرتكبة عبر الشبكة العنكبوتية تتم دون أن يشعر بها القائمون على تشغيل الأجهزة المعلوماتية، كجرائم التجسس العسكري والإقتصادي وجرائم الإختلاس، التي تتم عبر تعديل البرامج والتلاعب بالأنظمة المعلوماتية، فالجناة يعمدون عادة إلى إخفاء جرائمهم، وبوساطة إزالة آثارها عن طريق التلاعب بقواعد البيانات والقوائم في جهاز الحاسوب الآلي والبرامج، ودون ترك أثر، سيما في ظل تطور الوسائل الإلكترونية الحديثة، المعززة بأنظمة متطورة يستغلونها الجناة الأذكياء في ضرب حزام أمني على جرائمهم قبل إرتكابها، لكي لا يقعوا تحت طائلة العقاب، وفي هذا المجال حذرت المصالح الأمنية من إرتفاع الجرائم الإلكترونية في الجزائر، حيث إرتفعت من 153 جريمة إلكترونية سنة 2011م، إلى 175 جريمة سنة 2012م، أغلبها تتعلق بالمساس بالحياة الخاصة للأشخاص، على غرار التهديد والتشهير ونشر صور غير لائقة مخلة والنصب والإحتيال، فضلاً عن إستغلال العديد من المواقع من طرف الجماعات الإرهابية⁽¹²⁾.

• الجهود الدولية في مكافحة:

عملت المجتمعات والدول عبر فترات متلاحقة في سن تشريعات ونصوص من أجل مكافحة الجريمة الإلكترونية، إلا أن هناك صعوبات كثيرة تواجه التعاون الدولي، لاسيما فيما يخص عدم وجود نموذج موحد للنشاط الإجرامي، الأمر الذي يقتضي توحيد هذه النظم القانونية، وإستحالة ذلك فإنه لا مناص من البحث عن وسائل متعددة تساعد على إيجاد تعاون دولي يتفق مع طبيعة هذا النوع الجديد من الجرائم، ويخفف من كثرة الفوارق بين الأنظمة القانونية والأمنية بين الدول، وتتمثل هذه الوسيلة في تحديث التشريعات الوطنية المعنية بالجرائم الإلكترونية، وعقد إتفاقات متعددة الأطراف وثنائية، يراعى فيها هذه النوع من الجرائم، إضافة إلى أن وجود الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة غالباً ما تشجع الأطراف فيها على السماح بإستخدام بعض تقنيات التحقيق الخاصة، الشيء الذي يخفف من الفوارق وأوجه الإختلاف بين الأنظمة القانونية والإجرائية، ويفتح المجال أمام تعاون دولي فعال، فمثلاً المادة (20) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تشير في هذا النطاق إلى التسليم المراقب والمراقبة الإلكترونية وغيرها، من أشكال المراقبة والعمليات المخفية، والتي تعد من أهم التقنيات المستخدمة في التصدي للتنظيمات الإجرامية المنظمة، وذلك بسبب الأخطار والصعوبات الكامنة وراء محاولة الوصول إلى عملياتها وتجميع المعلومات وأدلة الإثبات، لإستخدامها فيما بعد في المتابعات القضائية الوطنية منها أو الدولية، في دول أطراف في سياق نظم المساعدة القانونية المتبادلة وهذا ما أكدت عليه الإتفاقية الأوروبية للإجرام الإلكتروني، حيث نصت المادة (29) على سرية حفظ البيانات المعلوماتية المخزنة، وأجازت لكل طرف أن يطلب الآخر الحفظ السريع للمعلومات المخزنة عن طريق إحدى الوسائل الإلكترونية الموجودة داخل النطاق المكاني لذلك، كما نجد في النص الثاني من المادة (27) من الإتفاقية الأوروبية بشأن الإجرام الإلكتروني، التي أوجبت على الدول الأطراف فيها ضرورة تحديد نقطة الإتصال التي تعمل لمدة 24 ساعة يومياً، طوال أيام الأسبوع، لكي تؤمن المساعدة المباشرة للتحقيقات المتعلقة بجرائم البيانات والشبكات، هذا بالإضافة إلى القيام ببعض العمليات المشتركة بين الدول، في مجال تدريب مختصين في هذا المجال الواسع

ولأجل ذلك كان لا بد أن تكون هذه الأجهزة على درجة كبيرة من الكفاءة والمعرفة، والقدرة على كشف غموض هذه العمليات الإجرامية التي قد تمس بكيان الدولة، والقبض على مرتكبيها بسرعة ودقة متناهيين، وهذا لا يتحقق إلا بالتدريب، لأن المواجهة والتصدي لها لا بد أن تركز على كيفية تطوير أساليب العمل والتكوين والتأهيل وكسب الخبرات في إطار التعاون الدولي المكثف والفعال، وليس هذا فحسب، بل يجب على السلطات الأمنية أن تعمل إلى إستقطاب المتخصصين والكفاءات في المجال الإلكتروني والمعلوماتي وضمهم إلى مصالحتها.

التعاون الأمني على المستوى الدولي:

تستدعي عملية الإستمرار في محاربة هذه الظاهرة المتعددة الأوجه والمخاطر تضافر جميع الدول المساهمة فيها إلى توفير قدر من الأمن والنظام، ولاسيما وأن الواقع العملي قد ظهر أن الدولة لا تستطيع بجهودها المنفردة القضاء على الجريمة بكل أشكالها، في ظل التطور المذهل في كافة مجالات الحياة، خاصة في ميدان الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الإنترنت، ولأن الإنتشار الكبير والسريع لها قد أدى إلى ظهور أشكال وصور جديدة من الجرائم الإلكترونية، التي أصبحت خطراً على سرية النظم الحاسوبية، بل تعدت إلى أمن البنى الأساسية والإستراتيجية للدول، نظراً لتمييزها بطابع العالمية، وبكونها عابرة للحدود فإن مكافحتها لا تتحقق إلا بوجود تعاون دولي على المستوى الأمني، حيث يسمح بالإتصال المباشر بين مختلف مصالح الأمن في الدول، وذلك بتأسيس مكاتب متخصصة لجمع المعلومات عن مرتكبي هذه الجرائم وتعميمها، ثم التبادل المعلوماتي بأقصى سرعة ممكنة، بالإضافة إلى تعقب المجرمين الفارين من العقاب.

وعلى الرغم من أن التعاون الدولي بكافة صوره في عالم مزدحم بشبكات إتصالية حساسة ومتطورة تنقل المعلومات والبيانات من مناطق متباعدة بإستخدام التقنيات، إلا أن لا تكفل لها أمناً فعالاً، ويتاح في ظلها التلاعب -عبر الحدود- بتلك المعطيات المنقولة أو المخزنة، مما قد يسبب لبعض الدول أضراراً خطيرة، خاصة في ظل عدم وجود أنموذج موحد للنشاط الإجرامي.

الخاتمة:

يتجلى لنا من خلال هذه الدراسة للجريمة الإلكترونية، أنها من أعقد وأخطر الجرائم التي عرفها العالم المعاصر، وذلك لما تتصف به من تحديات وصعوبات في محاربتها ومحاصرتها، في ظل ثورة الإتصالات المتسارعة والتقدم المتواصل في تكنولوجيا الحاسوب الآلي، والإنترنت يفرض على الجهات المعنية أن تسير في خطوات متناسقة مع التطورات السريعة، التي تشهدها هذ التكنولوجيات والإلمام بها، حتى يمكن التصدي لهذه الجرائم التي صاحبتهامواجهتها، هذا من ناحية، كما يستلزم إتخاذ إجراءات قد تتعدى المفاهيم والمبادئ الثابتة في القوانين الوطنية ومن ناحية ثانية لما تتصف به هذه الجرائم من عصرنة وتطور وتحول وسرعة فائقة في أساليبها.

إن غرس الثقافة الحاسوبية وسط المجتمع، وخاصة لدى رجال الأمن والقانون، يمكن أن يحقق للدولة النجاح في مواجهة الجرائم المعلوماتية، التي تبقى من أهم التحديات التي توجه كل الدول، دون إستثناء وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى موقف الجزائر، المعبر عنه بمناسبة إفتتاح الدورة (32) لمجلس وزراء الداخلية العرب 2015 بالجزائر العاصمة: في كلمة مفادها: "وفي هذا المقام، أود أن أخص بالذكر الجريمة الإلكترونية نظراً لإرتباطها بظاهرة الإرهاب، إستحداث الصيغ والآليات الضرورية لتفعيل الرقابة الإلكترونية برفع مستويات التعاون في هذا

المجال لسد الثغرات التي قد تستغلها هذه الجماعات لضرب إستقرار دولنا ونشر الفكر المتطرف الدخيل وسط مجتمعاتنا وتجنيد الشباب في صفوفها".

وعليه، فلا مفر من مواصلة السلطات المعنية في أنحاء العالم الإلتزام بتطوير القدرة على التعاون الدولي الفعال، في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، من خلال إيجاد أرضية صلبة من التعاون والتفاهم من أجل عالم يسوده الأمن والإستقرار.

الهوامش:

1. تعريف خبراء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وتم مناقشة هذا التعريف في إجتماع المنظمة بباريس سنة 1990.
2. CHERNAOUTI HELI SLANGE, "Comment lutter contre la cybercriminalité?" reveille Science, N°=391, Mai 2010.
3. عبد الصبور عبد القوي، الجريمة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة 2007.
4. محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
5. MASCALA CORINE, criminalité et contrat électronique, IN, le contrat électronique, travaux de l'association CAPITANT HENRI, journées national; Paris, 2000.
6. محمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2001.
7. محمد السيد سلطان، قضايا قانونية في أمن المعلومات وحماية البيئة الإلكترونية، دار سر ناشري للنشر الإلكتروني، 2012.
8. مها عبد الكجيد صلاح، إستراتيجيات الإتصال في مواقع الجماعات المتطرفة على شبكة الإنترنت دراسة تحليلية، الندوة العلمية "إستعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين"، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 2010.
9. ناصر بن محمد البيومي، أثر التحول إلى مجتمع معلوماتي على الأمن الفكري، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية.
10. فايز بن عبد الله الشهري، التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الإتصال الجديدة، مقال متوفر على الموقع التالي: <http://www.Osamabahar.com>.
11. غازي عبد الرحمن هيان الرشيد، الحماية القانونية من جرائم المعلوماتية، أطروحة دكتوراه في القانون، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، 2004.
12. الجريمة الإلكترونية جريمة العصر، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني: <http://Forum.Edudz.com>.

مكافحة الإرهاب و منطق الأمن الإنساني

أ. حليلة حفاني

جامعة الجزائر -3-

مقدمة:

ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في جعل الظاهرة الإرهابية وكيفية مكافحتها من أهم القضايا الدولية، إلى جانب الانتشار اللا محدود للعنف العابر الحدود، بحيث تجاوز البعد الجيوبوليتيكي للدولة القومية، وأصبح يهدد الفرد في العالم، مما إقتضى الاهتمام الحتمي بظاهرة الإرهاب من القاعدة (المواطن - الإنسان الفرد) إلى قمة الهرم، أي السياسات العليا وصناع القرار، إلى جانب المؤسسات فوق القومية نظرا لانعكاسات الظاهرة السلبي على الإنسان - الفرد والمجتمع وكذا الدول لينتهي إلى المقاربة الموسعة لهذا النوع من العنف وكيفية التعامل معه، ومن أجل تحليل هذا الموضوع يقضي طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن القضاء على ظاهرة الإرهاب أو التقليل من خطورته من خلال تحقيق أمن إنساني حقيقي وشامل؟

وللتفسير نطرح الفرضيات التالية:

- فشل المنظومة العسكرية الدولية في مكافحة الإرهاب.
 - التنمية والأمن الإنساني من الآليات الناجحة في مكافحة الظاهرة الإرهابية.
 - تحقيق أمن إنساني شامل هو إستراتيجية مسبقة تمنع ظهور الأعمال الإرهابية.
- تقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين حيث يناقش الجزء الأول: تحديد مفهوم الإرهاب من خلال عرض الأسباب الشاملة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة ومن المستويات الثلاثة (الفرد- الدولة - المستوى الدولي)، وداخل كل مستوى اقتضت الدراسة إلى تحديد الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على مستوى الفرد بكل أبعاده الحياتية. أما في الجزء الثاني من الدراسة فسيهتم تحقيق تصور كامل لمعالجة الظاهرة الإرهابية من منطق الأمن الإنساني، وتقديم استراتيجيات تساعد على تشكيل قاعدة تحليل متعدد الأبعاد للأمن عبر:

- التنمية الإنسانية.
- الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- الحكم الرشيد وبناء المؤسسات.

1. الظاهرة الإرهابية: دراسة تحليلية:

الإرهاب هو عملية الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به، بواسطة مجموعة أو دولة ينتج عنه الرعب ويعرض الإنسان - الفرد للخطر أو يهدد حرياته الأساسية. للضغط عليه، ليغير سلوكياته اتجاه موضوع ما، حيث أن الملفت للإنتباه يوجد العديد من الجهود الفردية أو الدوائية وكذا الدولية لتحديد مفاهيم الإرهاب إلا أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم الظاهرة الإرهابية، مما حتم على الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 1972 (كورت فالدهايمر)

يطلب إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والعشرين المعنونة "إجراءات منع الإرهاب وغيره من أنواع العنف التي تؤدي بحياة الأبرياء، أو تعرض الحريات الأساسية للخطر"⁽¹⁾.

بما أن الظاهرة الإرهابية قد مست كل الدول بما فيها الديمقراطية وغير الديمقراطية، المتقدمة منها والمتخلفة فإنه أصبح من الضروري دراسة أسبابها والتعرف على الدوافع الحقيقية المختلفة التي أدت إلى تفاقمها من خلال دراسة موضوعية وشاملة للعوامل والدوافع المؤدية إلى الانخراط فيها والتي جعلتها في صدارة التحليلات السياسية والأمنية الدولية، وذلك بهدف تحديد إستراتيجية عملية المكافحة والتصدي ومن ثم خلق حالة الأمن والاستقرار للدول، وخاصة للأفراد ليعيشوا في حالة من الطمأنينة والرفاهية.

من غير المجدي أن نجمع بين منظور الأمن الإنساني ومكافحة الإرهاب دون، أن نستيق التحليل بدراسة شاملة للدوافع التي تشكل الظاهرة الإرهابية، وقد ترجم ذلك في جهود الأمم المتحدة بتشكيل لجنة لدراسة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب⁽²⁾.

• الإرهاب على مستوى الفرد:

تدفع مجموعة من المسببات الشخصية والنفسية والمجتمعية التي تساهم في خلق الحالة المناسبة التي تجعل الفرد يختار النشاط الإرهابي أي اللجوء إلى استعمال العنف والتعبير عن رغباته أو تنفيذ خطط أطراف أخرى، كون أن تاريخ الإرهاب يكشف عن شخصيات قدمت الكثير في هذا المجال - مثل الفنزويلي "كارلوس" أو السعودي "بن لادن" - مما جعل دراسة شخصية الإرهابي محورا مهما لدى علماء السياسة والنفس وكذا علماء الاجتماع للتعرف على العوامل التي تدفع الفرد لإحتراف الإرهاب.

تستغل الجماعات الإرهابية المرضى النفسانيين الذين يعانون من اضطرابات واختلالات نفسية لتجندهم في خدمتها، وفي المقابل تساعدهم للتعبير عن مكبوتاتهم، وهناك حالة (جنون العظمة) التي يحاول الإرهابي أن يكون من خلالها ذلك البطل الذي يريد الإصلاح بالعنف، وعليه يعرف علماء النفس الإرهابي على أنه الشخص المتطرف صاحب الكلمة الأولى والأخيرة الذي إن تكلم هو دائما على صواب، حيث يميل إلى سوء الظن بالآخرين ويتشدد في غير محل التشدد، ويجب طاعته دون تردد إن كان قائدا.

وتشير الدراسات أن الأسرة لها دور في تنشئة النزعة الإرهابية للفرد، فمحيطه ومؤسسات تكوينه وتنشئته لم تؤد واجبها وهو ما يساهم في انفصام الشخصية، ومن ثم يؤدي إلى الانغلاق والإحباط النفسي، الذي يولد حالة الانتقام والعداء تجاه للمجتمع⁽³⁾، ويظهر له أن العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للرد على المظالم التي يتعرض لها نفسيا ومعنويا. إلى جانب الدوافع النفسية هناك الدوافع المادية، فحينما يكون الفرد عاجزا عن الاستجابة لتلبية متطلباته اليومية، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتفشي الفقر والبطالة والامية، فإن هذه المسببات مجتمعة أو منفردة للشخص تولد لديه الرغبة في الكسب السريع وللخروج من الوضع المادي المتدهور الذي يعاني منه، ومن أبرز السبل اللجوء إلى المنظمات الإرهابية، وعلى العكس من ذلك نجد الإرهابي الفنزويلي المشهور "كارلوس" (أليش راميراز سانشيز) هو رجل ثري ومن عائلة غنية.

إذا كان هدف الإرهابي سواء في شكل فردي أو بتكريض من مجموعة إرهابية هو مناهضة سياسة معينة. أو دولة معينة، يسمى هذا النوع بـ "الإرهاب من القاعدة" أو "الإرهاب الأبيض"⁽⁴⁾. وبالتالي فالإرهاب هو حالة من العنف، والتهديد به يعبر عن المعارضة لسياسة معينة أو معالجة قضية ما، بطرق غير سلمية، وتتغير الظاهرة الإرهابية تبعاً لطبيعة الفواعل (سواء فرد، أو جماعة دولية، أو دولة) والظروف السائدة في كل بيئة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، أو من الجوانب السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية وحتى النفسية والثقافية والدينية.

• أسباب الإرهاب على مستوى الدولة:

تعتبر الدولة من الوحدات التي تستقبل وتصنع الإرهاب، حيث أن سيطرة أقلية من الأشخاص على أجهزتها و صنع القرار فيها، قد يجعل نظام الحكم و ممارسته استبدادياً ومغلقاً، وخاصة في الأنظمة الشمولية حيث يجعل قوة القرار في يد نخبة أو طائفة أو مذهب أو تسلسل طبقي معين⁽⁵⁾، لاسيما وأن الفئة المسيطرة عادة ما تحرك الفئات الأخرى ضدها مما يجعلها تستعمل العنف، وهو ما يؤدي كذلك إلى التمييز بين أفراد المجتمع، فتتصدر الرفاهية والغنى لدى الأقلية الحاكمة، مقابل وجود الأغلبية التي تظل تعيش في غبن سياسي واضطهاد حقوقي.

ويعتبر القتل الجماعي أحد أشكال الأنظمة "المونقراطية" الفردية من خلال مواجهة بعض أفراد الشعب، خوفاً من تحدي الوضع القائم، حيث يمكن إدراج ما يسمى "إرهاب الدولة" كعمل قسري من شأنه حرمان الشعوب من حقوقها الشرعية، وخاصة حقها في تقرير المصير، والامتناع عن تنظيم أو تشجيع تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة، أو قبول تنظيم أنشطة داخل إقليمها، حيث تكون موجهة لارتكاب مضايقات أمنية، والملفت للانتباه هنا هو مجهود دول عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية والإفريقية التي قدمت اقتراحاً لتعريف الإرهاب، ويتمثل في "جميع أعمال العنف والقمع الأخرى التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو الأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال، ومن أجل حقوق الإنسان و حرياته الأساسية الأخرى"⁽⁶⁾.

وتساهم الدولة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في بعض الحالات في صنع وإظهار حركات ومنظمات العنف، إما نتيجة سياسات قمعية، أو من أجل القيام بحملة ضد السكان، في حين أن الأنظمة التي تدعي الديمقراطية في صفتها الشكلية أو الإجرائية، فتبرز مظاهر الديمقراطية في تنظيمها لانتخابات تتسم بالتعددية والمنافسة ظاهرياً وبالأحادية في النتائج والتمثيل⁽⁷⁾.

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي: فإن كل من التوزيع الطبقي للمجتمعات الصناعية والتقلبات الاقتصادية يساهم في زيادة أو التحكم في الحالات الإجرامية ونوعيتها، كما أن النظام الاقتصادي السائد في دولة معينة يتحكم بشكل مباشر في هذه الظاهرة، أو غير مباشر في ظهور حالات الإرهاب الفردية أو الجماعية داخل هذه الوحدة الاقتصادية والسياسية، خاصة مع ظهور العولمة التي ساهمت كثيراً في زيادة موجات الإرهاب في العالم، نتيجة ميوعة وتعقيد التوجهات السياسية والفكرية، حيث يقول (وليام نوك) في كتابه "عالم جديد متغير": "الإرهاب سيكون ردة فعل خطيرة مقابلة للمتغيرات الاقتصادية التي أوجدت سخطا لدى الطبقات الاجتماعية المقهورة أو المسحوقة، كما يتوقع أن يستغل الإرهابي التقدم العلمي والتقني في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات، وينظمون أنفسهم بواسطة الأنظمة المعرفية العالمية وشبكات الانترنت"⁽⁸⁾.

ونتيجة لهذا التوزيع غير العادل لثروات الدولة - حيث تحتكر فئة واحدة على السلطة وعلى الثروة الكاملة - تتفاقم ظاهرة تهميش فئات المجتمع الأخرى، ويزداد حرمانها من مناصب الشغل والمشاريع التنموية مما يخلق الحالات الاقتصادية المتدهورة لهذه الفئات، وغياب الحكم الرشيد.

وعلى العموم، تؤدي هذه الحالة إلى زعزعة اقتصادية حقيقية، وبالتالي إلى تدمير من بعض الفئات التي تستعمل العنف والإرهاب كوسيلة للتعبير على هذا الفارق الاقتصادي، وتجد أن اللجوء إلى العمل الإرهابي يعد كوسيلة للمطالبة بتقسيم الثروة بعدل وشفافية، وفي المقابل يساهم الإرهاب في خلق حالة الركود الاقتصادي، ويؤثر بالسلب على الموارد الاقتصادية، خاصة في قطاع السياحة والعمل والاستثمار والتنمية الشاملة، ومما زاد من توسيع الهوة بين الدول الفقيرة والغنية ظاهرة العولمة حيث خلقت ما يسمى "اقتصاد الأبرتايد" (Economic Apartheid)⁽⁹⁾.

ولقد حددت اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي (التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة) في تقريرها المؤرخ في 29 فيفري 1979 مسببات أساسية لظاهرة الإرهاب ومنها⁽¹⁰⁾:

- انتهاك حقوق الإنسان، عن طريق التعذيب أو السجن أو التهديد أو الانتقام.
- الجوع أو الحرمان أو البؤس.
- تجاهل معاناة شعب يتعرض للاضطهاد.
- تدمير البيئة.

● الإرهاب على المستوى الدولي:

يتوسع العمل الإرهابي من البيئة الداخلية للدول إلى المستوى الدولي، وعبر الحدودي، وقد ساهمت الدول الكبرى في ذلك من خلال ممارسة السيطرة على الشعوب والدول الضعيفة ومقدراتها، والدليل على ذلك ما حدث في فترة السبعينات التي عرفت التصادم بين المعسكرين، مما أدى إلى التكرس الواضح بين الشمال الغني والجنوب الفقير، الذي يعاني من تسلط الدول الإستعمارية ومشاريعها التوسعية، وبعده عن ركب الحضارة العالمي و قبل هذا تخبطه في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية التي تهدد وجوده، مما يجعله يعيش حالة التخلف والتبعية، ومما ساهم في ظهور حالة الرد الفعلي السلبي الذي يسمى بـ "الإرهاب الدولي المضاد"⁽¹¹⁾، الذي يزيد من حدة أعمال الإرهاب وأشكال العنف على المستوى الدولي، وهو ما يدل على أن الحد من ظاهرة الإرهاب يتطلب التصدي لقمع وتسلط الدول الكبرى، في إطار القانون الدولي والمواثيق الدولية والمساواة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وعليه، نادت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تسليط الضوء على كامل المشاكل الخاصة بالعنف ووضعها في الإطار الصحيح من خلال القرار 147/32 في 16 ديسمبر 1977 "الدول يجب أن تركز اهتمامها الفوري لإيجاد حلول عادلة وسلمية للأسباب الكامنة وراء أعمال العنف"⁽¹²⁾.

وتعتمد بعض حركات المقاومة أساليب العنف بصفة خاصة من أجل الرد على اعتداءات الدول الكبرى، خصوصا البعض منها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، التي تخلق حالة الفوضى وانتهاك حقوق الإنسان في العالم لذا تعتبر هذه المجموعات بهذا الأسلوب لتحقيق أهداف سياسية.

ويستعمل الإرهاب كإستراتيجية في يد الفواعل الضعيفة لمواجهة إرهاب الدول القوية، لأنها لا تملك الأدوات أو القوة العسكرية التي تسمح لها بمواجهة هذه الدول، كما يستعمل نتيجة لغياب الدولة أو الدولة الضعيفة، كالصومال ويفاقم في تزايد الأعمال الإرهابية على العموم.

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي: تستعمل الدول الكبرى إستراتيجية دعم طرف ضد طرف آخر في شكل "الإرهاب غير المباشر" من أجل الحصول على تنازلات اقتصادية وتسهيلات تجارية واستثمارية، أو إقامة قواعد عسكرية من قبل الطرف الذي تدعمه، ومن جهة أخرى تقدم مساعدات اقتصادية لأنظمة دكتاتورية لتمارس إرهاب الدولة، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وتساهم الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية من المناطق الفقيرة التي تعاني من تهديدات أمنية في تزايد انخراط المهاجرين في المنظمات الإرهابية، واستعمال الجريمة المنظمة، خاصة المتعلقة المال والسلاح و الاتجار بالبشر من طرف منظمات وإرهابيين محترفين.

2. منطق الأمن الإنساني لمكافحة الإرهاب:

برزت صيغة جديدة للإرهاب مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وخاصة حول مكافحة الإرهاب، وكان رد فعل المجتمع الدولي هو مواجهة أو مكافحة هذا النوع البارز من العنف، مما يفسر صدور 17 قرار بشأن الإرهاب، والنتيجة هي أن الإرهاب هو من أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، و بعد سبعة عشرة يوماً من الهجمات أصدر مجلس الأمن (وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القرار (1373) والمتعلق بإنشاء " لجنة مكافحة الإرهاب"⁽¹³⁾ "Counter terrorism committe"، ولكن البناء القانوني والاستراتيجي لمكافحة الإرهاب يحتاج في الواقع للكثير من التعديل والممارسات الإستشرافية المبنية على احترام الإنسان الفرد، لأن القرارات الدولية -خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001- هي أداة ضغط بيد عدد قليل من الدول ضد الدول الصغرى والضعيفة، حيث تحصر مبرر تزايد الإرهاب في التعصب والتطرف في مناطق مختلفة، رغم أن الأسباب الحقيقية تفوق ذلك، لأن هذه الأخيرة هي نتيجة لحالات الاحتلال والفقر والعوز وغياب العدالة والحكم الرشيد، وتفكك المجتمعات، وإبراز خصوصيتها الثقافية وبقاء هويتها وكذا إستغلال الاقتصادي والفساد السياسي.

يشير ("يوهان غالتونغ") أن توفير الأمن الإنساني كرد على العنف المباشر والهيكلي⁽¹⁴⁾ أي إذا شعر الأفراد والمجتمعات بالأمن والحماية من التهديدات التي تنشأ عن العنف المباشر

والهيكلي بمعنى إذا ضمن أمنهم الإنساني الأساسي، يمكن التقليل كثيراً من المعاناة الإنسانية على المستوى الفردي، والصراع والعنف على المستويات المجتمعية والإقليمية والدولية، وبالمقابل يؤدي انتهاك الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات إلى المعاناة الإنسانية والتدهور المجتمعي، وبالتالي إلى مزيد من العنف المباشر (*) والهيكلي (**).

وتعد مقاربة الأمن الإنساني الشاملة من الوسائل والآليات الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، لأنه يطرح العديد من الأبعاد والبناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الشخصية لمواجهة هذا العنف، وهو طريقة للمساعدة في تحديد الإجراءات الوقائية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وتطوير استراتيجيات الحد منها وتعميم مسؤولية توفير الأمن الإنساني.

ضرورة تنشيط الأبحاث والممارسة بالشكل الكافي لتجاوز الاعتماد على إستراتيجية العنف والتصادم والأبعاد العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب لذا يعتبر الأمن الإنساني المفهوم الذي يمنح هذه الفرصة نظرا لأهميته السياسية والاقتصادية والمجتمعية

ويعطي بناءات مستقبلية وإستباقية أكثر غنى وفائدة لمكافحة الإرهاب يث يتيح مزيدا من التركيز الفعال على احتياجات الأفراد، مقارنة بالإحتياجات الأمنية للدول، لذا يجمع مفهوم الأمن الإنساني بين (التحرر من الخوف) و(التحرر من الحاجة)⁽¹⁵⁾.

وهناك علاقة تكاملية بين الأمن الإنساني والإرهاب، حيث يشكل هذا الأخير عاملا ذو أهمية في انعدام الأمن من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، ويكون مؤشرا لانعدام الاستقرار المجتمعي والسياسي من خلال ضحايا العنف والضرر اللاحق بالبنية التحتية، والتكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا النفسية، مثل الخوف من الأعمال الإرهابية للأفراد و صناع الرأي والقرار.

وعلى الرغم من وضع إجراءات إتسمت بالعالمية على الإرهاب من طرف الغرب لتحقيق حالة الأمن، ولكنها شكلت - في الوقت نفسه- تهديدا حقيقيا وكبيرا للأمن الإنساني في العديد من بلدان عالم الجنوب، خاصة بلدان العالم الإسلامي (خاصة أفغانستان والعراق وبالذات)⁽¹⁶⁾.

للد من ظاهرة الإرهاب والعمل على مكافحة لا بد من الإعتدال الضروري من طرف صناع القرار والمنظمات فوق القومية، و كثيرا من الدول على أسس وقواعد الأمن الإنساني وفي مقدمتها:

■ التنمية الإنسانية:

هي خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحيحة وخلاقة ولا تكتفي بتوليد النمو فقط وإنما توزع عائداته بشكل عادل، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهيمشهم، وتوسع خياراتهم فهي تنمية تخدم الفقراء وتوفر فرص العمل الجديدة حيث تزيد من التمكين⁽¹⁷⁾ وتحقيق العدالة فيما بينهم، تركز التنمية الإنسانية الشاملة في مدى إهتمامها بالأفراد وإشراكية في العملية التنموية.

■ الديمقراطية و حقوق الإنسان:

وهناك علاقة وثيقة ومتكاملة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن كلاهما يصب في مقاربة الأمن الإنساني والسلام الإيجابي، وفي المقابل يعمل على بناء إستراتيجية للمكافحة والوقاية من الظاهرة الإرهابية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة أن الديمقراطية هي الشكل الوحيد والأنسب للنظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان، بما فيها: السلامة الجسدية وسيادة وحرية التعبير والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص.

ومن أجل خلق العلاقة بين الأمن الإنساني والديمقراطية أشار "روبرت بوتنام"⁽¹⁸⁾ في دراسته أن سر نجاح الديمقراطية يتمثل في الرأسمال المجتمعي (Social Capital) من خلال الترابط المجتمع المدني والمواطنة ليسمح بالمشاركة السياسية وإدراكهم للمصالح وتعزيز الثقة المتبادلة و الانتماء في ظل البناء الفكري والعملية سياسي.

■ الحكم الراشد و بناء المؤسسات:

يسمح الحكم الراشد بإبراز الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من خلالها التعبير على مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتمثل هذه المؤسسات في: الدولة كمجموعة المؤسسات السياسية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، الذي يغطي المؤسسات الخاصة في مجالات المصاريف والتعاونيات والقطاع غير الرسمي في السوق، والمجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة، ويضم الأفراد والجماعات التي تتفاعل اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، حيث يشير البنك الدولي على أن الرشادة تتحقق من خلال العلاقات السياسية والسوسيو اقتصادية بشفافية ومسؤولية⁽¹⁹⁾.

وللرشادة دور كبير وإيجابي في الوصول إلى تنمية إنسانية شاملة وامن إنساني حقيقي إلى جانب إصلاح القطاع الأمني من خلال توفير الفرص والمسؤوليات من خلال بناء مؤسسات أكثر شمولا وأقل تمييزا. وذلك لبناء الثقة عبرالمزيد من التجاوب مع الحاجيات الأمنية، وأدوار كافة الأطراف في المجتمع مما يؤدي إلى إصلاح شامل ومستمر لأمن الدولة وأمن الأفراد فيها وكذا الأمن الإقليمي والدولي من خلال شرعية احترام الهوية. لذا فالاعتماد على الرشادة في الحكم وعلاقة هذه الأخيرة مع الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية ينعكس ذلك بشكل واضح على الاستقرار داخل الدولة، وكذا على الأمن الإنساني لأفراد المجتمع.

خاتمة:

مكافحة الإرهاب وهي عملية مستمرة ومنكاملة لا تقتصر فقط على البعد العسكري للحد من العنف و لم تعد مجرد حماية الإنسان من العنف كذلك وإن كانت تحتوي عليه في إطار النظام الدولي الجديد وإنما العمل على تقادي الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق التنمية الإنسانية والبناء الضروري لأبعاد الأمن الإنساني من أجل الوقاية من النزاعات والأنواع المختلفة للعنف وعلى رأسها الإرهاب لضمان الأمن والاستقرار للدول وكذا الأفراد وفي المقابل الإقليمي والدولي، لأن هناك عملية تداخلية لأسباب الإرهاب تجمع بين الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الحضارية تعوق مسار التنمية والأمن الإنساني حيث أشار "جوزاف ناي" أن المفتاح الحقيقي للقضاء على المهددات لاندلاع النزاعات هو التنمية الإنسانية المستدامة لذا الأمن الإنساني والتنمية هي القوة اللينة للقضاء على الظاهرة الإرهابية وأبرز طريق لمكافحتها بأنجع السبل.

إن تعزيز مسارات التنمية والعمل على تثبيت أبعاد الأمن الإنساني بالنسبة للدول التي خرجت من الصراع من أجل تجاوز كل أسباب بروز الظاهرة الإرهابية وتوسيع سلطة الدولة الشرعية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وبناء مؤسسات فعالة ورشيده مما يسمح لهذه الدول تجاوز المرحلة الصعبة من العنف وكذا منعها من معاودة الصراع أو ظهور حالة التغذية الاسترجاعية لظاهرة الإرهاب في تلك الدولة وإعادة تدني مستوى الأمن والتنمية للأفراد.

الهوامش:

- (1) محمد محي الدين عوض، "تعريف الإرهاب: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي". مركز الدراسات والبحوث، الدورة العلمية الخمسون أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص.88.
- (2) الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 3034 (د/27) الصادر في 1972/09/18، الملحق: 37_37، ص.01-03.
- (3) إريك موريس، هو الآن، الإرهاب: التهديد و الرد عليه، تر: أحمد حمدي محمود. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2001، ص.76.
- (4) Leonard Bweinberg, Paul B Davids, political terrorism, MC Graw_hillinc, US,1989, p.12
- (5) علي يوسف شكري، الإرهاب الدولي: في ظل النظام الدولي الجديد. القاهرة: إتراك للطبع والنشر والتوزيع، 2007، ص. 63.
- (6) ONU. Assemblee Generale, doc. Off. 28eme session. Suppl ; n28. New York
- (7) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت: دار الطليعة، 1983، ص 133.
- (8) محمد فتحي عيد، الإجماع المعاصر، ط1. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1991، ص 141.
- (9) Booth Ken, Dunne Tim. World in collision; terror and the future of global order. Palgrave Macmilan.Routledge. London and New York, 2002. P.217
- (10) محمد عيد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 34.
- (11) أحمد حميد سويران، الإرهاب الدولي: في ظل المتغيرات الدولية، ط2. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 162.
- (12) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 147/32 بتاريخ 16 ديسمبر 1977.
- (13) علي يوسف شكري، الإرهاب الدولي. القاهرة: دار السلام الحديثة، 2007، ص 209.
- (14) John Galtung,(violence, peace peace research) Journal of peace research, vol. 6, no.3, 1969, p.170
- (*) **العنف المباشر:** هو العنف بفعل فاعل مثل العنف المسلح أو الإرهاب الذي يسبب الدمار، فالسلام السلبي مرتبط بغياب العنف.
- (*) **العنف الهيكلية:** هو العنف الذي لا يرتكب بفعل فاعل أو غير مباشر ومن الأمثلة الموضحة: الظلم المدني الناتج عن الحصار الاقتصادية ودم التساوي في فرص الوصول إلى السلطة السياسية أو الموارد أو الرعاية الصحية أو التعلم أو أو المكانة القانونية، مما يؤدي إلى مخاطر تعرض الأفراد للمعاناة والموت المبكر بسبب الأمراض والفقر، فغياب العنف الهيكلية يحقق السلام الإيجابي، في الحالتين يمكن أن يقتل الأفراد أو يشوهوا...
- (15) Unated nation development programme, human development report 1994 ((Oxford: university press, 1994)); commission on H.S, Hs nowl(New York: commission on H.S, 2003) http://www. Hs_chs. Org/final report / index
- (16) Denise Helly, pourquoi lier citoyenneté, muluculturalisme. In Albaz(mikhael) (ed)
- (17) PNUD, rapport mondiale sur le developpement humain1996 : grossissant économique développement humain, Paris: economica, 1996, p. 04
- (18) Genard Presvost, ((introduction a l'étude du concept de gouvernance)) Revue IDARA n°21, 2001, pp. 52-53.
- (19) لوتا تميز، بيتر فالنستين، ((أنماط الصراعات المسلحة الكبرى 2001-2010))، في: التسليح و نزع السلاح والأمن الدولي، معهد استكهولم لأبحاث السلام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 142.

السينما والحرب: الوجه الآخر للسياسة

أ. صباح ساكر
كلية علوم الاعلام والاتصال
جامعة الجزائر 3

إهتمت السينما منذ نشأتها (1895) بالظروف الاجتماعية والسياسية، ولم تقتصر وظيفتها على الجانب الترفيهي والاستعراضي فقط، وإنما أدرك السياسيون -منذ الوهلة الأولى أن الاهتمام بها وتوظيفها يفتح أمامهم منافذ عديدة تساعد على تسيير أمورهم، خاصة المتعلقة منها بالدعاية، وهي المرحلة الأولى في علاقة السينما بالسياسة.

وبما أن الحرب هي نتاج قرار سياسي، فإن السينمائيين لم يترددوا في إقحام هذا الموضوع في السينما، ويؤكد المؤرخون بأن السينما بدأت تغازل الحرب منذ سنة 1897⁽¹⁾، وذلك من أجل تجديد مواضيعها، وتموضعها، في الوقت نفسه. ولم يكن قد مضى من عمر السينما سوى ما يقارب السنتين فقط، عندما قام المخرج جورج ميلييس بإخراج أفلام عن حوادث في الحرب اليونانية، وعن انفجار مدرعة "مين" في مرفأ هافانا سنة 1898 الذي أشعل فتيل الحرب الإسبانية الأمريكية، لتضع ملابسها على طاولة التناول السينمائي.

كانت الحروب منذ نشأة السينما من مواضيعها المثيرة، والتي من أبرزها على سبيل المثال: ("كابيريا" و"مولد أمة" و"تعصب" والروائع الروسية مثل "الدارعة بوتمكنين" ثم "ألكسندر نفسكي" ... و "إنقاذ الجندي رايان" ويوم القيامة الآن" مروراً بحروب النار والوهم الكبير ...) لنكشف كيف أن كل الحروب والأزمات عرفت كيف يكون لها صدى في السينما الأمريكية⁽²⁾.

وفي البداية يبدو أن توجه السينمائيين إلى تصوير الأفلام الحربية جاء قصد تجديد وإثراء المواضيع التي تنطرق إليها السينما، أو لتسجيل حقبة من تاريخ البشرية فبمجرد اختراعها، أصبحت السينما جزءاً من ترسانة وسائل تعبير الأمم الكبرى في الحرب، لتسليط الضوء على التغييرات الفجائية للمعارك ومكان وقوعها، وأحياناً تزويدها بحلقات خيالية أو بأراء رسمية⁽³⁾، وصار السينمائيون يقومون بعملية حفر في ذكريات المقاومات الوطنية لتصوير أفلام حربية، ففي فرنسا مثلاً قام أحد العاملين في مصانع لومبيرر السينمائية عام 1897 - أي في السنوات الأولى من اختراع السينما - بتصوير اللوحة الشهيرة للرسام العسكري ألفريد نوفيل "الرصاصات الأخيرة"، معطياً بذلك للفيلم الحربي أحد مواضيعه المفضلة، في حرب 1870⁽⁴⁾.

السينما الأمريكية والحرب العالمية الثانية:

كانت السينما إحدى الوسائل التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية كأداة دعائية فعّالة، وصارت شركة وارنر "Warner" قريبة من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يضطرب التوازن الجيوسياسي الدولي فقط، بل العالم المصغر لصناعة السينما اهتز كذلك على الأحداث وتواترها⁽⁵⁾، وبدخول الولايات المتحدة الحرب سنة 1942، فإن كل الاقتصاد - بما في ذلك السينما - صار في خدمة مجهودات الحرب، خاصة بعد نداء الرئيس الأمريكي روزفلت الذي أسس مكتب معلومات الحرب لمراقبة الإنتاج عبر

الإشارة إلى أنه "باستطاعة الأفلام، تقديم خدمة مهمة لمساعدة المدنيين، وفهم السؤالين لماذا وكيف تكون مشاركتهم في الحرب"، وهو ما حددته وثيقة الإعلام المرسلة من طرف الحكومة إلى الأستوديوهات⁽⁶⁾ المهتمة بموضوع الحرب.

وللإشارة فإن هوليوود في الثلاثينيات، كانت تنتج ثلاثة أفلام من أصل أربعة تنتج في العالم، وتستقبل حوالي 85 ألف متفرج أسبوعيا في قاعات السينما، وفي هذه الفترة كان منتجو هوليوود يهتمون بالحرب ويتجاوبون مع الأحداث القادمة من القارة القديمة، عبر إدخال أحداث جديدة للنصوص الروائية، والهدف هو التأثير على المشاهدين بجعل وضعية أوروبا كأنموذج لوطنية الأمريكيين.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا لم تكن أمريكا مستعدة سياسيا ولا عسكريا لولوج المعركة، إلى غاية 07 ديسمبر 1941، يوم هاجم اليابانيون قاعدة بيرل هابر، حينها أصبح للحرب طابعا عالميا، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية، دخلت الحرب مرغمة تحت ضغط الأحداث، وكان على السينمائيين والحكومة إقناع الشعب الأمريكي للمشاركة، وهذا ما أكده في حينه الرئيس "روزفلت" حين قال أن الأفلام هي الوسيلة الفعالة التي تمس شريحة كبيرة من الشعب، كما تحدث "ألر ديفيس" مدير المكتب الحكومي المكلف بالإشراف على مجموع وسائل الإعلام، خلال سنوات الحرب "مكتب معلومات الحرب" عن السينما كأداة قوية للدعاية في العالم⁽⁷⁾.

ولقد ذكر كل من: (كلايتين. ز. كوبرس وغريغوري. د. بلاك) بأن الإنتاج السينمائي خلال سنوات الحرب قد وصل إلى حوالي 500 فيلما في، وارتفعت نسبة المداخيل بالنسبة لهذا الإنتاج إلى 80 مليون دولار للأسبوع، محطما بذلك الأرقام القياسية قبل الحرب⁽⁸⁾، وهو ما يظهر أن تناول الأفلام المنتجة في تلك الفترة كانت تعبر عن ردود أفعال الجماهير، كالوطنية والخوف والترقب، كما كانت تصوّر - أيضا - الحياة في أوروبا ومقاومة أبطالها.

وفي الأربعينيات، مرت السينما (لأمريكية) بحالة انتقالية من وسيلة للترفيه إلى سلاح حربي، حيث كانت الحرب العالمية الثانية حاضرة بكثافة في السينما الهوليوودية، خاصة الكفاح ضد الفاشية في أوروبا، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب عام 1939، وظل الجدل السياسي حول الالتحاق الأمريكي بالحرب قائما ولم يحسم إلا في أواخر سنة 1941⁽⁹⁾.

والجدير بالذكر أن سنوات الأربعينيات تعتبر العصر الذهبي لهوليوود، كما يرى الباحثون في المجال السينمائي، لأنها عرفت بروز شركات كبرى تقاسمت فيما بينها مجموع مما ينتج ويوزع ويسوّق من أفلام، وهذه الشركات هي: فوكس (Fox) وميترو غولدواينماير (Metro Goldwynmayer) وبارامونتيكترز (Paramount Pictures) وراديو بيكترز (RCO) ووانر برازرز (Warner Brothers).

وتيقن منتجو هوليوود والحكومة بأن الأفلام لها دور أساسي تلعبه في الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية، وهو ما جعل أكبر مخرجي هوليوود أمثال (فرانك كاييرا، وجون فورد، وجون هيوستن، وويليام ويلز) يشاركون في مجهودات الحرب، حيث كان جون فورد شخصيا يسيّر مصلحة السينما في الديوان الاستراتيجي، وهو الجهاز الذي عوّض بوكالة المخابرات المركزية (CIA) عام 1947، وفي إطار نشاطاته قام بإخراج فيلم "La bataille mid Way" عام 1942، وهو عبارة عن فيلم دعائي، ثم فيلم "Pearl Harbor" سنة 1943، وفي نفس

الفترة صار فرانك كايبرا في خدمة روزفلت، وصوّر ما بين 1942 و1945 "لماذا نحن نحارب"، وهي سلسلة من سبعة أفلام تحت إشراف أعلى هرم في السلطة العسكرية وموجه لتربية وتوعية المجندين الجدد⁽¹⁰⁾، وذهب بعض المخرجين إلى أبعد من ذلك عام 1944 حيث "شيطان" لويس ميلستون العدو الياباني في فيلم يحمل صيغة عنصرية "مساجين الشيطان"، وهذا ما يكشف على أن الإنتاج المحدود الذي ميّز الفيلم الحربي كأداة للدعاية، قد فتح آفاقا جديدة لاستعمال السينما لغايات سياسية⁽¹¹⁾.

وإثر هجوم اليابان على قاعدة بيرل هاربر في ديسمبر 1941، لم تتوقف هوليوود من إنتاج أفلام دعائية تدين العدو، وتذكر بالقيم التي تدافع عنها الولايات المتحدة، حيث صوّرت الكثير من الأفلام لرفع معنويات الجنود والجماهير، بصفة خاصة، ومن هذه الأفلام "Destination Tokyo" للمخرج دلمر دايفيس عام 1943، وفيلم "Pride of the marines" (1945) للمخرج إدوارد ديميتري، وفيلم "Face au soleil levant" (1943)، وفيلم العودة إلى الفيليبين عام 1945 مع جون واين وانطوني كوين.

وإلى غاية 1943 ولكي تبقى وفية للحقيقة، كان من المستحيل تصوير انتصارات الأعداء (ألمانيا واليابان)، فالأفلام الحربية كانت تقدم صورة لأمریکا واثقة من التزاماتها في المعركة، وتتجاوز الهزائم العسكرية الأولية، لاسما وأن الحكومة كانت منشغلة بعدم وعي الجماهير بالحرب، حتى بعد هجوم بيرل هاربر، وهذا ما جعل هوليوود تضاعف من مجهوداتها لتقنع الجماهير أن الحرب لن تكون قصيرة.

وكان روزفلت متأكدا بأن السينما هي الوسيلة الأكثر فعالية للإعلام وتسلية الأمريكيين، وقد أسس في 18 نوفمبر 1941 وكالة جديدة هي مكتب الأفلام، وعندما دخلت أمريكا الحرب طالبت الاستوديوهات السينمائية بتدخل الحكومة في الصناعة السينماتوغرافية، مبررين ذلك بالمساهمة في بعث الروح الوطنية، فتوجه هوليوود نحو واشنطن بغية تزويدها بمعلومات محددة حول الوضع العسكري، لأن فمنتجو السينما كانوا يريدون تقديم أفلام واقعية للجماهير، وبالفعل فقد جاء إنشاء هذا المكتب كثمرة للمصالح الثنائية بين الحكومة والاستوديوهات، ففي البداية كان بعث هذه الوكالة الجديدة يلبي مصالح إقتصادية لأصحاب الاستوديوهات، ثم ما لبثت الحكومة بالإعتراف رسميا بالمكانة الهوليوودية كصناعة حربية⁽¹²⁾.

ولقد أكدت الرسالة التي بعثها روزفيلت إلى رئيس المكتب لويل مولي (Lowel mollet) "هذا الواقع، حيث ورد فيها يجب أن تبقى السينما وسيلة حرة في حدود ما يسمح به الأمن القومي، لا أريد الرقابة ولا المضايقات سوى التي تملئها الحاجة الأمنية"⁽¹³⁾، كما حدد في هذه الرسالة ثلاث وظائف أساسية للوكالة الحكومية الجديدة، هي الربط بين هوليوود وواشنطن، إعلام وتوعية وتربية الجمهور الأمريكي، والسهر على أن هذه الأفلام تساهم في المجهود الوطني بطريقة ناجعة، ومع تأسيس مكتب الأفلام، أمر روزفلت بإنشاء هيئة جديدة للإشراف على جميع وسائل الإعلام، بما فيها السينما في 13 جوان 1943، وتمثل في مكتب معلومات الحرب ليصبح مكتب الأفلام فرعا من فروعها، ويقوم هذا الأخير بعرض جميع الأفلام التي تتناول الجيش والحكومة، قبل أن يعطي الضوء الأخضر لتوزيعها وطنيا ودوليا⁽¹⁴⁾.

وكانت الحكومة الأمريكية تطمح في أن تظهر الأفلام المنتجة شجاعة ونبل وديمقراطية الولايات المتحدة المتحدة، ولم يتوقف هذا الطموح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل تواصل إلى ما بعد القرن العشرين، ولطالما ارتبطت الأفلام الأمريكية بقيم كالشجاعة والتضحية والوفاء من ناحية، وأيضاً الخيانة والخداع من ناحية أخرى.

وتعتبر فترة سنوات السبعينات من أزهى فترات السينما الحربية، وأيضاً سنوات التسعينات التي وصلت فيها الأعمال الحربية إلى أوجها تقنياً، مثل (إنقاذ الجندي ريان (1998)، لائحة شندر (1994) والخط الأحمر (1999)⁽¹⁵⁾، وعلى الرغم من أن هناك مخرجين أمثال سامويل فوللر وروبرت ألدريش الذين يقدمون رؤية أكثر واقعية ونقدية للمعارك⁽¹⁶⁾ لكنهم قلة وهو ما جعل رؤية البيت الأبيض أكثر تأثيراً على واقع هذه الإنتاج السينمائي ومساره.

والملاحظ أن الحرب العالمية الثانية لقد شكلت مصدر إلهام غني للسينما، فهي تمثل فترة زمنية مميزة مليئة بالأحداث والقصص والبطولات والتضحيات، وأحياناً التلقيات، من أجل خدمة السياسة وتوظيفها بعيداً كل البعد عن الهدف الأسمى للسينما الحربية، والمتمثل في تسجيل أحداث واقعية من أجل المساهمة في كتابة التاريخ.

السينما الأمريكية وحرب فيتنام:

تحولت حرب فيتنام أو (بالأحرى حرب أمريكا في فيتنام) منذ سنة 1976 إلى ظاهرة من أهم الظواهر السينمائية، هذه الحرب التي خلفت أكثر من 58000 قتيل أو مفقود، إلى جانب آلاف المصابين من الجانب الأمريكي، وخسائر مادية مباشرة تقدر بـ 110 مليار دولار مصاريف غير مباشرة⁽¹⁷⁾، وهو أبقاها موضوع هوليوود القديم الجديد، لأن هذه الحرب التي تولد عنها كم هائل من الخيبة والإحباط لدى المحارب والإنسان الأمريكي على سواء، فرضت نفسها على هوليوود لتقدمها في أفلام كثيرة، أغلبها تتناول الحرب بتأثيراتها النفسية وما خلفته من شروخ وانهيارات في المبادئ والقيم لدى الشعب الأمريكي، وبما أن الحرب استمرت ما يقارب العشر سنوات، فقد كان رصيد هذه الأفلام السينمائية التي تناولت هذه الحرب كبيراً ومتنوعاً⁽¹⁸⁾.

ويمكن تقسيم سينما-الفيتنام إلى أربع فترات عدا بعض الاستثناءات، تميزت الفترة الأولى 1964-1978 بعدم المبالاة طيلة الصراع، وأنتج القليل من الأفلام الروائية في هذا الموضوع، وكان الفيلم الأول كومنديو في فيتنام (1964) للمخرج (م-طومسون) الذي تناول قصة نقيب مكلف بتحرير طبيب خطف من طرف الفيتناميين....

هناك أسباب عديدة تفسر عدم اهتمام الاستوديوهات بسينما-فيتنام، ومن أول هذه الأسباب، أن السينمائيين غير مضطرين للمشاركة في مجهودات الحرب، كما كانوا خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أن هوليوود، كانت تتفادى كل مجادلة سياسية بعد صدور فيلم القبعات الخضراء (لجون واين) عام 1968، الذي قدم تبريراً للتدخل الأمريكي في فيتنام وتسبب في جدل عالمي⁽¹⁹⁾.

وحول هذا الفيلم كتب (جون واين) رسالة إلى الرئيس الأمريكي جونسون ليشرح له فيها أهمية فهم الشعب الأمريكي لأسباب التدخل في فيتنام، واقترح أن يحكي تاريخ المحاربين الأمريكيين بمنطق الإثارة، مع شخصيات قوية وحركة "نريد أن نعمل بطريقة تساهم في رفع الروح الوطنية للأمريكيين، شعور كان يحركنا في هذا البلد، في أوقات الاضطرابات والضغوطات والأزمات".

وكان رد الرئيس جونسون بأمر البنتاغون بتوفير طائرات عمودية ومستشارين وتقديم ملايين الدولارات⁽²⁰⁾، لدعم مثل هذا النوع من الإنتاج السينمائي، الذي يخدم بالدرجة الأولى التوجهات السياسية والمشرفين على إدارتها. وتتميز الفترة الثانية (1978-1985) بإنتاج فيلم "يوم القيامة الآن" للمخرج (فرانسيس فورد كوبولا) - 1979، الذي نال جائزة مهرجان "كان" في نفس السنة، وقبل ذلك بالضبط في فيفري 1979 سيطرت حرب أمريكا في فيتنام على مهرجان برلين، عندما عرض فيلم "صائد الغزلان" الذي تسبب في انسحاب كل الدول الاشتراكية آنذاك بأفلامها، مؤديا بذلك إلى أكبر أزمة في تاريخ المهرجانات السينمائية الدولية، ولولا التحدي السياسي لتوقف المهرجان تماما، ويعود سبب الانسحاب، كما أعلن رئيس الوفد السوفياتي في المهرجان، إلى فيلم صائد الغزلان الذي يهاجم الشعب الفيتنامي، ونشرت مجلة نيوزويك الأمريكية في عدد 23 أبريل 1979، أن الممثلة (جين فوندا) وصفت الفيلم بالعنصرية ويعبر عن وجهة نظر البنتاغون في الحرب، بتناول هذا الفيلم التعذيب الذي لقيه الأمريكيين على أيدي الفيتناميين "المتوحشين"، ويعرض -في النهاية- كيف أن الأمريكي الذي نراه يصطاد الغزلان في بلاده هاهو يصطاد الفيتناميين في الفيتنام، فليس هناك فرق بين الحيوان والفيتنامي، ويبدو عنصرية الفيلم في مشهد التعذيب الذي يستغرق حوالي نصف ساعة من الفيلم والذي يستفز فيه كل مشاعر المتفرجين ضد الشعب الفيتنامي⁽²¹⁾، وهذا النوع من الأفلام كان يبرر تدخل الولايات المتحدة في فيتنام لترويض شعبه المتوحش حسب رأيها، كما يحاول أيضا التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي، للوقوف مع الولايات المتحدة في حربها مع الفيتنام، لكن مثل هذه الأفلام التي تقدم صورة بشعة للفيتنامي مقابل إيجابية الأمريكي، تغيرت مع بداية ما يسمى بالموجة الثانية من الأفلام الأمريكية الروائية، التي تناولت حرب الفيتنام مثل "طرق" و "يوم القيامة الآن" التي تعتبر نتائج استيعاب هذه الحروب ومحاولة تأملها وبحث آثارها⁽²²⁾.

فعلى سبيل المثال يعبر فيلم "طرق" على تأثير حرب فيتنام على المجتمع الأمريكي، من خلال متابعة ضابط وهو يصاحب تابوت جندي قتل في الحرب، في رحلة طويلة بالقطار إلى بلدة الجندي وتدور في ذهن هذا الضابط خيالات مريضة تعكس الواقع الذي فرض هذه الحرب.

والملاحظ في هذه الأفلام، العديد منها صورّ المحاربين الذين شاركوا في حرب فيتنام، قد عادوا إلى بلادهم بسلوكات مضطربة، أثرت على طريقة حياتهم اليومية، إلى حد أن البعض منهم إلى عالم الجريمة.

قد انظّم وخلال سنتي 1977 و1979 تم تصوير سبعة أفلام عن حرب فيتنام، وحتى وإن كان بعض هذه الأفلام لا تقدم تبريرات للتدخل الأمريكي غير أنها لا تحمّل البنتاغون مسؤولية ما حدث، وتكتفي بالكشف عن مأساة الشباب الأمريكي، الذي دمرته الحرب، أما الفيلم الذي قدم حرب فيتنام بطريقة جديدة ومغايرة للأفلام الأخرى نظرا لتهامه الصريح والمباشر للجيش الأمريكي، فهو فيلم "يوم القيامة الآن" (فرانسيس فورد كوبولا)، حيث غير هذا الفيلم مفاهيم هذه الحرب، وساهم في خلق موجة من أفلام حرب أمريكا في فيتنام التي تجعل فيها الفيتنامي ضحية وليس وحشا، كما يكشف أيضا عن تجاوزات الجيش الأمريكي في هذه المنطقة، ويعتبر هذا الفيلم إنتاجا كبيرا، ولكنه ليس استهلاكيًا فهو يعبر عن فكرة أصحاب البنوك، وقال (كوبولا) عند بداية التصوير عام 1976 "هذا الفيلم ضد الكذب، إنه يعبر عن الأشياء التي نتذكرها بسبب الحرب، أشياء عن طبيعة البشر، وهو محاولة لفهم الخطوات التي أدت بنا إلى الحرب⁽²³⁾، بمعنى أن هناك أفلام تناولت حرب فيتنام بطريقة مغايرة

للحقيقة، فالسينما الأمريكية تعوّدت على إبراز قوة الأمريكي ونبله، ولم تستطع أو لم ترد تلتويخ صورته في هذه الحرب، لكن ما هو رأي السلطة الأمريكية في هذا الفيلم المتمرد؟.

عند مطالعة البنتاغون سيناريو الفيلم رفض تقديم المساعدة، معتبرا إياه - السيناريو - يمس سمعة الجيش الأمريكي، وتدور أحداث الفيلم حول رحلة نقيب يبحث عن عقيد متوحش، يتصرف بطريقة غير إنسانية، هذا العقيد الذي يتحدث بنفس طريقة راعي البقر، يقول "أحب رائحة النابالم في الصباح، لأنها تشبه رائحة النصر"، وهذا التصريح في حد ذاته يدين ضباط الجيش، ولأن ("كوبولا") لم يصنع فيلما يرضي البنتاغون، رفض هذا الأخير مدّه بالطائرات والدبابات، وفضّل مخرج الفيلم أن يستأجر الأسلحة من الجيش الفيلبيني، ويدفع ثمن حريته نقداً.

تميزت الأعمال المهمة للفترة الثالثة (1986-1993) بالواقعية، ويبقى فيلم "بلاتون" الذي أخرجه (أوليفر ستون) 1986 أبرز هذه الأفلام ويعتبر هذا المخرج من قدامى حرب فيتنام، وحسب رأيه فإن حقيقة هذه الحرب لم تظهر بعد⁽²⁴⁾، فهو يستمد قصصه من أحداث واقعية تظهر معارك الجنود كما صوّرت أفلام تكشف بشاعة الحرب، مثل فيلم "صباح الخير فيتنام - 1987 للمخرج (ليفينسون) "وحدائق الحجارة" (أوليفر ستون) 1988 و Outrages للمخرج (ب - دوبالما) 1989 ، حاول المخرجون قول الحقيقة حول الأحداث ومراراتها، سواء بالنسبة للفيتناميين أو لجنود أمريكا.

أما الفترة الرابعة الممتدة من 1993 إلى يومنا هذا، فقد أصبحت فيها سينما فيتنام مرجعا سينماتوغرافيا، فبعد 29 سنة من إنتاج أول فيلم عن الصراع، برز أخيرا سينمائي أمريكي يهتم بالشعب الفيتنامي في فيلم السماء والأرض سنة 1993، حيث يروي المخرج (أوليفر ستون)، هذه المرة حكاية فيتنامية منذ بداية حرب الهند الصينية إلى غاية وصولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عودتها إلى مسقط رأسها⁽²⁵⁾.

ورغم أن حرب فيتنام تبقى من الماضي، إلا أنها لم تختف من الشاشات، وما تزال السينما الأمريكية تنتج أفلاما عن هذه الحقبة، ولم تستطع هوليوود التخلص من أثار حرب الفيتنام، حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتحوّل أمريكا إلى القوة الأولى في العالم، سجلت حرب الفيتنام ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول: يبرر الحرب ويساعد السلطة ويتغنى ببطولات الأمريكيين.
- الاتجاه الثاني: يدين الحرب دون السلطة والجيش، ويكشف عن الآثار العميقة التي تركتها الحرب على نفسية المجتمع الأمريكي.
- الاتجاه الثالث: يدين السلطة والجيش بصورة صريحة ويتهمها بالفاشية.

وقد تسببت حرب أمريكا في فيتنام بمرور فترة "باردة بين هوليوود وواشنطن.

السينما الأمريكية والحرب الباردة:

أضفت الحرب الباردة جوا خاصا على الإنتاج السينمائي، بعد أن سيطرت على السياسة الدولية والعلاقات الدولية الجيوستراتيجية بين الشرق والغرب منذ 1974 إلى غاية نهاية الاتحاد السوفياتي عام 1991، ولأن المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي لم تكن فقط إيديولوجية عسكرية أو اقتصادية، بل كانت أيضا ثقافية،

حيث عكست السينما هذا الواقع، وقد صوّرت أفلاماً طويلة مختلفة، منها أفلام الجوسسة والخيال العلمي، والمميز في هذه الأفلام التواجد الشيوعي، وأيضا التنديد بالنظام الشمولي، وهناك حوالي ثلاثين فيلماً يمكن تصنيفها كأفلام ضد الشيوعية⁽²⁶⁾.

والملاحظ، عند دراسة أفلام هذه الفترة أن السينما الأمريكية شاركت في المعركة الأيديولوجية ضد المعسكر الشيوعي، وكانت كل الاستوديوهات الكبرى تسعى إلى إنتاج فلم ضد الشيوعية فمشاركة غولدواينماير أنتجت فيلم "Guest Open" للمخرج (فيكتور رسافيل) (1949) وانتجت شركة وارنر فيلم "I wascommust for FBI" للمخرج (غولدن دوغلاس) 1953، أما شركة بارامونت فأنتجت فيلم " mysoon John" للمخرج (بيومارك كاري) سنة 1952.

وإلى جانب هؤلاء المخرجين هناك سينمائيين شاركوا في النضال ضد الشيوعية، من بينهم (ويليام ولمان، سام فولر، هنري أنا واي) ومعظم أفلامهم تصوّر الشيوعية كالمريض، الذي ينتشر كالعدوى في المجتمع الأمريكي، وحسب (باسكال بوشارد)، فإن السيناتور (ماك كارتني) يرى أن كل انتقاد للطريقة الأمريكية للعيش "I? Americainway of life" تعد كتطرف شيوعي⁽²⁷⁾، فالسينما الأمريكية عكست الضغط البسيكولوجي للحرب الباردة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح فيها الشيوعي شرير الأفلام الهوليوودية، وصار الحمر يمثلون أعداء الحضارة الأمريكية⁽²⁸⁾.

ولقد صوّرت هوليوود عدة أفلام، كان أولها "الستار الحديدي" سنة 1948 الذي أخرجه (ويليام ويلمان) وأنتجه (سول سبيجل) لشركة فوكس، وتشاء الصدفة أن يكون كاتب سيناريو الفيلم (ميلتون كريمز)، هو نفسه الذي كتب سيناريو أول فيلم دعائي ضد الألمان، الذي صوّر عام 1939 بعنوان "Aveux d'un espion nazi".

وعرفت فترة الستينات حملة تصدي لكل سينمائي (مخرج، كاتب سيناريو، ممثل) يحمل أفكار شيوعية، أو حتى يتعاطف مع هذه الأفكار، وذلك بتوقيف أعمالهم وإحالتهم على البطالة، مما دفع بالبعض منهم إلى الهجرة إلى أوروبا مثل (جوزيف لويس وجول داسين).

وعلى إثر اجتياح كوريا الشمالية لجارتها الجنوبية سنة 1950 ارتفعت حدة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين ونتج عن هذا الجو المشحون بالكرهية ضد المعسكر الشرقي، أفلاماً ضد الشيوعية، وحتى في أفلام الخيال العلمي أظهر الإنتاج الهوليوودي عداوة للشيوعية بفيلم "Red planet Mars 1952" للمخرج (هاري هورنر) ويصوّر هذا الفيلم كيف أن الشعب الروسي ينتفض ضد حكاه، ليكون هذا الإنتاج بمثابة تحريض هذا الشعب على نظامه، لأحداث الفوضى التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الاتحاد السوفياتي، وتوالت الماكينة الهوليوودية في إنتاج أفلام أكثر أهمية من ناحية الإخراج والدراسة النفسية، تفوقت على نمطية الدعاية⁽²⁹⁾ مثل فيلم "ميناء المخدرات" "Le port de la drogue" للمخرج (سامويل فولر) (1953) و"شياطين المياه المضطربة" " Demons des eaux troubles" (1954) والممر الدموي "l'allée sanglante" (لويليام ولمان) (1955). ووجدت أفلام الجوسسة وسطاً مناسباً للتميز خلال الحرب الباردة، خاصة مع سلسلة جيمس بوند العميل السري 007، الذي يواجه أعداء أمريكا وينتصر عليهم، وروّج هذه الأفلام لأفكار ومفاهيم عن قدرات الغرب. وأجهزته الأمنية وإمكانات الرأسمالية، وهناك مخرجين وممثلين قدبنو شهرتهم الفنية من خلال هذه الأفلام (كجيمس بوند).

والملاحظ، أن العديد من المؤسسات الحكومية المخابراتية الغربية -تصدرها وكالة الاستخبارات المركزية- الأمريكية قد مررت رسائل فكرية وسياسية في إطار الحرب الباردة لإضعاف الجانب الآخر، وقد تطورت الأفلام السياسية الطويلة التي تعالج الأحداث الراهنة منذ فترة الستينيات، مثل فيلم "عاصفة في واشنطن" (1962) للمخرج (أوتو بريمنجر) و"جريمة في الرأس" (1964) لنفس المخرج، وتهتم هذه الأفلام بموضوع السباق نحو التسليح النووي، وخطورة بعض الشخصيات النافذة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمتحكمة في صناعة الأسلحة على السلم العالمي، والخطر الذي تمثله هذه الشخصيات على أمن الولايات المتحدة⁽³⁰⁾.

وإلى جانب تطور أفلام الخيال العلمي والجوسسة والأفلام السياسية تطورت الأفلام الكوميديية أيضا، خلال الحرب الباردة، وإبتداء من الستينات تحررت السينما الأمريكية من قيود الإيديولوجية للفترة السابقة، وبدأت تعبر عن أزمة هوية أمريكا غير الواثقة من نفسها، ولم تعد أفلام هذه الفترة تبالي كثيرا بالاختلاف السياسي بين المعسكرين، وفي سنة 1975 تم حل لجنة الأنشطة المضادة لأمريكا⁽³¹⁾، وعاد بعض المخرجين وكتاب السيناريو للعمل في هوليوود، بعد أن أبعادوا بسبب توجهاتهم السياسية، وظهر نوع من التحرر في تناول القضايا الحساسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كإدانة البنتاغون في حرب فيتنام، وإدانة تجاوزات الماكرتية بذريعة حرية التعبير.

وفي عهد حكم الرئيس رونالد ريغان ازدهر إنتاج أفلام مضادة للشيوعية، مثل سلسلة رامبو مع الممثل (سلفستر ستالون) 1982-1986-1988 و2008 الذي يواجه الفيتناميين، ثم السوفيات في أفغانستان، وقد لعبت هذه الأفلام دورا فعالا في تشكيل عقلية الشعوب تجاه السياسة الأمريكية، والحلم الأمريكي عبر القارات الست، حيث تظهر هذه الأفلام الإرهاب العالمي للمعسكر السوفياتي، كما تمجد الجيش الأمريكي بوضوح في رد فعل على الهزيمة التي تلقاها هذا الجيش في فيتنام، وهي محاولة من البنتاغون للتعاون مع هوليوود لتجميل صورة المؤسسة العسكرية⁽³²⁾ وإعادة الاعتبار لها، بعد سلسلة من الأفلام التي قامت بإدانتها في حرب الفيتنام.

ومع زوال المعسكر الشيوعي سنة 1989، فإن مصدر إبداع هذا النوع من الأفلام غاب عن الساحة فترة طويلة، إلى أن كشفت واشنطن في ضجة إعلامية عن شبكة تجسس تعمل لصالح موسكو، على طريقة الخلايا النائمة ويحدد (إبراهيم العريس) بأن سينما التجسس هي في غالب الأحيان سينما سياسية، ولا سيما فيما يتعلق بالصراعات الكبرى التي عرفها القرن العشرين بين النازية والعالمين الاشتراكي والغربي، ثم بين المعسكرين الشرقي (الاتحاد السوفياتي وتوابعه) والمعسكر الغربي في مرحلة لاحقة، وبعد ذلك بين العالم والإرهاب، مرورا بالحروب الكثيرة التي كان جانبها الاستخباراتي يضاها في أهميته جانبها العسكري⁽³³⁾ رغم انتهاء الحرب الباردة بمفهومها القديم، بمعنى صراع ما يعرف بالمعسكر الشرقي والغربي فإن مواضيع التجسس ما تزال تصنع الحدث في السينما، حيث تعود ثانية إلى الشاشة في فيلم أمريكي حصد النجاح تجاريا لأسباب عديدة، منها أن عرض الفيلم جاء توافقا مع أصداء أحداث سياسية ملفتة للنظر جدا، وهي كشف الولايات المتحدة عن خلايا الجوسسة الروسية النائمة في سنة 2010، ويشير الفيلم ببساطة إلى كون الولايات المتحدة ماتزال تخشى من القوة الاقتصادية والسياسية لدولة مثل روسيا، والفيلم المعني هو "سالت" من إنتاج 2010 لشركة كولومبيا، وهي واحدة من أكبر شركات الإنتاج الأمريكية المقربة للأوساط الرسمية الأمريكية.

والملفت للانتباه، هو عنوان الفيلم، فهو يحيل تلقائياً إلى اتفاقيات سالت (S.A.L.T) للحد من الأسلحة النووية، حيث وقعت سالت الأولى عام 1972، وسالت الثانية 1979، بين قطبي الصراع اللذين تدار باسمهما وأفكارهما قنوات الحرب الباردة (القطبيين الأمريكي والسوفياتي)⁽³⁴⁾.

واندلعت حر بالخليج الثانية التي شنت فيها قوات التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هجمات عنيفة لإخراج القوات العراقية من الكويت كان من الصعب أن تكون تلك الحرب صالحة لمادة سينمائية بالنسبة للمراقبين كانت حرب بدون وجه، حرب شاشات تلفزيونية، من الصعب العثور فيها على جوانب درامية إنسانية، والحال أن هذه الجوانب كانت تمثل دائماً عنصراً أساسياً في تلك السلسلة الطويلة من أفلام الحروب، والتي من دونها يصعب على الفيلم الحربي أن يكون مقنعاً أو مسلياً أو مؤثراً⁽³⁵⁾، غير أنه ما إن مضت سنوات قليلة على تلك الحرب حتى تمكن المخرج الأمريكي (إدارد زويكسنة) (1996)، من إخراج فيلم "تحت تجربة النار" "A l'épreuve du feu". كما صور المخرج (راسل تايلور) فيلم "الملوك الثلاثة" عام 1999 الذي لقي استحساناً جماهيرياً لما يحمله من معاني سامية ضد الظلم، ومن سنة 2001 إلى 2014 تم حصر أكثر من ستين فيلماً يتناول حرب الخليج.

وبالموازاة مع منطقة الخليج، تعتبر إفريقيا ساحة أخرى لعدة حروب مختلفة، أهلية، وعسكرية، ودينية، وتحريرية، أو إثنية – عرقية، ومن الصعب تحديد هوية المستفيدين من المواجهات، وتواصل هذه الحروب حصد أرواح العديد من الأفارقة، وهو الشيء الذي حرك الماكينة الهوليدوية في السنوات الأخيرة لإنجاز أفلام عن الحروب الإفريقية، مثل فيلم "لورد الحرب" "Lord of the war" للمخرج (أندرو نيكول) (2005) وفيلم "سقوط الصقر الأسود" "la chute du faucon noir" للمخرج (ريدلي سكوت) (2001)، وفيلم "دموع الشمس" "les larmes du soleil" للمخرج (أنطوان فوكو) (2003).

وتتنوع مضامين هذه الأفلام حول تجارة الأسلحة، وإنقاذ جنود أمريكيين من مليشيات خطيرة، وشهدت سنة 2007 مع تازم الوضع في السودان إخراج ستة أفلام أمريكية عن الحرب الأهلية في دارفور، منها فيلم "دارفور: رمال ودموع" "Darfour du sable et des larmes" للمخرج (بول فريدمان) وفيلم "الشيطان وصل على الحصان" "le diable est arrivé à chevI" للمخرج (ريكي ستارن)، كما أنتجت هوليوود فيلماً آخر عن حرب سيراليون عام 2006 يحمل عنوان "بلود دايمون" "Blood Diamond" للمخرج (إدوارد زويك)⁽³⁶⁾، وفي سنة 1994 أدت الحرب الأهلية في رواندا بالهوتو إلى ارتكاب مجازر في حق 800 ألف توتسي أمام أعين المجتمع، دون تدخل الأمم المتحدة لوقف الإبادة، وقد طرحت السينما هذه القضية بعدة أفلام تم إنتاجها في أمريكا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وبلجيكا وكندا.

وبالمحصلة، فإن السينما العالمية والأمريكية -بصفة خاصة- وظفت الكاميرا لرصد جميع الحروب والأزمات، التي حدثت قبل وبعد اختراع السينما، لتكون الحرب مادة دسمة عبر شاشات العالم، وفي أمريكا كل المخرجين صوروا على الأقل فيلماً واحداً في حياتهم⁽³⁷⁾، كون هذه الأفلام مستمرة ودائمة بديمومة واستمرار الحروب في العالم، فالأحداث السياسية مستمرة كذلك، وكل حدث له ضحاياه وفيه مؤيد ومعارض، وهؤلاء جميعاً

يمكن ضمان جذبهم للسينما عندما يتم تقديم الحدث لهم عبر فيلم، أضف إلى ذلك جذب الآخرين الذين سمعوا عن الحدث ويريدون رؤيته عبر السينما⁽³⁸⁾، بمعنى أن هذا النوع من الأفلام يبقى دائما في الواجهة، عكس الأشكال الإنتاجية الأخرى التي تظهر كموجات مثل أفلام الرعب، وأفلام الخيال العلمي وأفلام تاريخية وأفلام رعاة البقر.... إلخ ويكون مصير غالبيتها الفشل والنسيان، وهو ما يدعو إلى تثبيت ظاهرة إرتباط السينما بالحروب وإستمرارها، وتأكيد توظيفها في خدمة السياسة.

الهوامش:

- (¹) Revue cinéma 72 (Auteur), Le cinéma et la guerre, Fédération Française des ciné clubs, N°162 Paris, Janvier 72.P.66.
- (²) إبراهيم العريس، السينما التاريخ العالم، قراءة في العلاقة بين الفن السابع والواقع السياسي والاجتماعي، منشورات وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للسينما، دمشق 2008 ص. 20.
- (³) Joseph Daniel, guerre et cinéma, cahiers de la fondation des sciences politiques, Paris 1972,P.26.
- (⁴) ibid.
- (⁵) Michel Viotte, La guerre d'Hollywood 1939-1945, Edition de la Marliniere, Paris 2013.
- (⁶) Ibid.
- (⁷) Marion Miclet, La deuxième guerre mondiale dans le cinéma Hollywoodien des années 1940, l'Europe comme model pour l'Amérique, Université Lyon, 2007. P7.
- (⁸) Ibid.
- (⁹) Doherty Ihimas, Projections of War, Hollywood, American culture and World War II, Colombia University, Press 1993, P4.
- (¹⁰) Benzet Erwan, Courmont Bart Hélémy, Washington et Hollywood «L'arme fatal» Revue Internationale et stratégique 3/2004 N°55, P19-16.
- (¹¹) Ibid.
- (¹²) Miclet Marion OP.CIT, P57.
- (¹³) Ibid. 56.
- (¹⁴) Ibid. P 57.
- (¹⁵) Joakin Phoenix www.startimes.com. السينما والحرب علاقة لن تنتهي.
- (¹⁶) Christopher Colier, Esabell Denervand, julie lasne, Armelle legoff, Cinema et propagande aux Etats uni, infroguerre, Novembre 2005 P11.
- (¹⁷) Mécanique filmique, Blogstop.com. Septembre 2006- la guerre du Viêtنام dans le cinéma américain.
- (¹⁸) أخبار الخليج 16 نوفمبر 2013 العدد 13021.
- (¹⁹) Mécanique filmique OP.cit
- (²⁰) Jean Michel valantin, Hollywood, le Pentagone et le monde, les trois acteurs de la stratégie mondiale, nouvelle édition- édition autrement frontières, Paris 2010, P330.
- (²¹) الشاشتان العدد 29 ديسمبر 1980، مجلة شهرية تصدر عن الإذاعة والتلفزيون الجزائري ص 12.
- (²²) المرجع نفسه، ص 12.
- (²³) المرجع نفسه، ص 15.
- (²⁴) Mécanique filmique OP.cit.
- (²⁵) Ibid.
- (²⁶) cycle de projection : L'écran atomique : Le cinéma de guerre froide ; Paris, 2 Mai 2011- guerre Froide Hypothèses.org 1003.
- (²⁷) Pascal Bouchard, La guerre froide au cinéma. www.youscrbe.com
- (²⁸) Dossier guerre froide et peril rouge sur Hollywood, TrtilloFils. Tortilopolis.org.
- (²⁹) Ibid.
- (³⁰) Pascal Bouchard OP.cit.
- (³¹) Ibid.

(³²) شيماء محمد، السينما الأمريكية مصنع الإرهاب، 11 sep 2013. www.vetogate.com
(³³) يوسف أبو الفور، عودة الحرب الباردة إلى صالات السينما، صحيفة المدى البغدادية العدد 2018، 2011/1/20.
(³⁴) المرجع السابق.
(³⁵) إبراهيم العريسي مرجع سبق ذكره.

(³⁶) www.centrafric.fr.list film

(³⁷) encyclopédie Alpha P 211.

(³⁸) عبد الرحمن حمادي، مآزق السينما السياحية في التسعينيات مجلة الرافد، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة ص 28.

Entre lutte et prévention du terrorisme : quelle priorité pour l'Afrique

Dr Nardjes FLICI
Maitre de conférences B (Enssp).

Introduction :

Lors de son apparition, la notion de terrorisme était étroitement liée aux assassinats politiques, puis aux actes commis durant les différentes guerres de révolutions. Depuis, les actes terroristes ont évolués, dans leurs buts, leurs pratiques et leurs dimensions. Suite aux attaques du 11 septembre 2001, le phénomène du terrorisme est devenu une menace pour la paix et la sécurité internationale. Il est banni, condamné, et ont lui déclara la guerre. La mutation du terrorisme, passant d'un statut à un autre, de l'arme du faible à un moyen de pression comme un autre, s'est propagé de manière ahurissante. Autant complexe que contingent, ses pratiques sont inconstantes et son champ d'action est, depuis, indéfini par son internationalisation.

Cette nouvelle réalité contraint la communauté internationale à focalisé toute son attention et ses efforts autour de cette question. La lutte et la prévention des actes terroristes sont aux cœurs des débats. À la recherche d'une stratégie mondiale de prévention et de lutte contre le terrorisme, États et organisations nationales, régionales ou internationales, sont dépassés par les événements et la complexité de l'enjeu. La matrice est de taille. Les dés sont jetés mais concrètement, rien ne se fait sur le terrain. Ainsi, Donner un aperçu bref ou complet de l'arsenal des conventions et des traités de lutte et de préventions du terrorisme a un niveau international, Africain ou autre ; ne fera nullement avancé les choses, car toutes ces initiatives ont échoué dans leur mission. Preuve en est que le terrorisme est toujours au cœur des événements.

Obsédé par des priorités qui ne sont plus à l'ordre du jour, telle que la nécessité de s'entendre sur une définition internationale uniforme du terrorisme; spécialistes, chercheurs et politiques se noient dans un océan de recommandations tout aussi pertinentes les une que les autres. Hors, le problème réside dans la faisabilité et la mise en œuvre de ces instruments, tous liés les un aux autres, telle une toile d'araignée. Les dispositifs de lutte et de prévention du terrorisme se parachèvent et paraissent indissociables.

Toutefois, si l'on veut créer un mécanisme efficace avec une faisabilité rationnelle, ce cocktail de dispositifs devrait être simplifié. Lister toutes les recommandations existantes par ordre de priorité. Le tout est de trouver comment classer toutes ces données. Faut-il, dans un premier temps, donner la priorité aux initiatives nationales, régionales ou internationales. Faut-il favoriser le développement socio-économique, la stabilité et la sécurité nationale, la paix et la sécurité internationale ou l'instauration de la démocratie et de l'État de droit. Doit-on tout focaliser sur la lutte contre le terrorisme ou alors prendre simultanément en charge les trafiques de tous genre, tels que le banditisme et le crime organiser comme éléments de prévention du terrorisme. La juxtaposition de tous ces impératifs ne fait, comme on le voit, que ralentir, voire freiner, en l'absence de leur hiérarchisation par ordre de priorités, le processus d'une lutte efficace contre le terrorisme.

Chaque pays, Africain ou autre, à des spécificités propres à lui. Le continent noir n'est pas entièrement victime d'actes terroristes et tous les pays africains n'hébergent pas des groupes terroristes. Chaque pays est différent, de part sa nation, ses richesses, sa ou ses religions, son régime politique, son système socio-économiques...etc. Par conséquent, les failles et les problèmes auxquels font face les différents pays divergent. Ainsi, il serait plus efficace et rentable de traiter et de mettre au point des stratégies de lutte et de prévention du terrorisme de cas par cas. Le fait est que le terrorisme à plusieurs formes et différents types. Cela consolide adroitement la thèse du cas par cas, car chaque type de terrorisme à ses propres méthodes et ses propres revendications, qui à leur tour sont étroitement liée à l'espace qu'il occupe. Des stratégies adaptées à chaque pays, prenant en considérations leurs propres disparités seraient plus perspicaces et peuvent donner, à terme, des résultats plutôt satisfaisants, à condition de donner l'ultime priorité à une lutte armée fondée sur une stratégie militaire spécifique à chaque type

Dr Nardjes FLICI

de terrorisme, en donnant, dans ce sens, la priorité à une lutte à un niveau national, au lieu de se munir d'un arsenal de recommandations applicables à la communauté mondiale, à un niveau internationale. Une approche théoriquement pertinente mais difficilement réalisable.

I. Composantes d'un fléau planétaire :

Phénomène complexe au sein des différentes manifestations de la criminalité internationale, le terrorisme peut être étudié depuis différents points de vue, à la fois politique, sociologique, historique ou juridique. Quelle que soit l'approche privilégiée, le problème de sa définition est, et demeure la pierre d'achoppement des études sur le sujet¹. S'entêter à vouloir présenter une définition rationnelle au terrorisme revête de la prétention. Il semblerait que cette notion soit au centre des débats les plus controversés sur la scène internationale. Une notion qui désigne des phénomènes divers et complexes qui font souvent l'objet d'appréciations subjectives. Il faut se faire une raison. L'impossibilité de trouver une définition universelle uniforme et légale du terrorisme est avérée. Toutes les initiatives et efforts dans ce sens n'ont abouti à aucun résultat. Certains n'ont d'ailleurs pas hésité à comparer la recherche d'une pareille définition à la quête du saint-Graal².

Une telle définition aurait, peut être, fait avancer ou accélérer les choses en matière de lutte et de prévention du terrorisme. Le tout est de se rendre à l'évidence du non lieu de cet acharnement. A quoi sert, de nos jours, le consensus international autour de la définition de la guerre, qui se trouve, depuis quelques années, dépourvue de tout sens, dès lors qu'elle a été déclarée contre le terrorisme. A quoi servent les définitions de la démocratie, de l'État de droit, des droits de l'homme, alors que ces concepts, dont la plupart ne font pas l'objet d'une définition universelle et uniforme, sont bafoués, de plus en plus, dans leurs principes et leurs applications. Se contenter de cerner les composantes du terrorisme, et donc d'incriminer les actes qui sont de son ressort, dont la majorité est déjà cataloguée, suffit à lancer la machine et à entamé une lutte efficace contre le terrorisme. Surtout que, certains considèrent que, si le terrorisme est un problème sérieux, il n'est pas une notion juridiquement utile³.

De nos jours, le terrorisme moderne a différentes sources de financement ou d'auto-financement, il a les moyens –matériels- de sa politique. Pour qualifier un groupe, un mouvement ou même une personne de terroriste, et les condamner pour des actes de terrorismes, trois composantes s'imposent. On distingue, tout d'abord, les organisations terroristes selon leur mobile principal. Tandis que le terrorisme idéologique se voit disparaître, petit à petit, depuis la chute du communisme ; le terrorisme politique lui, perdure à travers les âges. Mais c'est le terrorisme religieux qui est au centre de la polémique que connaît le monde d'aujourd'hui, sa renaissance date du 11 septembre 2001.

Même s'il a des décennies d'existence, c'est son internalisation, lors des attaques du world trade center et du Pentagone, qui est à l'origine d'une nouvelle notion. C'est l'hyper-terrorisme, qui a relancé les débats autour de la nécessité de combattre ce fléau, en le mettant au cœur de l'actualité internationale et des priorités de la communauté mondiale. Le recours aux armes et à la violence, est la seconde composante qui distingue les organisations terroristes des autres groupes disons d'oppositions. Il est ici question des méthodes utilisées par les terroristes pour atteindre leurs objectifs ou se faire entendre, à condition que le mobile y soit. Il est, ainsi, inconcevable de qualifier des manifestants pacifistes qui ont des revendications politiques ou religieuses de terroristes. Aussi, il faut dépasser tout amalgame avec les mouvements de libération nationale, qui pour défendre leur cause, à mobile politique, ont recours aux armes. Cette distinction a fait consensus au niveau de toutes les instances internationale, et ce, pour la légitimité de leur cause qui rentre dans le cadre du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. Exécutions, meurtres, attentats à la bombe, kamikazes, détournements d'avion et captures d'otages, sont les moyens les plus utilisés par les terroristes.

Enfin, la dernière composante, qui est la plus abject, réside dans la distinction entre civils et militaires. Le terrorisme n'en fait aucune. Il serait, à ce sujet, plutôt ingénieux d'opter pour l'application du Droit humanitaire internationale et de l'introduire pour en faire le pilier de la lutte contre le terrorisme. Une application conforme dans ses principes et pratiques aux lois qui régissent en temps de guerre ou de conflits armés. Dans les quatre Conventions de Genève de 1949, les règles existantes pour la protection du personnel militaire blessé et malade sur terre et sur mer, ainsi que pour les prisonniers de guerre, ont été améliorés et regroupées dans une seule Convention. La protection des civils lors d'un conflit armé est pour la première fois prévue dans une quatrième Convention de Genève. En particulier, la troisième et la quatrième Conventions contiennent des garanties des droits humains détaillées au profit des prisonniers de guerre et de la population civile. Avec l'exception de l'article 3 commun aux quatre Conventions, qui revient sur les droits –fondamentaux- de l'homme, les Conventions de Genève s'appliquent seulement lors d'un conflit armé international.⁴ Comme la notion d'un conflit armé après la seconde Guerre mondiale ne correspondait plus à une guerre classique entre deux ou plusieurs États, une adaptation des Conventions de Genève était nécessaire: en 1977, deux Protocoles

additionnels qui complètent les Conventions de Genève ont été adoptés. Le premier Protocole additionnel élargi la notion du conflit armé en incluant les conflits armés dans lesquels les peuples luttent contre la domination coloniale et l'occupation étrangère et contre les régimes racistes dans l'exercice du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes (art.1 al. 4). Dans le deuxième Protocole additionnel, il s'agit de la protection des droits humains les plus importants lors des conflits armés non internationaux. Ce deuxième Protocole élargit les garanties minimales des droits fondamentaux qui sont déjà contenus dans l'art. 3 communs aux quatre Conventions de Genève, aux conflits armés internes. Il concerne exclusivement la protection des personnes privées (art. 2). Un troisième Protocole additionnel aux quatre Conventions de Genève a été adopté en décembre 2005. Ce protocole établit un emblème additionnel communément appelé le cristal rouge. Les sociétés nationales des Hautes Parties contractantes pourront utiliser ce nouvel emblème à la place de la Croix-Rouge ou du Croissant-rouge⁵.

Cette approche, qui pourrait faire du droit international humanitaire le pilier de la lutte armée contre le terrorisme, risque d'être lourdement contestée car le terrorisme se refuse, quant à la nature de sa cible, de distinguer entre civils et militaires, entre combattants et non-combattants. Il raisonne selon une logique totalisante, qui considère l'ensemble de la société ou du groupe adverses comme un ennemi, hommes, femmes et enfants confondus. Il frappe de moins en moins sélectivement et de plus en plus en masse⁶. Les États ne doivent cependant pas jouer le jeu en déniaient se soumettre au droit humanitaire international sous prétexte que l'ennemi s'y refuse, sinon, qu'elle serait la différence entre eux et les terroristes contre lesquels ils luttent farouchement. Un préjudice qu'on pourrait soumettre à la notion de terrorisme d'État. On est plus devant ce mode d'action mineur qui est parfois classé avec la guérilla dans la rubrique des conflits de basse intensité, pratiqué par un petit nombre de personnes, usant d'armes légères et faisant en général peu de victime. Le terrorisme n'a rien de commun avec la guerre classique, mais il en va de l'intégrité des nations de ne pas se laisser dépasser par les événements, car, contrairement aux terroristes, le rôle de l'État est de protéger sa population civile, d'autant plus qu'une campagne nationale soit-elle ou internationale de lutte contre le terrorisme ne saurait justifier de graves violations du droit humanitaire internationale et des droits de l'homme.

II. Pour une stratégie dissociant la lutte de la prévention du terrorisme en Afrique :

Ceux sont les attentats du world trade center, un fameux 11 septembre 2001, qui ont mis la chasse aux terroristes en haut de l'affiche. Les États-Unis déclaraient la guerre au terrorisme et le monde entier est en alerte, ébranlé par de nouvelles stratégies qui vont à l'encontre des notions de droit et de justice internationale tant chéries par les occidentaux. Ainsi, l'Amérique de G.W. Bush a ouvert la chasse aux sorcières. Depuis, le sort des États souffrants d'actes terroristes relève de la sécurité autant nationale qu'internationale. La doctrine Bush a donné un élan international à la lutte contre le terrorisme. Il était alors question de lutte contre le terrorisme. D'éradication du terrorisme. De guerre contre le terrorisme. La guerre du bien contre le mal. La diabolisation du terrorisme, à juste titre d'ailleurs, était la nouvelle stratégie des États-Unis dans la lutte contre le terrorisme.

Dr Nardjes FLICI

Comprenant un large éventail d'initiatives allant du renforcement des capacités nationales de lutte contre les menaces terroristes à une meilleure coordination des activités antiterroristes du système des Nations Unies, l'Assemblée générale a adopté, en septembre 2006, la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU, qui a marqué une évolution importante dans la lutte contre le terrorisme au niveau mondial⁷. Le soutien à l'action engagée par l'ONU contre le terrorisme s'étend désormais à l'ensemble des États Membres. L'Assemblée générale a aussi élargi à cette occasion ce cadre pour y inclure non seulement des mesures de répression et de sécurité plus dures, mais également des dispositions destinées à traiter les conditions sociales, économiques et politiques sous-jacentes qui ont favorisé la propagation du terrorisme⁸. C'est en fonction de ces considérations que les spécialistes ont accueilli favorablement la décision du président américain Barack Obama d'abandonner le discours du gouvernement précédent. Ce changement favorise selon eux un climat international plus adapté à la perspective de l'ONU⁹.

Le Conseil de sécurité a condamné à maintes reprises les attentats terroristes et mis sur pied plusieurs organismes subsidiaires pour élaborer des stratégies et des mécanismes visant à lutter et à prévenir le terrorisme, dont le Comité contre le terrorisme et sa Direction exécutive. L'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime et divers autres bureaux et organismes des Nations Unies s'occupent également des différents aspects de cette

question. L'Équipe spéciale de lutte contre le terrorisme, établie en 2005 pour coordonner ces activités, comprend à présent 25 entités des Nations Unies associées à Interpol, l'organisation internationale de police criminelle. Tout en reconnaissant que c'est aux États Membres qu'il incombe principalement de protéger leurs citoyens, cette stratégie souligne aussi le rôle du système des Nations Unies, des organisations régionales (comme l'Union africaine) et des organisations de la société civile.¹⁰ Cette stratégie repose sur quatre piliers:

- La lutte contre les facteurs qui favorisent la propagation du terrorisme, notamment par le biais de la résolution et de la prévention des conflits, la promotion du dialogue entre les religions et les différents groupes culturels, la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le développement, la lutte contre l'exclusion sociale et le soutien à une bonne gouvernance
- La prévention du terrorisme et la lutte contre le terrorisme
- Le renforcement des moyens dont disposent les États pour prévenir et lutter contre le terrorisme et du rôle de l'ONU dans ce domaine
- La protection des droits de l'homme et de l'état de droit comme bases fondamentales de la lutte antiterroriste¹¹.

Au niveau continental africain, deux instruments majeurs ont été adoptés par l'Union Africaine, représentant le principal système juridique régional qui s'applique aux États d'Afrique Sub-saharienne en matière de lutte contre le terrorisme. Il est question de la convention de l'OUA sur la prévention et la lutte contre le terrorisme (ou convention d'Alger)¹² et son protocole additionnel. Le projet de Protocole, lancé le 17 octobre 2001 lors du Sommet de Dakar, visait l'établissement d'un -Mécanisme pour la lutte contre le terrorisme-, car la Convention d'Alger n'en prévoit aucun. Le projet a finalement été adopté comme Protocole additionnel à la convention de l'OUA sur la prévention et la lutte contre le terrorisme par la conférence de l'Union africaine lors de sa troisième session ordinaire, qui s'est tenue du 6 au 8 juillet 2004 à Addis-Abeba en Éthiopie.

Certains pays africains, tels les Comores, Djibouti, la Mauritanie, le Soudan et la Somalie, sont membres de la Ligue des États Arabes et de l'Organisation des États Islamiques qui ont respectivement adoptés la Convention Arabe sur la suppression du terrorisme¹³ et la Convention de l'Organisation de la conférence islamique sur la lutte contre le terrorisme international¹⁴. Il existe aussi d'autres instruments juridiques sous-régionaux de lutte contre le terrorisme. Les États de la Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale (CEMAC) ont adopté à Libreville (Gabon) le 27 Mai 2004 un règlement¹⁵ portant adoption de la Convention relative à la lutte contre le terrorisme en Afrique centrale¹⁶. L'Union économique et monétaire ouest-africaine (UEMOA) a

également adopté des textes sur le financement du terrorisme¹⁷. L'Afrique ne manque certainement pas de bases juridiques pour prendre des mesures des plus contraignantes de lutte contre le terrorisme, mais la mobilisation contre ce phénomène appelant à des réactions concertées et concrètes, tarde à voir le jour (...). Il est donc difficile de parler d'une véritable initiative africaine en ce qui concerne la lutte contre le terrorisme¹⁸.

On parle aujourd'hui de l'importance de la prévention du terrorisme, parfois même au détriment de la lutte contre le terrorisme. Le nouvel espace ouvert par l'évolution récente de certaines grandes puissances y est pour beaucoup. Ceci dit, la lutte et la prévention du terrorisme représente deux concepts différents. Ayant, l'un comme l'autre, la même finalité, assuré la paix et la stabilité autant nationale, régionale qu'internationale, il est cependant critique de perdre le cap en s'entêtant à vouloir tout résoudre d'une pierre deux coups. Diabolisé, réprimé et éradiqué le terrorisme est le meilleur moyen de prévenir la réapparition de ce fléau. Démantelé un réseau terroriste, au niveau national ou international, peut servir de leçon aux pulsions meurtrières d'éventuels initiés. La lutte contre le terrorisme est, des lors, la pierre angulaire de sa prévention.

En vue de la nouvelle donne internationale, nul n'est à l'abri d'actes terroristes, en particulier les États limitrophes aux zones géographiques où le terrorisme prolifère. Le terrorisme étant farouchement combattue et éventuellement éradiqué, les membres de ces groupes ou organisations, peuvent chercher à quitter le territoire, pour sauver leurs vies, tout en continuant leurs activités de/à l'étranger. Le cas de l'Algérie en est le parfait exemple.

Dans un pays ravagé par le terrorisme, il est cependant critique de vouloir acheter la paix sociale si l'État n'en a pas les moyens, d'ailleurs, aucun État ne les a, au risque de se voir confronter à un chantage déplorable. Le désespoir des citoyens ou leurs pragmatismes, peuvent les mener à menacer leurs autorités de rejoindre les maquis s'ils ne bénéficient pas des avantages sociaux-économiques attribués, ou non, aux uns et aux autres.

C'est une arme à double tranchant. La prévention du terrorisme, dans un contexte de lutte contre ce fléau, sans chercher à la dénigrer ou à discréditer son importance, vise particulièrement, dans les termes les plus lestes, à monnayer la paix sociale. Une précision est néanmoins de taille en ce qui concerne le domaine de la prévention du terrorisme. La prévention sécuritaire et militaire étant une partie prenante de la lutte contre le terrorisme, est plutôt considérée comme un moyen de le combattre. Ainsi, l'amalgame se nourrit du sens donné à la prévention et à ses différents niveaux. Prévenir des attaques terroristes par voies maritimes et aériennes est, à titre d'exemple, un élément essentiel de la lutte contre le terrorisme. Le développement socio-économique, culturel ou politique, est quant à lui, au cœur des différentes stratégies de prévention du terrorisme. Un développement dépourvu de son sens en Afrique, car dans ce continent, les stratégies de développement sont, à tous les niveaux, exportées voire parachutées par les pays occidentaux, selon leur propres conceptions. Ce qui explique leur inefficacité persistante.

L'imminence du danger n'étant pas la même, les stratégies à suivre ne devraient pas l'être non plus. Les pays touchés par le terrorisme sont concernés par la lutte contre ce fléau, quant aux pays, en particulier limitrophes, qui risquent une contagion, cela sont plutôt concernés par l'élaboration de stratégies de prévention du terrorisme, et ce, à tous les niveaux, socio-économiques, culturelles, religieux, mais surtout au niveau de la protection des frontières. Suivant cette réalité, il serait judicieux voire ingénieux de dissocier la lutte contre le terrorisme de la prévention du terrorisme, en s'appuyant, particulièrement, sur des stratégies sur-mesure accommodées à chaque cas. Revenir vers la lutte armée est le seul moyen d'éradiquer le terrorisme, une fois les États sécurisés, le reste suivra.

Le bémol d'une entreprise parallèle de la lutte et de la prévention du terrorisme réside dans le risque, c'est d'ailleurs le cas aujourd'hui, de voir les États et les organisations autant régionales qu'internationales noyer dans des perspectives et des recommandations difficilement applicables, créant ainsi une confusion générale. Courir plusieurs lièvres à la fois n'a jamais rien véhiculé.

Dr Nardjes FLICI

Reste à noter que la priorité des États victimes de présence terroriste est à son éradication. L'engouement des États-Unis après le 11 septembre 2001, qui a mené à une guerre contre le terrorisme, n'a pas produit le résultat escompté. Bien au contraire, elle a contribué à augmenter l'attractivité du terrorisme. Cela ne signifie pas que la lutte armée contre le terrorisme n'est pas la réponse adéquate. L'offensive américaine a échoué à cause de sa précipitation. Il fallait bombarder, tuer, civils ou terroristes sans distinction, pour venger l'Amérique. Une stratégie en bonne et due forme manquée aux commandos américains sur le terrain. La lutte contre le terrorisme nécessite, certes, une logistique et un équipement militaire de pointe, mais ceux sont les renseignements et l'information qui déterminent l'issue du combat. Voilà l'approche que devraient entreprendre les pays africains dans leur lutte contre le terrorisme. Une approche offensive, sans pour autant procéder à un nettoyage à l'aveuglette.

III. Qu'elles priorités pour l'Afrique ?

La lutte contre le terrorisme est donc le meilleur moyen de sa prévention. Il faudrait, dès lors, penser à lui donner la priorité stratégique. La lutte contre le terrorisme est nécessairement accompagnée de dispositifs juridiques étoffés. Ces dispositifs peuvent présenter une plate forme idéale à la prévention du terrorisme. Le cadre législatif et réglementaire des pays, dans leur lutte contre le terrorisme, doit être progressivement amélioré et adapté pour mieux prendre en charge l'évolution des activités terroristes et éventuellement leur nature transnationale.

L'Algérie est l'un des rares pays à avoir mis en place, dès l'apparition du terroriste sur son territoire, un tel dispositif juridique. Dès 1992, le Haut Comité d'État, mis en place à la suite de l'interruption du processus électoral, a établi – dans une période où les institutions issues de la représentation nationale sont suspendues – une législation anti-terroriste particulièrement rigoureuse¹⁹, dont les dispositions seront largement reprises et complétées par les ordonnances 95-10 et 95-11 du 25 février 1995, portant réforme du Code pénal et du Code de procédure pénale. Le législateur algérien n'est cependant pas resté inactif après le 11 septembre, complétant le cadre législatif de la lutte contre le terrorisme par une loi 05-01 du 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme²⁰.

De part son expérience, l'Algérie peut transmettre son savoir faire en matière de législation anti-terroriste aux autres États Africains, mais ces derniers seront dans l'obligation de développer leurs propres législations, adaptées à leurs systèmes politiques ainsi qu'aux menaces auxquels ils font face. Le vrai problème qui se pose, dans un cadre plus large de la lutte contre le terrorisme, à un niveau régional ou international, est le manque d'harmonisation dans la législation entre les pays. Cette harmonisation ne semble cependant pas vitale, dans un premier temps, à la lutte contre le terrorisme à un niveau national. Reste qu'une harmonisation de certaines réformes ainsi que des conventions, bilatérales soient-elles, régionales ou internationales, sont indispensables à cette lutte.

Le droit de poursuite, qui relève, de part ses implications, plus d'un cadre de coopération et de coordination en est un exemple de taille. Par le passé, l'État malien, qui maintient une certaine ambiguïté sur la question, a certes permis à la Mauritanie de mener des opérations sur son territoire, mais en général, le droit de poursuite manque de clarté et d'uniformité parmi les États sahéliens. L'Algérie, quant à elle, s'oppose au droit de poursuite transfrontalier, alors que la Mauritanie, elle, l'a exercé sans même en informer ses voisins. Ainsi, Aqmi exploite cette situation floue en opérant dans les régions frontalières pour mener ou planifier des attaques dans un État avant de prendre la fuite dans un autre²¹.

Les lois ainsi que les traités concernant l'extradition des personnes recherchées pour terrorisme, elles, sont à revoir. Le droit international ne fait pas obligation aux États de remettre les criminels par voie d'extradition. C'est pourquoi, en pratique, cette remise des criminels est assurée au moyen d'accords d'extradition entre les États. Ces accords peuvent être bilatéraux ou multilatéraux. Dans un cadre de protection des droits de l'homme, les personnes accusées de terrorismes ne sont généralement pas concernées par les lois et les traités d'extraditions.

Ainsi, toute expulsion ayant pour objectif une extradition est considérée comme une -extradition déguisée²²- et reconnue universellement comme contraire à la loi. En pratique la législation en matière d'extradition ne concerne pas les personnes ayant commis des délits politiques²³.

Ne pouvant pas être mis en marge de toute initiative de lutte contre le terrorisme, les législateurs doivent aussi se pencher sur les questions de la prolifération et de la circulation des armes, du blanchiment d'agent et du gel des avoirs, afin de compléter le cadre législatif indispensable à la lutte contre le terrorisme. Pour les besoins d'une lutte efficace contre le terrorisme, une armada de réformes législatives nationales s'impose, alors qu'au niveau international, la communauté internationale a élaboré, depuis 1963, 13 instruments juridiques Universels et trois amendements pour prévenir les actes terroristes²⁴.

S'en suit qu'une approche militaire et sécuritaire doit être établie. La lutte contre le terrorisme doit se focaliser sur une approche purement sécuritaire. Ceci dit, un équipement militaire et un personnel sécuritaire opérant et bien entraîné, ne sont efficaces que si un service de renseignement et d'information qualifié est mis en place. Côté pratique, des opérations conjointes de police et de force de défense, actionnées par des services spéciaux de renseignements²⁵, peuvent être au cœur d'un concept opérationnel actif pour assurer une diminution, dans la perspective de l'éradication, des actes de terrorisme urbain. Une doctrine militaire et sécuritaire où les notions et paramètres de défense nationale et de défense du territoire fusionnent avec ceux de sécurité intérieure, doit être défini, selon les moyens disponibles, afin de répondre aux besoins de la lutte anti-terroriste²⁶.

Représentant le cœur de la stratégie de lutte antiterroriste, le renseignement est la première ligne de défense antiterroriste. De bonnes capacités d'anticipations nécessitent un déploiement de systèmes de renseignement efficaces, dont les forces de défense et de sécurité constituent la colonne vertébrale. Cependant, le manque de moyens et d'expérience de la majorité des pays touchés par le terrorisme, dans le domaine de leur lutte, les obligent à se tourner vers les puissances occidentales, afin d'assurer la réussite de leurs actions. Retenant les leçons de l'Irak et de l'Afghanistan, puis de la Libye, les puissances occidentales ont choisi de combattre les groupes terroristes d'abord par d'autres moyens que par l'envoi massif de troupes sur place. Ces réticences devraient être perçues comme étant une aubaine pour les pays Africains, qui peuvent ainsi garder le monopole de la sécurité et des opérations militaires dans leur lutte nationale contre le terrorisme. Ainsi, l'aide internationale devrait s'illustrer, en plus d'une aide logistique, par la mise en place de partenariats qui consisteraient à participer à la formation des forces de sécurité.

Conclusion :

La campagne internationale contre le terrorisme, n'a pas réalisée les résultats escomptés. Il semblerait au contraire, qu'elle ne fait que freiner et compliquer les choses. Le problème relève des particularités souvent irréductibles de chaque problématique. Cette complexité explique pourquoi, après des années d'efforts, aucun

consensus n'a pu s'imposer autour d'une définition robuste du terrorisme, même si elle s'avère ne pas être indispensable à l'élaboration d'une stratégie de lutte et de prévention du terrorisme. Ainsi, un changement stratégique devrait être sérieusement envisagé.

Il serait, dès lors, avantageux de ne plus s'attarder sur la recherche d'une définition uniforme et universellement acceptée du terrorisme, mais plutôt, d'agir selon ses composantes, qui serviront de base de données car elles font largement consensus. Il incombe aussi que, chaque État devrait garantir la sécurité et la stabilité de son propre territoire et de sa population. Sécuriser chaque pays mène nécessairement à la stabilité régionale, étroitement liée à la paix internationale, tant convoité par les occidentaux. Ainsi, la priorité revient à une lutte nationale contre le terrorisme, soutenu, pour des considérations pragmatiques, par la communauté internationale.

Il est aussi utile, voire impératif, de trouver le moyen de dissocier, tant bien que mal, la lutte contre le terrorisme de sa prévention, en se basant, sur l'irrationalité de ne pas considérer la prévention législative –au niveau national, si la priorité lui est accordée –, sécuritaire et militaire du terrorisme, comme étant un moyen de lutte mais plutôt de prévention du terrorisme. Ainsi, pour que les mêmes causes ne conduisent aux mêmes effets, il est illusoire de penser, avec toute la bonne volonté du monde, qu'un développement durable soit possible dans un climat d'insécurité continu.

La guerre déchuée contre le terrorisme déclarée par l'administration Bush, est à l'origine de la phobie, installée depuis, de la lutte armée contre le terrorisme, et fait planer le doute sur son intérêt. Il ne faut cependant pas oublier que c'est la l'arrogance de cette croisade qui a fait perdre, aux États-Unis, la campagne militaire contre le terrorisme. L'absence d'une stratégie bien étudiée puis établie, se basant sur un système fiable de renseignements et d'informations, a été fatale pour les États-Unis. Cette bavure ne devrait cependant pas dénigrer la priorité d'une approche sécuritaire et militaire dans la lutte contre le terrorisme. Aussi, la défaite des États-Unis dans leur –Guerre contre le terrorisme- vient consolider la thèse qui stipule que la priorité de toute lutte contre le terrorisme relève de l'adoption de stratégies nationales adoptées au cas par cas, selon les spécificités de tout un chacun.

References:

- ¹ Ludovic Hennebel, Gregory Lewkowicz, «*Le problème de la définition du terrorisme*», Bruant, Bruxelles, 2009, p.18.
- ² Levitt Geoffrey, «*Is Terrorism Worth Defining?*», Ohio Northern University Law Review, Vol. 13, 1986, p.97.
- ³ Louis Henkin, «*International law: Politics, values and function: General course of public international law* », R.C.A.D.I, Vol.216, N°4,1989, p.125.
- ⁴ La première Convention de Genève, du 12 août 1949, protège les soldats blessés ou malades sur terre en temps de guerre. La deuxième Convention protège les militaires blessés, malades ou naufragés en mer en temps de guerre. La troisième Convention s'applique aux prisonniers de guerre, et la quatrième Convention assure la protection des civils, notamment en territoire occupé.
- ⁵ Droits humanitaires internationaux, Les Conventions de Genève de 1949 et leurs Protocoles additionnels. <http://www.humanrights.ch/fr/>
- ⁶ Géré François, La nouvelle géopolitique : guerre et paix aujourd'hui, Larousse, Paris, 2005, p.94.
- ⁷ Résolution adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 8 septembre 2006 [A/RES/60/288], cf. Action de l'ONU contre le terrorisme : stratégie antiterroriste mondiale. <http://www.un.org/fr/terrorism/strategy-counter-terrorism.shtml>
- ⁸ Brusil Metou, «*Vers un sommet de l'UA consacré à la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme* », sentinelle-droit-international, Bulletin n°418 du 18 janvier 2015. <http://www.sentinelle-droit-international.fr/?q=node/88>
- ⁹ Ernest Harsh, «*L'Afrique et la guerre contre le terrorisme : Recherche de solutions axée sur les droits de l'homme* », *revue Afrique Renouveau*, Vol 23. N°3, Octobre 2009, pp.16.17.
- ¹⁰ *Idem*. p.17.
- ¹¹ Cf. Action de l'ONU contre le terrorisme : stratégie antiterroriste mondiale, *op.cit.*
- ¹² La Convention sur la prévention et la lutte contre le terrorisme a été adoptée en juillet 1999, en Algérie, lors la 35e session ordinaire des chefs d'État et de gouvernement de l'OUA, aujourd'hui UA. La Convention est entrée en vigueur le 6 décembre 2002.
- ¹³ La Convention arabe sur la répression du terrorisme a été adoptée par le Conseil des ministres de l'Intérieur et le Conseil des ministres de la Justice réunis au Caire, en Égypte, le 22 avril 1998. La Convention est entrée en vigueur le 7 mai 1999.
- ¹⁴ La Convention de l'Organisation de la conférence islamique sur la lutte contre le terrorisme internationale a été adoptée le 1er juillet 1999 à Ouagadougou. La Convention est entrée en vigueur le 7 novembre 2002.
- ¹⁵ Règlement N°08/05-UEAC-057-CM-13

- ¹⁶ Les pays signataires sont le Cameroun, la République centrafricaine, la République du Congo, la République Démocratique du Congo, la République Gabonaise, la République de Guinée Équatoriale, la République Démocratique de Sao Tome et Principe et la République du Tchad.
- ¹⁷ Marceau Sivieude, L'anti-terrorisme à l'épreuve des droits de l'Homme : les clés de la compatibilité. Rapport présenté à La Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), Impression FIDH, N°483, Novembre 2007. <https://www.fidh.org/IMG/pdf/Afriqueantiterr483frtrad2007-1.pdf>
- ¹⁸ Brusil Metou, *op.cit.*
- ¹⁹ Décret législatif 92-03 du 30 septembre 1992 relatif à la lutte contre la subversion et le terrorisme.
- ²⁰ Jean-Philippe Bras, « Le Maghreb dans la guerre contre le terrorisme: enjeux juridiques et politiques des législations - anti-terroristes - », *L'Année du Maghreb*, II, 2007, 447-467.
- ²¹ Goita Modibo. «Nouvelle menace terroriste en Afrique de l'Ouest: Contrecarrer la stratégie d'AQMI au Sahel». *Bulletin de la sécurité Africaine*. Centre d'études stratégiques de l'Afrique. N°11, Février 2011, p.5.
- ²² Cf. Le rapport de la Direction exécutive du comité contre terrorisme des Nations Unies, Action internationale contre le terrorisme :Rappel historique et Résumé des Instruments juridiques, publié par le Département de l'information des Nations Unies. DPI/2375C – janvier 2005.p. 82.
http://jcpa-lecape.org/wp-content/uploads/2012/05/CTED_legal_instruments_FRA.pdf
- ²³ Alan Katz, « L'Afrique et le Terrorisme, Participer a la Campagne Planétaire », in *Monographie*, N° 74, édité par Jakkie Cilliers et Kathryn Sturman, juillet2002. <http://www.issafrika.org/pubs/Monographs/No74French/Chap4.html>
- ²⁴ Cf. Action de l'ONU contre le terrorisme : Instruments juridiques internationaux pour combattre le terrorisme. <http://www.un.org/fr/terrorism/instruments.shtml>
- ²⁵ H. Boshoff et M. Schönteichh, «L'Afrique et le Terrorisme, Participer a la Campagne Planétaire», in *Monographie*, N°74, édité par Jakkie Cilliers et Kathryn Sturman, juillet2002, <http://www.issafrika.org/pubs/Monographs/No74French/Chap5.html>
- ²⁶ République Islamique de Mauritanie, Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération, La Mauritanie face au défi terroriste, Avril 2012. http://www.caon.gov.mr/IMG/pdf/Strategie_lutte_contre_le_terrorisme.pdf

Failite des nations : quelle étiologie et quel remède?

Mahmoud BRAHAM*
ENSSP

Pourquoi les nations font-elles faillite? Cette question aussi complexe se pose avec insistance parmi les grandes puissances, que dire alors de sa pertinence là où le sous-développement reste irréductible. Une tentative de réponse vient tout récemment d'être faite par un économiste du prestigieux Institut de Massachussets pour la Technologie (MIT), Daron Acemoglu et un professeur de sciences politiques à l'Université Harvard, James A. Robinson (A&R): *Why Nations fail: the Origins of Power, Prosperity and Poverty*, "Pourquoi les nations font-elles faillite: les origines de la puissance, de la prospérité et de la pauvreté", paru en 2012 et réédité en 2013. Lire cette œuvre aujourd'hui se justifie par une conjoncture globale semblable à celle décrite jadis par De Chateaubriand: «...une rencontre entre deux âges, comme aux confluent de deux fleuves, j'ai nagé dans leur eaux troubles, m'éloignant à regret du vieux rivage où j'étais né, nageant avec espérance vers une rive inconnue» (Mémoires d'outre-tombe, IV, 597).

Les contours du problème

Au-delà de cet aspect poético-nostalgique, ceci renvoie à l'interrogation primaire d'Adam Smith dans sa "Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations", laquelle interrogation nous fait oublier toute autre chose lorsqu'on y réfléchit, dit le Prix Nobel en économie, Robert Lucas. Ce livre d'A&R est riche en exemples, des Romains aux Aztèques, des Cités-Etats Maya à la médiévale Venise et de l'Union Soviétique aux Etats-Unis et l'Afrique, sans oublier les diverses révolutions passées ou présentes défrayant la chronique par la génération de progrès ou de croissance spectaculaires ou de crises et décompositions politico-sociales terminatrices. Des processus *sui generis* d'ascension vers la brillance ou de décadence et de disparition. C'est, assurément, une œuvre d'une grande utilité pour les nations confrontées aux défis particuliers de l'heure mais qui peut, aussi, servir de livre de chevet pour les politiciens et les stratèges comme pour les chercheurs et les académiciens, puisqu'alliant contenu académique et valeur d'usage inestimable. Hautement comparatif, ce recueil imposant puise de la substance même des sciences sociales pour les besoins de généralisations et d'interprétations de l'histoire passée et de pronostics concernant des dilemmes futurs. En bref, y trouvera qui le veut, des *modus operandi* fins de mieux élucider l'étiologie de l'érosion, voire le déclin ou la disparition même de la forme la plus sophistiquée d'organisation de la vie politique et sociale détentrice du monopole de la contrainte sur les territoires et les peuples qu'est l'Etat, ou en vue d'y remédier.

Généalogie de l'émergence et des déclin

D'abord, A & R se singularisent par un rejet de tous les déterminismes politique, écologique, géographique, économique, culturel et ethnique et avec eux toute idée de fatalisme régissant la vie des nations et toute *hypothèse d'ignorance*. S'agit-il, donc, d'une théorie alternative aux cadres d'analyse wébériens ou Mac Kinderiens et aux approches de Jeffrey Sachs et Jared Diamond, sur les effets des conditions géographiques ou écologiques défavorables à l'avènement d'une société prospère, soit à cause de la maladie ou de la qualité du sol et la nature du système productif agricole notamment dans les tropiques (Sachs and Malaney 2002). Les arguments de ces derniers ont été battus en brèche par l'observation de similarités des conditions géographiques correspondant à des situations économiques disparates : le Pérou, un pays très pauvre malgré l'existence de l'or, du blé, de l'orge et des chevaux et le Botswana qui a pu réaliser une croissance et un développement économiques alors que d'autres pays africains comme le Congo, la Sierra Leone et le Zimbabwe, languissent dans la violence et la misère.

Cependant, l'homme ne peut s'affranchir totalement de son environnement. Et même si toute société humaine dispose des personnes inventives, certaines d'entre elles fournissent des matériaux de démarrage et de conditions plus avantageuses pour une utilisation des inventions (Diamond, 1999, 408). A ce postulat, A&R opposent une comparaison édifiante entre Nogales de l'Arizona et Nogales de Mexico où, du côté américain, prévaut un développement considérable alors que du côté mexicain les conditions socio-économiques laissent à désirer. S'agissant du mystérieux concept de *l'hypothèse d'ignorance*, issu de la théorie de Lionel Robins de 1935 considérant que «les sciences économiques étudient le comportement humain en tant que relation entre les fins et les rares moyens ayant des usages alternatifs», pour attribuer la pauvreté à une ignorance des bonnes

décisions. Au contraire affirment A&R, les gouvernants distinguent bien les décisions bénéfiques des décisions nocives, mais ils évitent sciemment les premières parce qu'incompatibles avec leurs intérêts acquis, et optent délibérément pour des choix générant pauvreté et désolation, car pour eux, le maintien de l'oligarchie au pouvoir et la préservation de ses privilèges priment sur tout (A&R, 2013, 63).

Parmi les éléments d'explication, A&R avancent des événements charnières de nature à changer le cours de l'histoire et un accent particulier sur les institutions qui sont, selon eux, soit inclusives, génératrices de développement et de bien-être, soit exclusives (*extractive*) causant arriération et instabilité. Une interaction entre institutions politiques et économiques inclusives va, selon eux, donner lieu à un auto-renforcement d'un *cercle vertueux*, avec la généralisation du bien-être et de la prospérité par la force du système social, jugulant toute tendance chez un groupe unique à concentrer le pouvoir politique aux fins de perpétuer son rôle. A l'inverse de cela, dans les pays faibles et en proie à l'instabilité, prédominent des configurations institutionnelles *extractives* qui, comme le suggère cette appellation, sont prédatrices au point de verser dans un degré extrême dans la concentration de la richesse entre les mains d'une élite minoritaire. D'où les grandes inégalités incitant ces élites à davantage de retranchement et de réticence à investir et à innover, avec toutes les retombées négatives sur la propagation de la prospérité, devenue insoutenable. Le type d'institutions économiques *extractives* crée des monopoles ou une agriculture basée sur la servitude. En outre, ces systèmes à forte concentration de richesses impliquent inéluctablement un contrôle politique nécessaire à la protection des intérêts économiques des élites qui, à leur tour, font preuve de résilience à l'élargissement de la participation politique. Dans ce cas, les arrangements économiques extractifs seront davantage consolidés par les institutions politiques extractives générant une sorte de *cercle vicieux* auto-renforcé où la richesse est affectée à une élite restreinte unique qui a trop à perdre par le partage du pouvoir politique. La meilleure illustration de cela est l'évolution de l'Amérique hispanique héritière d'un système d'*encomienda* introduit par les Conquistadors.

Par ailleurs, la capacité d'élaborer des politiques inclusives impliquant automatiquement des institutions économiques inclusives permettant à la majorité de la population de participer librement et en toute sécurité aux activités économiques de leur choix et à leur expansion (puisque elles n'entravent ni idées neuves, ni affaires) dépend d'un degré satisfaisant de stabilité et de progrès. Ainsi, sans institutions politiques inclusives, *i.e.*, pluralistes et débarrassées de toute concentration ou de monopole du pouvoir politique, il n'y aura pas d'institutions économiques inclusives. L'apanage inclusif des institutions de l'Etat conduit à une banalisation du pouvoir et sa transformation en une responsabilité plus engageante qu'honorifique, limitant tout avantage indu inhérent à un exercice sans contrôle du pouvoir. Pas de place, donc, pour un pouvoir trop centralisé entre les mains d'une élite minoritaire dégradante, car incontrôlable et qui, une fois dotée de moyens conséquents utilisera les ressources disponibles pour cimenter son emprise sur le pouvoir politique (A&R, 2013, 430). En bref, la centralisation politique n'est acceptée que dans la mesure strictement nécessaire au maintien de la loi et de l'ordre et à la préservation des fondements des droits de propriété et d'une économie de marché inclusive. De même, le caractère inclusif des institutions se traduit, entre autres, par une garantie de la propriété intellectuelle, à même d'encourager l'investissement et l'innovation; deux facteurs importants pour la croissance économique et le bien-être général. Dans cette forme institutionnelle les anciens systèmes ou technologies de production, sont par l'effet d'une innovation efficiente, remplacés par d'autres plus modernes et plus sophistiqués, réalisant ainsi, la *destruction créatrice* de Joseph Schumpeter.

En revanche, les institutions extractives, conçues pour enrichir la minorité et appauvrir la majorité, bien que la richesse soit le produit de l'ensemble de la force laborieuse de la société, sont défavorables à la croissance économique et, donc, à la génération de la richesse. Pour illustration, citons le cas du Guatemala, où le pouvoir politique est depuis cinq siècles la chasse gardée d'une cinquantaine de familles (1% de la population) ou de l'Ouzbékistan où prévaut le travail forcé et bon marché des enfants (environ \$1.40 de l'AF-2006, pour une quantité de 20 à 60kg de coton). Cependant, ces institutions extractives peuvent réaliser la croissance à la condition d'affecter des ressources considérables aux activités hautement productives mais cette croissance ne sera pas durable (cas de l'ex-URSS). Dans ce type d'institutions, l'attachement avéré des élites au pouvoir aux modes productifs et technologiques obsolètes (cas de l'Europe orientale) retarde tout progrès, contrairement à ce qui s'est produit en Europe Occidentale qui a investi intensivement dans la machine à vapeur et les voies ferrées que la Russie impériale a rejetées de peur de voir cette Révolution industrielle compromettre le système agraire et féodal sur lequel repose le pouvoir des Tzars. Leur rejet de la *création destructive* qui est le moteur réel de la

modernisation, est illustré par le cas de la Reine Elizabeth I qui a refusé le brevetage d'une machine à tricoter sous prétexte qu'elle prive ses sujets du travail et les transforme en voleurs car, dit-on, cette technologie épargnant le recours à la main d'œuvre, est politiquement déstabilisatrice (A&R 2013, 182).

En définitive, «tandis que les institutions économiques sont cruciales pour déterminer si un pays est pauvre ou prospère, c'est la politique et les institutions politiques qui déterminent quelles institutions économiques un pays doit posséder». (A&R, 2013, 43).

Pour ce qui est des événements historiques charnières, il en est ceux qui conduisent parfois à la voie de dépendance. Les sociétés développent ou ne développent pas des institutions inclusives à cause des institutions déjà en place et des circonstances historiques particulières dans lesquelles elles se trouvent. C'est le cas de Nogales et des autres sociétés d'Amérique du Sud et du Nord, qui s'expliquent, selon A&R, par les différences des pratiques coloniales premières avec les conquérants espagnols, se hissant au sommet de ces sociétés sédentaires riches en or et tirant profit des institutions extractives en place. Les Espagnols ont usé de la tradition Inca dite *Mita* qui fut une institution consacrant le travail forcé dans les plantations pour déplacer dans les années 1500, des populations entières pour l'exploitation des mines de Bolivie. Cependant, dans le nord de l'Amérique, l'absence de l'or et la difficulté de l'agriculture, furent à l'origine d'une faible densité de la population autochtone, la privant, ainsi, de structures hiérarchiques fortes, d'où la difficulté de la contrôler. Même les tentatives d'importer d'Europe une organisation hiérarchique fut vaine chez une population d'immigrées refusant toute position d'infériorité. Ainsi les Etats-Unis ont-ils développé des lois égalitaires de propriété de terre, un système de brevetage favorable à la propriété intellectuelle et des institutions bancaires compétitives, assurant des taux d'intérêt bas et donc un accès facile à l'argent et aux affaires. D'où, une croissance économique et une prospérité soutenables aux Etats-Unis et un échec économique en Amérique du Sud où seules les souches privilégiées ont bénéficié du bien-être.

Mais quels déterminants pour les configurations institutionnelles? La contingence historique! Des événements-clés *i.e.* conjonctures critiques en interaction avec les conditions préexistantes pouvant changer les institutions dans la direction inclusives et/ou extractives. Des petites différences initiales, couplées à des réponses aux conjonctures critiques peuvent déboucher sur des arrangements institutionnels dramatiquement différents. Cependant, tout en étant l'œuvre de l'Homme, les formes institutionnelles peuvent devenir immuables. On peut en citer à titre d'illustration, la peste noire qui fut décisive pour le développement institutionnel en Europe. Ce fléau qui a réduit sensiblement le nombre des populations et avec elles l'offre de travail, fut lourd de conséquences. Tandis qu'on assista en Europe occidentale à une érosion progressive de la dépendance du féodalisme d'une agriculture basée sur le servage, à l'Est, la pénurie de main-d'œuvre conduisit les élites à renforcer les arrangements extractifs (A&R 2013,101). Un autre exemple de ce qu'est une conjoncture critique et ayant des conséquences à portée lointaine pour les conditions d'aujourd'hui fut le colonialisme et son héritage en termes d'institutions extractives à travers le monde.

De même, suite à la découverte de l'Amérique, le Parlement britannique empêcha Elizabeth I et la famille royale de monopoliser le commerce atlantique, ce qui donna lieu à l'émergence d'une classe de commerçants riches avec des liens faibles avec la monarchie. A l'inverse de cela, devenus riches et puissants par leur monopole du commerce de l'or et l'argent qui affluaient du *nouveau monde*, les monarques espagnols se permirent d'ignorer les revendications des citoyens faibles et les *Cortes* (A&D, 2013, 105)

Par ailleurs, grâce à la Révolution Industrielle, si la restauration au Japon de Meiji de 1868 mit fin au féodalisme des *Shoguns* et ce pays construisit en une année une voie ferrée reliant Tokyo à Yokohama, en Chine, l'échec de la rébellion de Taiping de 1850-64 à torpiller la dynastie *Qing* opposée à toute industrialisation y a fait perdurer la pauvreté.

En somme, l'usage d'une terminologie scientifique et sociologique affûtée, à l'instar de la *loi de fer de l'oligarchie* de Robert Michels ou la *création destructrice* de Schumpeter, témoigne de l'actualité des perspectives exposées dans le travail d'A&R. Mais le manque de données quantitatives ou d'approches systématiques dans l'analyse des diverses sociétés, tel que constaté dans le travail d'A&R, rend impossible l'évaluation de la capacité explicative de ces hypothèses. Car ce qui manquerait peut être c'est des données comparatives sur la quantité et la durée de la croissance économique sous des arrangements institutionnels différents. Par exemple, si la civilisation des Maya et des Inca est une réfutation de l'idée de Sachs sur les tropiques rétrogrades, l'exemple n'est pas suffisant pour établir des généralisations au moment où d'autres

analyses quantitatives ont démontré que des sociétés hiérarchisées et hautement complexes se trouvent souvent à des hautes altitudes. (Currie et Mace 2009). Pire encore, l'application du concept des *élites extractives* aux seules élites non-occidentales présageant implicitement, de ce fait, un déclin sûr de la Chine, semble relever d'une attitude trop subjective ou plutôt d'*américano-optimisme*. Les élites américaines au et/en relation avec le pouvoir par un capitalisme monopoliste bénéficiant, à la faveur de l'économie de l'offre et des dégrèvements fiscaux, d'un transfert indu de richesses des contribuables débouchant sur une fiscalité catastrophique. Le déclin futur de la Chine à cause de ses institutions extractives (exclusives) n'est pas évident car l'on s'attend à ce que l'économie chinoise dépasse celle des Etats-Unis dans quelques années (FMI, 2011) et (Ikenberry, 2012). Et au moment où l'on assiste aux Etats-Unis à une inégalité des revenus de plus en plus marquée, en Chine, émerge une classe moyenne aisée, ceci sans oublier que sur les plans économique et industriel, les indices défavorables pour l'Occident abondent (du coefficient Gini à l'Index de prospérité Le gatun). L'on se demande réellement si l'Amérique n'est pas passée d'un *cercle vertueux* à un *cercle vicieux* par l'effet d'un effort effréné par ses élites minoritaires pour accumuler plus de puissance et de richesses. Hélas, dans ce type d'études, la perception est plus saillante que la réalité (Lord Lothian 2013).

Les approches analytiques institutionnalistes

De nouveau, s'impose une réflexion sur les institutions en tant que concept revêtant une signification élargie : «les règles du jeu prédominant dans la société» (Douglas North, 1990). De là, on infère que les institutions peuvent être de qualités diverses et disparates et seules induisant des comportements sociaux utiles de la part des acteurs ou agents économiques, sont à rechercher. Elles sont également formelles (les règles et les lois légales mises en œuvre par une tierce partie) ou informelles (codes moraux, habitudes et coutumes). Mais l'importance relative des institutions formelles augmente dès que le champ de l'échange du marché s'élargit et s'approfondit et la mise en place d'institutions formelles implique des coûts élevés fixes mais des coûts marginaux bas à l'opposé des coûts marginaux très élevés induit par les institutions informelles (Dixit, 2004).

Il demeure vrai que les inégalités font souvent office de signes précurseurs d'une décadence ou d'une instabilité future. Une corrélation frappante existe, en effet, entre le niveau du PIB et l'instabilité de l'Etat avec probablement les Etats des pays pauvres incapables de répondre aux besoins de leurs peuples et confrontant ainsi un risque d'effondrement (FMI 2011).

Le développement des institutions elles-mêmes conçues en tant que règles en vertu desquelles les individus coopèrent et interagissent, ne peut échapper à un apport même partiel et non décisif des facteurs géographiques ou écologiques. La théorie évolutive a bien établi cette distinction entre causes approximatives et ultimes. L'idée de cercle vertueux et de cercle vicieux met en évidence cette synergie, voire cette interaction entre facteurs: l'autorité du droit particulièrement importante favorise le développement d'institutions inclusives. Pour preuve, une agriculture séculaire peut figurer parmi les facteurs de complexité et de centralité non sans liens avec l'écologie ou la géographie (Diamond 1997).

En somme, les institutions viables ne sont pas créées ex nihilo. C'est l'aboutissement d'un processus *sui generis* d'apprentissage et de perfectionnement des modèles productifs et de gestion, par les bonnes recettes telles qu'une bureaucratie méritocratique, des systèmes judiciaires indépendants, des banques centrales, des politiques fiscales stabilisantes, des anti-trust et régulations, une supervision financière, une assurance sociale et une démocratie politique. Elles sont un passage presque obligé dans l'absence de procédés de rattrapages adéquats (Rodrik 2008). Qu'il s'agisse d'institutions existantes ou à créer, seules les institutions démocratiques et des libertés civiles aident les sociétés humaines à faire des choix judicieux concernant le type d'institutions économiques. Cependant, il importe de ne pas confondre fonction et forme institutionnelles, car une réglementation appropriée, une assurance sociale, une stabilité macroéconomique *et cetera* peuvent se réaliser à travers des arrangements institutionnels divers. Et malgré la conviction d'une différence de qualité entre les types d'arrangements institutionnels, il est vrai aussi que beaucoup d'arrangements bien performants sont des équivalents fonctionnels (équivalence fonctionnelle). La fonction ne se traduit pas uniquement en forme. Sinon, comment expliquer la similarité des niveaux de bien-être réalisés au sein de systèmes sociaux différents dans leurs détails institutionnels (Etats-Unis, Japon, Europe). Dans ces pays, les droits de propriété sont protégés, les produits sont régulés tout comme le travail et les marchés financiers, même si les règles du jeu des capitalismes américain, japonais et européen diffèrent les unes des autres et parfois d'une région à l'autre dans un même

espace. La convergence qui peut s'avérer importante parmi ces espaces notamment au niveau des pratiques relatives aux marchés financiers, se rétrécit dans les institutions du marché de travail (Freeman, 2000).

La non-convergence institutionnelle tient aux différences des préférences sociales, soit une substituabilité entre équité et opportunité. La préférence des européens pour l'équité et la stabilité, à l'opposé des Américains, est reflétée dans leur marché de travail et leurs arrangements d'Etat-providence. Les complémentarités des parties du paysage institutionnel peuvent générer une hystérèse et une voie de dépendance : la complémentarité entre gouvernance d'entreprise et pratique du marché financier du modèle japonais. Les arrangements institutionnels nécessaires à la promotion du développement économique peuvent différer considérablement à la fois entre pays riches et pauvres, et entre pays pauvres eux-mêmes. (Rodrik 2008, 52).

Il y a un quasi-consensus chez les économistes que les institutions de haute qualité peuvent revêtir une multitude de formes et qu'une convergence dans les formes institutionnelles n'est pas un passage obligé pour la convergence économique. (Mukand & Rodrik 2005). Par ailleurs, si des règles formelles d'une quelconque économie sont adoptées par d'autres économies, ces dernières auront une performance avec des caractéristiques de la première économie. Ceci est dû aux normes informelles et aux applications différenciées. Cela étant, le transfert des règles politiques et économiques formelles des économies avancées vers les économies du *Tiers Monde* et de l'Europe Orientale n'est pas une condition suffisante pour une bonne performance économique (North, 1994, 366).

Par ailleurs, le développement de systèmes légaux formels intérieurement par l'adoption des codes adaptés aux conditions locales ou familiers avec des codes étrangers, produira des institutions légales nettement meilleures que celles obtenues par une pure transplantation des modes formels légaux étrangers (Berkowitz, Pistor & Richard, 2003). On a même évoqué «une possibilité de frontière institutionnelle» qui décrit une substituabilité entre désordre privé et dictature étatique d'un Etat très fort, en arguant que dans des circonstances différentes, on peut recourir à des choix différents le long de cette frontière. (Djankov et Al 2003). De même, pour le Tiers Monde, «il n'est toujours pas nécessaire de créer des duplicatas d'institutions légales de style occidental à partir de zéro car Il est possible de travailler avec des institutions alternatives disponibles et bâtir sur elles» (Dixit, 2004, 4). Il a même été développé un modèle formel pour étudier les coûts et les avantages de l'*expérimentation institutionnelle versus calquage* lorsque les formules efficaces ailleurs, s'avèrent inconvenables chez soi (Mukand & Rodrik). Les arrangements institutionnels réussis dans un pays créent des retombées à la fois positives et négatives pour d'autres. Côté positif, l'imitation d'arrangements, dans les pays où des conditions sous-jacentes sont suffisamment similaires à celles des leaders réussis, permet d'éviter les coûts de l'expérimentation. (Rodrik 2003). Ceci explique en partie la réussite relative des économies transitoires dans le voisinage immédiat de l'Europe: Pologne, Tchéquie (...), partageant avec le reste de l'Europe une trajectoire historique imilaire ou ayant connu dans le passé une même expérience de capitalismes et d'institutions de marché. C'est pourquoi elles sont devenues des membres à part entière de l'UE, au motif que l'adoption des acquis communautaires peut s'avérer la meilleure stratégie pour la construction institutionnelle. D'autre part, certains pays peuvent être tentés ou forcés d'imiter des arrangements institutionnels pour des raisons politiques ou autres même si leurs conditions sous-jacentes sont très différentes de celles des pays imités pour que ce type de stratégies ait un sens (Rodrik, 2008, 35). La politique intérieure est souvent à l'origine d'une mauvaise imitation de politiques standards, à laquelle ont souvent recours des leaders politiques soucieux de rester au pouvoir et désireux de mettre leur grain de sel, même si celles-ci ne peuvent servir d'arrangements alternatifs. Ce type de résultat rappelle la conditionnalité du FMI et de la Banque mondiale. Pour preuve, si l'imitation a réussi pour la Pologne, elle fut un fiasco pour l'Ukraine et le Kirghizstan. Mais qui croyait à l'économie planifiée comme alternative crédible pour réaliser une croissance économique soutenable? Aujourd'hui l'on se demande également mais sans illusion si la dérégulation, la libéralisation et la privatisation sont la seule clef de voute pour une croissance soutenable ? Là il faut continuer de rechercher des grandes idées. (Rodrik, 2005, 55).

En somme, les bonnes institutions sont celles qui «assurent que les élites politiques soient contraintes par le système politique» (Ferguson 2004, 181) car si elles sont autocratiques et non comptables devant leurs citoyens, elles seront plus enclines à la corruption et moins régies par l'autorité du droit (A&R, 2001). Ceci sans occulter cette ligne majeure de séparation entre institutions inclusives et exclusives, qui consiste en un degré satisfaisant de centralisation, faute de quoi la réalisation d'une croissance même limitée devient quasiment impossible comme c'est le cas pour certains pays du Sahel (A&R, 2013, 94).

En général, même si les institutions extractives génèrent une certaine croissance, celle-ci ne sera ni soutenable ni du type accompagnant une destruction créatrice à cause de l'absence d'une motivation pour cette dernière et pour un changement technologique (A&R, 2013, 94). Bien plus, les institutions extractives favorisent les inégalités qui, une fois exacerbées, renforceront la puissance des détenteurs de la richesse, qui céderont souvent à la tentation de l'utiliser pour réaliser davantage de puissance politique et plus tard changer les règles du jeu en leur faveur (A&R 2013, 81).

Approches cycliques et complexité

S'agissant des étiologies des déclin, Kishore Mahbubani constate, dans son ouvrage *The Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East*, "L'hémisphère asiatique : l'irrésistible transfert de puissance vers l'Orient", une redistribution normale de la puissance vers l'Asie, mettant fin à une domination occidentale de deux cent ans sur l'histoire du monde, qualifiée par lui d'aberration par rapport à deux mille ans d'histoire orientale. C'est, dit-il, un retour équilibrant de l'Asie (Chine et Inde), rendu possible par son apprentissage des sept piliers de la sagesse occidentale : une économie libre de marché, une maîtrise des sciences et de la technologie, une culture de pragmatisme, une méritocratie, une culture de paix, l'autorité de droit et l'éducation (Mahbubani, 2009). Ce retour est, bien entendu, accompagné d'un déclin relatif de l'Occident puisque les Etats-Unis resteront la première la puissance économique globale jusqu'en 2050, avec une montée pacifique et bénigne - tant que l'on n'essaie pas de la bloquer - de la Chine (Mahbubani, 2013).

En se rappelant du rejet par Toynbee de l'étude traditionnelle de l'histoire en termes d'Etats-nations, qui sont les fragments de quelque chose de plus grand, la civilisation (A Toynbee, 1972, pi 5), mieux vaut placer le débat dans une perspective analytique panoramique. Dans son chef-d'œuvre, *Civilization: The Six Killer Apps of Western Power*, «Civilisation: les six applications mortelles de la puissance occidentale», édition 2012, Niall Ferguson, a attribué la domination de l'Occident sur le «reste», à six facteurs: (1) la compétition et la décentralisation ayant permis l'avènement de l'Etat-nation en Occident où rivalités intenses et environnement exigü ont aguerris les puissances occidentales par rapport aux étendues immenses et stagnées dans le reste du monde; (2) l'essor scientifique qui a dompté la nature et permis de réaliser des bonds fort cruciaux dans la technologie de guerre; (3) le droit à la propriété défini légalement débouchant sur l'avènement de systèmes de gouvernance stables et très favorables à la croissance; (4) la médecine occidentale et son impact positif sur la productivité et l'espérance de vie et par conséquent, sur une meilleure adaptation aux climats durs des colonies; (5) une société de consommation en mesure d'alimenter la demande et par conséquent, la croissance; (6) une éthique de travail unificatrice et palliant l'effet pulvérisateur des éléments susmentionnés qui l'auraient fragmentée, et de laquelle dépendait la montée du protestantisme [de Weber].

Au sujet de la faillite des nations, Ferguson qui rejoignant Ibn-Khaldoun ou, plus tard, Frazer Tytler, qui considèrent que la civilisation succombera tôt ou tard à un dysfonctionnement maléfique, estime, toutefois, que ces approches cycliques ne peuvent à elle seules suffire pour expliquer la chute des grandes civilisations qui sont des systèmes complexes qu'un simple événement catalyseur, aussi infime soit-il, suffit pour précipiter leur cataclysme (Ferguson, 2012). Pourtant, dans cette lutte sans merci contre la perte, les expériences des nations ne sont pas sans avantages. Ainsi, pour Ferguson, le *téléchargement* des idées européennes a permis, quand même, la réalisation de la prospérité, du développement et de la victoire sur les adversaires : cas du Japon qui a pu, grâce à ce transfert, battre la Russie en 1905 et qui a, par la suite, fondé une démocratie post-1945 très prospère, ou encore de celui d'Israël qui, à la faveur de ses structures à l'occidentale, a pu vaincre ses ennemis arabes. L'Occident esclavagiste est lui-même l'abolisseur de l'esclavagisme au début du 18^{ème} siècle. Mais parmi les aspects les plus déterminants de la prédominance de l'Occident, figure selon Ferguson, cette disposition à l'autocritique (Ferguson 2012). Dans ces vues, on omet souvent de signaler le rôle déterminant des synergies colonialistes et hégémonistes.

Ces emprunts mutuels entre civilisations sont admis par Ferguson qui, contrairement à tous les auteurs susmentionnés, reconnaît que «l'Occident a une dette envers un monde islamique médiéval, à la fois pour sa préservation de la sagesse classique et pour ses connaissances générales nouvelles en cartographie, médecine, philosophie, mathématiques et optique, comme l'a reconnu le penseur anglais Bacon : la philosophie provient des musulmans» (Ferguson, 2012, 52).

Dans ce même ordre d'idées, Ricardo Duchesne dans son ouvrage, *The Uniqueness of Western Civilisation*, «le caractère unique de la civilisation occidentale», souligne les origines antiques de l'Europe indo-européenne, plus anciennes que les édifices d'Athènes ou de Sparte avec leurs peuples créateurs et leurs idées ingénieuses, voire leur éthos aristocrate guerrier qui a fait mouvoir l'histoire, formés après une migration de Mycéniens, vers l'ouest (4000 à 1000AC) avec leurs wagons à roues, leurs araires et une robuste culture guerrière! Leurs chariots leur conférèrent des victoires militaires et la glorification de la mort sur les champs de bataille. Cette société n'est pas fondée autour de villes sacrées mais sur des sociétés militaires (Duchesne, 2011). C'est donc la bellicosité de l'Occident qui lui a assuré sa survie. C'est dans ce même ordre que Robert Kagan, estime dans "le Monde que l'Amérique a fait" *The World America Made*, que l'endiguement a valu une victoire sur le défi communiste et une propagation de la démocratie, de la prospérité et de la paix dans le monde.

Cependant, de nos jours, le déclin de l'Occident est de fréquemment évoqué au point de donner lieu à une littérature «décliniste» de plus en plus en vogue, malgré les données militant parfois en faveur de la supériorité occidentale par rapport au *reste*. Ainsi, au plan des entrées et des sorties des investissements directs étrangers, de la puissance de la monnaie de réserve et de la propriété des actifs et même du PIB par tête qui est une mesure plus appropriée pour l'appréciation de la puissance, l'Occident est toujours à l'avant-garde (Drezner 2014). Pourtant, l'Orient semble revenir avec force sur une scène dont il a été exclu et où il a joué un rôle de modeste figurant jusqu'à la Grande dépression de 2008. La Chine a toutes les caractéristiques d'un rival de taille tant au plan géopolitique que géoéconomique. C'est la concrétisation, somme toute, de la prophétie de Nicholas Spykman, professeur de l'Université Yale qui croyait que la région frontalière (rimland) asiatique est d'une importance cruciale pour l'hégémonie américaine et qui a, en 1948, averti que la Chine serait à l'avenir une grande puissance et que les Etats-Unis doivent œuvrer à ce qu'aucune puissance n'émerge pour dominer dans le *rimland* eurasiatique. D'où l'actuel endiguement de ce pays à l'Est par les forces armées américaines, le Japon et Taiwan, au nord par la Mongolie et l'Inde et au Sud par la Russie avec une présence stratégique accrue de l'Occident dans la bande de Malacca et de Taiwan. Pourtant, ceci relève de calculs cyniques et stériles car les Etats-Unis ne sont ni immunisés ni invincibles et si aucune force ne peut les vaincre, il n'a fallu, selon la version officielle du 11/9, que quelque 19 individus pour y semer une pagaille indescriptible.

Dans *Why the West Rules - for Now: The Patterns of History, and what They Reveal about the Future*, "Pourquoi l'Occident gouverne- pour le moment : les modèles de l'histoire et ce qu'ils révèlent pour l'avenir ?", Ian Morris suggère a priori que la question qui hante tout le monde reste celle de savoir jusqu'à quand l'Occident gouvernera ? Sa réponse à cette question est que « les modes établis dans le passé suggèrent que le passage de la richesse et de la puissance de l'Occident à l'Orient est inexorable» et cela peut aller «d'une Amérique en faillite vers une Chine prospère», car même si l'Orient, est à la traîne dans les domaines de «la capacité de faire la guerre, la technologie de l'information et le captage de l'énergie», il finira par rattraper l'Occident en 2050. (Morris, 2013). Dans cet ouvrage où le terme civilisation n'existe absolument pas et où la géographie est condamnée à l'abolition, Morris ne semble pas être préoccupé par la course Occident-Orient- qui sont « des labels géographiques et non pas des jugements de valeur»- mais plutôt par les capacités développementales collectives prométhéennes de l'espèce humaine qui finiront par être notre perte commune. Ni l'Occident ni l'Orient n'a un avantage développemental inné, mais la domination du premier est attribuée à sa seule découverte des carburants fossiles. Mais si l'occidentalisation de l'Orient se concrétise, dit Morris, le monde entier devient Occident et le règne de ce dernier sera dénué de sens. Ceci ne semble pourtant pas évident, car la montée de la Chine va certes conduire à une *Orientalisation* de l'Asie et une prédominance de la culture confucéenne ou du légalisme autoritaire. (Morris, 2013, 12).

Pour l'Occident et en particulier les Etats-Unis, outre le déclin militaire et économique, d'autres indicateurs sur leur décadence sont présents: une montée des comportements antisociaux (drogue, violence et crimes) ; une érosion de la famille (taux élevés de divorces, grossesses illégitimes), un déclin du capital social (actions associatives etc.); un affaiblissement général de l'éthique du travail ; un culte de complaisance personnelle; et une décroissance de l'engagement en faveur de l'enseignement et des activités intellectuelles à travers des niveaux plus bas des réalisations scolaires (Huntington, 1996, 304).

Dans *Peace and Prosperity in the Age of Incivility*, «Paix et prospérité à l'ère de l'incivilité», Davis soutient que les valeurs constituent les éléments de base de la politique, les fondements mêmes de la politique puisqu'elles

affectent les attitudes qui affectent les croyances qui affectent les opinions qui affectent les préférences sur une politique. Les valeurs motivent les comportements (Davis, 2006, 5).

Enfin, même si, au-delà des constructions idéologiques et des hypothèses sur l'origine et la fin de l'histoire, le développement de cette dernière reste un mystère difficile à prédire indépendamment de la montée de telle ou telle puissance, l'idée des institutions, ou les moules qui façonnent des individus socialisés à travers l'intériorisation continue, est d'une extrême importance commune. Les institutions dans leur sens sociologique sont les normes régissant des aspects de la vie sociale et précisant ce qui est légitime pour la société (mariage, famille, école ...). Grâce à ces normes, la société assure la transmission des valeurs à travers lesquelles la culture contribue à former une société permettant l'établissement de relations entre ses membres et un sens d'appartenance. Il appartient à l'élite de la société de distinguer, en toute objectivité, dans la grille des valeurs en place, ce qu'il y a de meilleur voire de plus vénéré et donc de plus respecté et de plus mobilisateur pour assurer la survie de la nation et son bien-être. Valeurs, normes, et institutions forment donc l'échafaudage essentiel de la problématique de la survie des nations ou des civilisations.

A l'évidence, la question du déclin des nations qui se pose en termes cycliques ou progressifs, n'est pas moins prise au sérieux même parmi les grandes puissances. Bien plus, «la possibilité que l'histoire ne devienne plus cyclique et lente mais arithmétique et accélérée et que l'effondrement ait lieu non pas durant des siècles mais survienne soudainement comme un voleur de nuit», est très plausible. (Fergusson 2013). Henry St-John n'avait-il pas averti que «les gouvernements les mieux institués portent en eux, comme les corps animaux les mieux institués, les germes de leur destruction et même s'ils croissent et s'améliorent pour un temps, ils tendront sitôt vers leur dissolution (Henry St. John Bolingbroke, 1738, 254). Toynbee propose un cycle de défi, réponse et suicide dans sa théorie sur les civilisations (A. Toynbee, 1972)». Paul Kennedy dans «Naissance et déclin des grandes puissances», a évoqué une corrélation entre impulsions expansionnistes ou sur-extension et effondrement des empires (Kennedy, 1989, 59).

Appréhendée à partir de la perspective des institutions, la viabilité des nations est *in fine* une question de systèmes de gouvernance. Pour cela, une distinction fondamentale est à opérer entre d'une part les institutions formelles (émettant des directives et décrétant des pénalités) et informelles (impliquant sanctions et tabous) et d'autre part, entre institutions et organisations avec les premières conçues comme étant «des règles du jeu, puisqu'elles définissent la manière dont on joue» et où les secondes, «organisations et leurs entrepreneurs sont les joueurs c'est-à-dire l'équipe qui tente de gagner dans le cadre de ces règles et à travers des stratégies déterminées» (North 1990). Les organisations sont constituées de groupes d'individus poursuivant un projet commun visant un objectif commun (North, 1990). Elles sont politiques (partis, Municipalités, agences de régulation et autres) ou économiques (entreprises, syndicats, coopératives etc.), sociales (associations, clubs et autres) et éducationnelles (écoles, instituts et universités) (Ménard 2005). Il y donc une interaction entre institutions et organisations qui reflèteront les opportunités créées par la matrice institutionnelle. Si le cadre institutionnel récompense la piraterie, des organisations pirates seront créées et s'il récompense les activités productives, des organisations ou entreprises seront créées, afin d'engager des activités productives» (North 1994). Les institutions constituent un cadre promoteur des activités productives ou bloqueur de par les barrières qu'elles mettent à l'entrée des activités de croissance de la richesse à travers par exemple les restrictions de types monopolistes et l'empêchement de la transmission à faible coût de l'information soit par un pur verrouillage de l'accès aux ressources du pouvoir économique et politique (North et al, 2007). Les institutions créent les opportunités dont vont bénéficier les organisations en place qui à leur tour vont œuvrer à créer de nouvelles organisations et procéder à des modifications institutionnelles qui leurs seront favorables. Il y donc une dichotomie immuable : activités prédatrices liées à la théorie des choix publics de l'Etat bienveillant et l'Etat malveillant souvent obsédé par une maximisation des gains de ses membres. Les institutions peuvent être créées pour servir non pas l'efficacité économique mais la mainmise des détenteurs du pouvoir de négociation et en créer de nouvelles règles fondées sur le pouvoir qui influence leur évolution. Les clés d'une allocation efficace des ressources restent à chercher dans le pouvoir et le leadership et son rôle dans toute étude économique des institutions. Les dirigeants politiques ou d'entreprises agissant en fonction de leur pouvoir discrétionnaire, vont impacter de façon décisive l'évolution institutionnelle et économique (Andreff 2007). Ce sont, sans nul doute, les dirigeants à tous les niveaux qui déterminent le développement économique et institutionnel (A&R 2006), ou

plutôt les élites définies comme étant une minorité sociale contrôlant les trois institutions qui dominent l'Etat (le politique, le militaire et l'économique).

Les dangers de la léthargie et de la cécité

Si les pays en développement ou encore les pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord sont précisément concernés par ce débat, ce sont donc leurs élites récalcitrantes qui entravent tout changement vers des systèmes démocratiques et de comptabilité de peur de voir toute transformation institutionnelle impliquant une transition vers des systèmes consacrant l'autorité du droit, la comptabilité et la méritocratie. North voit dans ce type d'institutions des ensembles de règles conçues afin de contraindre le comportement des individus dans le but de maximiser la richesse ou l'utilité des dirigeants (North 1981).

Dans ce cadre, les institutions optimales génèrent une contrainte sur le comportement de l'individu qui crée une discipline, laquelle a un effet libérateur et réducteur d'incertitude. De ce fait, elles structurent les incitations et restreignent les attitudes opportunistes qui ont un effet dévastateur sur la société. L'aspect coercitif et répressif n'est pas sans avantages puisque la contrainte libère parce qu'elle protège (Commons 1934). C'est la libération par la contrainte, c'est-à-dire la protection contre l'arbitraire et l'abus des autres membres de la société. Cela a un effet multiplicateur de ses capacités. Le système institutionnel contraignant et efficace doit assurer une canalisation des comportements individuels et des anticipations de chacun sur les comportements d'autrui. De par la sécurité et la protection qu'elles procurent aux individus, les institutions mettent en œuvre une structure incitative à la recherche et à la réalisation des gains de productivité et favorisent un accroissement des richesses. North, tout comme Williamson, répudie la tradition néoclassique centrée sur une prétendue rationalité de l'individu car l'homme 'contractuel' est un opportuniste prêt à tout pour son intérêt et non point un *homo economicus*. L'accès à l'information procure aux élites dirigeantes publiques et privées un pouvoir discrétionnaire favorisant l'accumulation de richesses et l'accès aux rentes et ce dans l'absence de mécanismes de contrôle. Elles craignent les réformes qui mettent en cause leurs privilèges acquis. Leurs stratégies seront désormais axées sur le verrouillage de l'accès aux ressources du pouvoir économique, politique et d'information et à en limiter l'accès au reste de la population. C'est de là que découle l'importance de l'analyse institutionnelle de North et sa relation avec les systèmes de gouvernance. Choisir ses institutions est une tâche titanesque, car des institutions dépendront toute viabilité et toute vitalité des nations.

En guise de conclusion

En somme, en croyant toujours que la richesse des nations constitue le cumul d'un travail honnête inscrit dans la durée, on occulte des épisodes sanglants d'extermination, de rapine et de spoliation des autres et d'actions préméditées d'abrutissement des peuples désarmés. Les termes des échanges inégaux participent certes aux inégalités et aux écarts de développement. L'approche systémique du déclin des nations pourrait mettre en relief la complexité des systèmes et l'impossibilité du changement à cause des composantes inextricables et d'une résistance tenace qui lui causeront panne et décrépitude. Les composantes puissantes des systèmes peuvent, à cause du verrouillage qu'elles imposent à l'accès à la participation effective et rationnelle dans le système, soit par ignorance ou par solidarité mécanique excluant toute participation des autres, mener les nations vers leur perte certaine. Les solidarités mécaniques ôtent à la société et à ses forces vives toute efficacité et alimentent la discorde. D'où la nécessité de la résistance de la société contre ces formes extractives pour trouver une voie salutaire pour tous.

References:

* Chercheur en géo-économie

- Rickards James (2014). *The Death of Money: The Coming Collapse of the International monetary system*, New York: Portfolio;
- Drezner W. Daniel (2014). *The System Worked: How the World Stopped Another Great Depression*, New York : Oxford University Press;
- Acemoglu Daron and James A. Robinson (2013). *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*, Profile Books, London;
- Ferguson Niall (2012). *Civilization: The Six Killer Apps of Western Power*, London: Penguin Books,;

- Ikenberry John G. (2012). *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton: Princeton University Press;
- Duchesne Ricardo (2011). *The Uniqueness of Western Civilization*, Leiden: Brill,
- Currie, Thomas. E. and Ruth Mace. (2009). "Political Complexity Predicts the Spread of Ethno-linguistic Groups", *Proceedings of the Academy of Sciences of the United States of America*, 106(8):3739-3744.
- Kennedy Paul (1987). *The Rise and the Fall of the Great Powers*, New York: Vintage Books;
- Mahbubani Kishore (2008). *The Asian Hemisphere : The Irresistible Shift of Global Power to the East*, New York: Public Affairs;
- Andateff Wladimir (2007). *Economie de la transition: La transformation des économies planifiées en économies de marché*, Paris Editions Bréal ;
- Djankov Simon, (2007). "The New Comparative Economics", *Journal of Comparative Economics*, vol. 21 no. 4. (595-619).
- Rodrik Dani (2008). *One economics many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth*, Princeton University Press;
- Davis William Eric (2006). *Peace and Prosperity in the Age of Incivility*, Maryland: University Press of America;
- Mukand Sharun and Rodrik Dani (2005). *In Search of The Holly Grail: Policy Convergence, Experimentation and Economic Performance*, *American Economic Review*, 95-1: (374-83);
- Dixit Avinash (2004). *Lawlessness and Economics; Alternative Modes of Economic Governance*, New Jersey: Princeton University Press;
- Freeman R. B. (2000). "Single Peaked vs Diversified: The Relation between Economic Institutions and Outcome", NBER, Working paper no. w.7556.
- Jared Diamond (1997). *Guns, Gems and Steel: The Fate of Human Society*, W.W. Norton and Co, New York,-North
- Douglas (1990). *Institutional change and Economic Performance*, Cambridge: Cambridge University Press;
- North Douglas (1994). *Economic Performance Through Time*, *The American Economic Review*, vol. 84, no. 3, pp., 359-368;
- Viscount Henry St. John Bolingbroke (1768). *The miscellaneous works of the Right Honourable Henry St. John, Lord Viscount Bolingbroke*, Volume 4, A. Donaldson.

Démocratie Participative et Citoyenneté

DEKKAL Mouloud
Maître de conférences (B)
Faculté de droit. U.M.M.T.O

Introduction

«L'activité civique entraîne les individus à penser en termes publics, en citoyens, et leur statut de citoyens les dote d'un sens utile de la collectivité et de la justice. [...] La politique devient sa propre université, la citoyenneté son terrain pratique, et la participation son guide»¹

Faute que tout le peuple, même entendu de manière restrictive, puisse participer à la prise de décisions qui concernent la collectivité, l'organisation de la société politique exige que des mécanismes soient établis pour que certains s'expriment au nom et pour le compte de tous. Se développe alors l'idée que le citoyen est désormais la seule source de légitimité politique. Comme le souligne le professeur Blondiaux, «*la rhétorique participative repose sur un investissement symbolique fort et une inflation qualitative soutenue*»,² même si elle contraste singulièrement avec les moyens effectifs mis en œuvre.

Reste que derrière le terme de démocratie participative se cache un foisonnement de définitions. L'ambivalence du terme est forte : derrière l'idée de participation s'agit-il d'accroître la part des citoyens dans le processus normatif au moyen d'une meilleure communication entre les gouvernants et les gouvernés ? La simple consultation suffit-elle à décrire un mécanisme participatif ou celui-ci doit-il associer directement le citoyen à la prise de décision ? S'il s'agit de ne pas confondre délibération et participation, nous nous appuyerons ici sur une définition exigeante du phénomène participatif qui associe ces deux dimensions car «*c'est bien la conception d'une «participation délibérative» ou plus justement d'une «délibération démocratique», c'est-à-dire ouverte au plus grand nombre, que la majeure partie de la littérature contemporaine développe*».³

Le concept de citoyenneté peut apparaître lui aussi comme un concept flou, voire insaisissable.⁴ Dans un sens habituel et minimal, est citoyen celui à qui l'on reconnaît, en pleine égalité, un droit de cité démocratique et des libertés civiques et politiques. Dans des conditions normales, ces «*citoyens politiquement intégrés partagent la conviction rationnellement motivée que l'émancipation des libertés d'expression dans l'espace public politique, associée à la procédure démocratique de règlements des conflits et à la canalisation de la domination par les moyens de l'État de droit*», garantit, autant que faire se peut, «*que le pouvoir illégitime soit contrôlé et le pouvoir administratif employé dans l'intérêt de tous*».⁵ Toutefois, ainsi que le souligne Pierre Rosanvallon, depuis 1789, «*les hommes oscillent en permanence entre la vision d'une souveraineté-principe, relativement passive, qui ne s'inscrit aucunement dans une perspective de gouvernement populaire, et la vision plus audacieuse d'une souveraineté-exercice*».⁶

Sur le plan juridique, la participation des citoyens aux affaires publiques est bien reconnue mais de façon assez restreinte. Ainsi, par exemple, l'article 21 de la Déclaration universelle des droits de l'homme énonce que «*toute personne a le droit de prendre part à la direction des affaires publiques de son pays, soit directement, soit par l'intermédiaire de représentants librement choisis* » et ajoute que «*la volonté du peuple est le fondement de l'autorité des pouvoirs publics; cette volonté doit s'exprimer par des élections honnêtes qui doivent avoir lieu périodiquement, au suffrage universel égal et au vote secret ou suivant une procédure équivalente assurant la liberté du vote*».⁷ Au niveau européen, l'article 3 du premier protocole additionnel à la Convention européenne des droits de l'homme énonce quant à lui que «*les hautes Parties contractantes s'engagent à organiser, à des intervalles raisonnables, des élections au scrutin secret, dans les conditions qui assurent la libre expression de l'opinion du peuple sur les choix du corps législatif*». La Cour a eu ainsi l'occasion de rappeler que «*de l'idée de droit institutionnel à l'organisation d'élections libres [...] celle-ci est passée à la notion de «suffrage universel» [...] puis, par voie de conséquence, de droits subjectifs de participation*».⁸ Néanmoins les droits fondamentaux liés à la qualité de citoyen se résument alors à deux idées : le citoyen a le droit de voter⁹ et le droit de participer à des élections libres et régulières.

Le projet participatif est bien évidemment plus ambitieux en ce qu'il se propose en quelque sorte de réconcilier la liberté des Anciens et celle des Modernes¹⁰. Dès lors, le modèle normatif de démocratie participative doit chercher à définir un «*idéal radicalement démocratique [...] devant s'appuyer sur le principe voulant que l'autorité appelée à régir les affaires de la Cité par les voies de la discussion soit constituée de l'ensemble des membres composant une communauté de citoyens*».¹¹

La participation au débat public représente ainsi la faculté pour les citoyens de réaliser pleinement leur souveraineté, au travers de la possibilité qui doit leur être offerte d'exercer une influence et de changer le cours des choses en participant activement à l'élaboration du consensus démocratique¹² (I). Cependant, prendre au sérieux les procédures de la démocratie participative revient également à s'interroger sur la figure du citoyen car le risque existe de voir, via ces procédures participatives, se transformer l'État de droit en l'État d'intérêts particuliers¹³ (II).

Chapitre I - De la participation des citoyens au débat public ou la citoyenneté retrouvée

Dans la logique habermassienne, «la légitimité démocratique repose sur l'accord intersubjectif auquel les citoyens sont susceptibles de parvenir dans leurs discussions dans l'espace public et grâce aux procédures de l'État de droit démocratique».¹⁴ Dès lors l'espace public autonome est bien le fondement principal de l'idéal participatif (A). Mais à travers la généralisation de ce type de procédures, c'est bien davantage un changement substantiel dans la conception de la légitimité qui s'opère. L'idéal participatif permet ainsi un renouveau du concept de confiance dans la théorie constitutionnelle (B).

A. La construction de l'espace public, condition de la participation citoyenne

L'espace public, tel que le conçoit Habermas, se caractérise comme le lieu où se manifeste l'apparition de l'opinion publique, cette «*opinion vraie, régénérée par la discussion critique dans la sphère publique*». L'espace public représente donc le lieu de formation des opinions et des volontés politiques, le lieu de débat garant de la légitimité politique. Reste à savoir la forme que doit prendre cet espace public. Ainsi que l'avait proposé Jon Elster,¹⁵ il conviendrait de distinguer les figures du marché et du forum comme modes de production de choix collectifs. La force du «meilleur argument» ne peut s'affirmer qu'au travers de l'argumentation, qui prévaut dans le forum, au contraire du marchandage qui opère sur le marché. Toutefois, le droit constitutionnel ne reprend pas nécessairement cette distinction. Ainsi en est-il de la conception américaine de la liberté d'expression. Pour permettre l'exercice de la souveraineté du peuple, l'État doit être contraint de s'abstenir de limiter la possibilité, pour les citoyens, de discuter et de critiquer publiquement les gouvernements et leur action. Ainsi que l'avait affirmé le professeur Alexandre Meiklejohn le Premier amendement joue alors le même rôle, toutes choses égales par ailleurs, pour les citoyens des États-Unis, que les assemblées de citoyens de la Nouvelle Angleterre: «*pour lui, le principal objet du premier amendement est de permettre à tous les citoyens de débattre des problèmes qui les concernent, pour qu'ils puissent participer effectivement au fonctionnement de la démocratie*». Une telle conception est d'ailleurs confirmée par la Cour suprême dans une décision célèbre où elle affirme que le Premier Amendement «*un profond engagement de la nation en faveur du principe selon lequel le débat sur les affaires publiques doit être libre de contraintes, et ouvert*». Alors que l'accent est mis sur la liberté d'expression instrument au service de l'autonomie de gouvernement des citoyens, il demeure pas moins que «*la conception portée par la culture juridique américaine relève d'une vision instrumentale et économique de la liberté d'expression*»¹⁶ Ainsi le juge Holmes affirmait-il que «*lorsque les hommes auront compris que le temps à ridiculisé beaucoup de croyances combattives, ils conviendront peut-être que le bien ultime désiré est mieux atteint par le libre échange des idées, que la meilleure épreuve de vérité est la capacité de la pensée à se faire accepter dans la compétition du marché. Au moins cela est la théorie de notre constitution*».¹⁷

Si la traduction constitutionnelle de l'espace public est encore hésitante par rapport au projet participatif, celui-ci a bien néanmoins pour objet de réaliser cette «*société ouverte*» dont parlait Karl Popper, société caractérisée par «*la découverte de la discussion critique*».¹⁸ La démocratie participative doit donc construire un espace public autonome dont l'objet est de promouvoir un échange généralisé d'opinions qui tend à rapprocher le citoyen des gouvernants. Deux phénomènes peuvent être assimilés à cet idéal.

- Tout d'abord, l'émergence d'une citoyenneté administrative. S'inscrivant dans un processus plus large visant à transformer le citoyen assujéti en citoyen actif, «*elle signifie que les administrés sont détenteurs de droits vis-à-vis de l'Administration; elle montre aussi que la relation administrative comporte une dimension proprement «civique», en allant au-delà de la simple imposition de règles ou de la fourniture de prestations; elle postule enfin que l'administré est impliqué dans le fonctionnement administratif qu'il est tenu d'intérioriser un certain nombre de valeurs collectives*».¹⁹ Le rattachement du concept de citoyenneté administrative au développement de la démocratie participative n'est pour autant pas si évident: la loi du 12 avril 2000 ne comporte ainsi aucune référence

au thème de la participation, se contentant de faciliter le droit d'accès aux documents administratifs. Mais il faut noter que la promotion de la publicité²⁰ vient rééquilibrer une situation d'information profondément asymétrique entre le citoyen usager et l'administration. En consacrant un véritable droit d'accès,²¹ désormais reconnu par le Juge comme l'une des garanties fondamentales pour l'exercice des libertés fondamentales au sens de l'article 34,²² le législateur a mis en place selon certains commentateurs les instruments pour la construction d'une démocratie dialogique²³. Notamment, au-delà du champ matériel de la loi du 12 avril 2000, les apports de la loi ont porté sur les modalités de mise en œuvre du droit d'accès. Ainsi, l'article 2 de la loi précise que les administrations sont tenues de communiquer les documents administratifs qu'elles détiennent effectivement. Si cette insertion a pu être critiquée²⁴, elle témoigne du passage de la logique de l'accès individuel aux documents à une logique de diffusion de l'information.²⁵ Toutefois, l'accès entièrement libre aux documents administratifs se heurte à une limite inhérente à l'organisation de l'administration publique, à savoir la nécessaire place du secret dans le processus administratif²⁶: ainsi, malgré les pressions de la société civile,²⁷ *«l'image d'une administration dialoguant avec les administrés sur un pied d'égalité, travaillant sous le regard du public et en phase avec la société est une image idéalisée, idyllique, une image d'Épinal... L'idée d'une transparence administrative complète n'est qu'un rêve, un mirage dont la matérialisation est irrémédiablement vouée à l'échec»*.²⁸

- Ensuite, la démocratie électronique serait un moyen de transformer la passivité des citoyens en un comportement actif en favorisant le débat permanent. Pour les tenants d'une telle conception, *«en fluidifiant, la circulation de l'information et en facilitant l'interaction des individus, les réseaux électroniques permettraient aux citoyens de participer plus activement à la vie de la cité et annonceraient une démocratie revitalisée»*²⁹ Internet apparaît dès lors comme une opportunité technique favorisant la mise à disposition d'informations pour le citoyen.³⁰ Dès lors, certains auteurs envisagent la création d'une véritable ingénierie institutionnelle permettant la mise en place de la démocratie participative. Deux possibilités apparaissent: soit Internet n'est qu'un simple mécanisme de circulation de l'information qui se surajoute aux mécanismes ou dispositifs créés pour consulter ou associer les citoyens aux choix publics; soit on peut penser qu'Internet est en soi un vecteur politique supplémentaire générant une dynamique propre et des effets originaux. Bien d'avantage qu'un simple moyen de communication commode entre élus et citoyens, il *«créerait un canal d'expression civique qui modifierait le rapport de forces entre gouvernants et gouvernés»*.³¹ Ainsi, *«le Web favoriserait l'avènement d'une citoyenneté renouvelée où les individus, par l'entremise de la machine, deviendraient toujours plus impliqués et participeraient à la mise en place directe de la décision collective»*.³² Toutefois, si l'espace public doit être par nature autonome (et dans son esprit pluriel), le rêve de réaliser une démocratie directe doit être écarté car des points de contact avec le système politique doivent exister afin que celui-ci opérationnalise les demandes de la société civile.

En prenant acte de ce que la démocratie repose sur un processus de communication entre gouvernants et gouvernés, *«la société de l'information permet ainsi d'offrir de nouveaux espaces de liberté pour les citoyens, [et] d'envisager de nouveaux modes de fonctionnement pour la démocratie représentative»*.³³ L'une des conséquences immédiates est la profonde redéfinition du concept de légitimité.

B. La démocratie participative ou le renouveau de l'idée de confiance?

La notion de confiance a été fondatrice du système représentatif dès le commencement de 1789 comme on le voit chez Sieyès: la Nation souveraine n'existe, ne parle et ne veut que par son Assemblée représentative. En découle la volonté de rompre avec le mandat impératif car les électeurs donneront leur confiance, écrit Sieyès, à des personnes plus capables qu'eux de connaître l'intérêt général.³⁴ Ainsi que le rappelle Lucien JAUME, *«cette formulation est capitale par ses présupposés mêmes: liberté de choix fondée sur la responsabilité et de l'électeur et de l'élu; reconnaissance d'une compétence, car il y a dans la confiance une différenciation reconnue, une hétérogénéité jugée positive; sélection des représentants dictée par l'intérêt des votants, mais où l'on sait que c'est un intérêt plus général qui devra sortir de la délibération de ceux à qui l'on a laissé les mains libres»*.³⁵ Combiné avec l'idée webérienne selon laquelle la légitimité rationnelle détermine la forme contemporaine de l'exigence de légitimation,³⁶ le principe représentatif, bien que consacré comme principe constitutionnel,³⁷ n'exprime plus l'idée de confiance nécessaire au fondement de l'ordre constitutionnel.

Bien sûr, la démocratie représentative avait déjà tenté d'instaurer des mécanismes destinés à restaurer la confiance des citoyens dans les institutions. Ainsi en est-il du jury populaire. Dans la tradition anglo-saxonne, le jury était unanimement perçu comme le remède le plus efficace contre l'exercice du pouvoir judiciaire par des juges corrompus et oppresseurs. Depuis son invention Angleterre, le jury était considéré *«comme le générateur*

principal de confiance populaire dans le système judiciaire parce qu'il engendrait un sentiment de participation aux processus d'autogouvernement chez les simples citoyens et dispersait les cibles des critiques sur les verdicts »³⁸. Mais le jury était aussi pensé comme un forum de délibération démocratique autonome, un moyen de participation citoyenne directe à la vie des institutions et, par conséquent, d'essor de la vertu civique et de la raison publique. «*La consécration constitutionnelle du jury témoigne, par conséquent d'une conception hautement décentralisée de la démocratie, dont les règles juridiques doivent idéalement être compréhensibles aux citoyens moyens, voire codé terminées par ceux-ci en corps délibératifs*». ³⁹

La démocratie participative amorce quant à elle un véritable changement dans la conception de la légitimité qui prévaut dans nos ordres juridiques. «*La source de la légitimité n'est pas la volonté déjà déterminée des individus, mais son processus de formation, la délibération [...]. Comme le propre de la décision politique est de s'imposer à tous, on est amené à poser la délibération de tous, ou plus exactement le droit pour tous de participer à la délibération comme la condition de légitimité essentielle. [...] La décision légitime n'est pas la volonté de tous mais celle qui résulte de la délibération de tous; c'est le processus de déformation des volontés qui confère sa légitimité au résultat, non les volontés déjà formées*». ⁴⁰ En d'autres termes, une norme est une construction humaine n'émergeant qu'à travers un dialogue entre des sujets capables d'argumenter. La totalité des citoyens doit alors s'unir en communauté sur la seule base d'un consensus sur les processus démocratiques. Pour Habermas, «*seules peuvent prétendre à une légitimité les lois juridiques qui sont à même, dans un processus d'institution du droit par la discussion ayant lui-même été établi dans une perspective juridique, de trouver l'adhésion de tous les sociétaires juridiques*». ⁴¹ Les citoyens doivent donc se comprendre comme les auteurs des droits auxquels ils doivent obéir en tant que destinataires. Loin d'être aliénés par les lois qu'ils produisent, les hommes peuvent à tout moment, et donc en dehors du moment électoral, se saisir d'une norme pour réaffirmer sa valeur, en changer le sens ou en proposer une nouvelle «*puisque c'est le principe de discussion qui fonde, dans le modèle de l'État de droit, la légitimité de la règle*» ⁴². S'opposant ainsi à Rousseau qui réduit la délibération à la décision déjà formée, «*la norme n'est légitime que si elle résulte d'un processus de délibération inclusif et équitable auquel tous les citoyens peuvent participer et dans lequel ils sont amenés à coopérer librement* ». ⁴³ La délibération et le débat politique sont envisagés ainsi comme les moteurs du changement, les différentes conceptions du bien étant nécessairement amenées à changer.

Pour les tenants de la démocratie participative, la délibération ne repose pas sur un consensus entre les valeurs qui soit préexistant à la délibération mais suppose au contraire que c'est au travers du processus de délibération que l'on peut parvenir à une entente entre des opinions et des valeurs différentes. L'entente et le consensus ne seraient pas antécédents à la délibération mais en seraient le résultat. Dès lors, ce n'est pas tant le consensus qui représente la notion centrale de la délibération politique, mais c'est surtout la possibilité qu'un réel dissensus puisse s'exprimer. C'est donc la création d'un consensus dans une situation où l'expression d'un dissensus est possible qui confère la légitimité des institutions démocratiques dans un univers marqué par des conflits sociaux et politiques. Une décision démocratique légitime découle dès lors d'une délibération des citoyens mais aussi du fait que les opinions politiques peuvent changer, et les opinions non formées peuvent se construire: «*la délibération politique, le débat public, est le processus par lequel même les opinions dites arrêtées viennent à changer. C'est parce qu'il en est ainsi que la délibération politique doit avoir lieu. [...] Les tenants des diverses conceptions du bien essentiellement opposées doivent débattre de leur conflit parce qu'ils peuvent venir à changer* ». ⁴⁴ Les conférences de consensus répondent ainsi à cette logique même si l'on s'empresse de remplacer cette expression par celle de «*conférences de citoyens*», au motif que contrairement aux pays du Nord de l'Europe où l'obtention de consensus fait partie intégrante du substrat culturel, nous faisons partie en France de civilisations latines où la règle demeure le conflit et où le consensus ne peut être qu'une imposture. Toutefois, ainsi que le souligne Daniel Boy, «*il ne s'agit pas de parvenir à un consensus final absolu seulement de travailler dans un esprit de consensus*». ⁴⁵

La légitimité démocratique repose dès lors sur la capacité qu'ont les citoyens, dotés de capacités de rationalité et placés dans un rapport à l'intersubjectivité, de parvenir à un consensus par le débat et l'argumentation. Toutefois, transformer l'utopie d'une démocratie forte en un système politique opérationnel suppose avant tout de résoudre les dilemmes de la participation citoyenne.

Chapitre II - Les dilemmes de la participation citoyenne

La difficulté principale à laquelle se trouve aujourd'hui confrontée la démocratie participative reste celle que Sieyès et Benjamin Constant avaient déjà identifiée, soit le phénomène de la complexité sociale. Dans des sociétés de plus en plus complexes, engagées dans des processus de mondialisation qui accroissent les rapports d'interdépendance entre États, comment penser concrètement l'idée d'une participation directe des citoyens au gouvernement? Un des problèmes majeurs pour les premiers penseurs du système représentatif résidait précisément dans la difficulté de concilier le nombre avec la raison. Avec le développement de la démocratie participative se pose inéluctablement la question de la compétence des citoyens (A). Demeure également la question de l'objet de la représentation : si la démocratie représentative tend à faire de la Nation l'objet de la représentation, la démocratie participative semble parcourue par une double dynamique antagoniste consistant à vouloir représenter tout à la fois la totalité des citoyens tout en organisant une meilleure prise en compte d'intérêts sectionnels (B).

A. De la compétence du citoyen en démocratie participative.

L'argument de l'ignorance du peuple jadis utilisé par les philosophes grecs pour justifier de l'exclusion des citoyens de la prise de décision est toujours utilisé de nos jours par les tenants d'une conception élitiste de la démocratie. Ainsi que l'avait exprimé Schumpeter, les États démocratiques étant caractérisés par une vie politique hautement complexe, un système démocratique représentatif est plus adéquat qu'un système participatif, car les citoyens n'auraient pas les compétences nécessaires pour se former une opinion politique bien fondée et rationnelle⁴⁶. Le rôle des citoyens n'est pas dans cette optique de participer au débat public en vue de parvenir aux décisions politiques qui règlent la vie commune, mais se limite essentiellement au choix de leurs représentants, choisis cette fois en toute rationalité. La technicisation et la complexification des enjeux politiques seraient ainsi responsables de l'incapacité des citoyens à se former une opinion politique fondée et rationnelle, ainsi que de la relative apathie du corps social, se manifestant par un taux d'abstention élevé. Dans une telle approche, l'expertise ainsi que la professionnalisation de la vie politique sont considérées comme les garanties d'une administration scientifique et non partisane ou idéologique de la vie politique.

Les expériences concrètes de démocratie participative qui ont été menées sont confrontées à ce dilemme. L'objectif des dispositifs mis en place est de déplacer le monopole d'édition de la norme des représentants vers les citoyens. Pour atteindre cet objectif, il convient de procéder au « *dessaisissement symbolique du monopole des experts sur la préparation des décisions collectives* »⁴⁷. En court-circuitant la tension entre « savoir profane » (celui du citoyen) et « savoir savant » (celui des experts et/ou des gouvernants), la démocratie participative espère introduire une obligation d'argumentation et de justification qui a longtemps été absente du processus décisionnel. Ainsi, le sondage délibératif⁴⁸ et les conférences de consensus sont deux des méthodes envisagées afin de résoudre la tension entre la contrainte du nombre de participants et celle du flux d'information disponible.

-En ce qui concerne les sondages délibératifs, cette technique, héritière des « *planningzelle* » allemands, a pour objet de réunir un groupe de citoyens pendant plusieurs jours afin qu'ils reçoivent une information et débattent de problèmes d'intérêt général. Concrètement, l'expérience menée à Austin ou à Manchester a consisté à réunir environ trois cent à quatre cent personnes⁴⁹ le temps d'un week-end dans un même lieu où on les interroge sur sujet donné et d'intérêt général. Puis ce public est divisé en sous-groupes; lesquels suivent tous des sessions d'informations sur le sujet en question. Puis réinterroger les participants sur le sujet. Le sondage réunit les quatre conditions de la démocratie: l'égalité politique (le sous-échantillon délibératif était bien représentatif de la population et chacun avait les mêmes droits à l'expression), le respect du pluralisme (chaque point de vue a pu s'exprimer), la participation et la délibération (les participants ont pu librement discuter entre eux, entendre les arguments opposés à leurs opinions, obtenir le maximum d'informations disponibles sur le sujet auprès de spécialistes ou de personnes concernées et discuter avec eux). Il s'agit donc de « *stimuler l'attitude qu'aurait l'ensemble des citoyens s'ils pouvaient participer à un processus délibératif en disposant d'une bonne information, de savoir ce qu'ils penseraient s'ils pouvaient faire leur choix dans de bonnes conditions, constituant ainsi un public éclairé* »: en d'autres termes, alors que le sondage traditionnel tel que le pensait Gallup est prédictif, le sondage délibératif est au contraire prescriptif.

- Le principe des conférences de consensus trouve quant à lui son origine première aux États-Unis et surtout au Danemark il y a une dizaine d'années. Comme le souligne Daniel Boy, «le principe général consiste à recruter un panel d'une quinzaine de profanes, à lui assurer une formation (au cours de deux week-ends séparés d'environ un mois), puis à organiser une confrontation entre ces profanes et un panel d'experts. A la suite de cette séance, les profanes rédigent un avis motivé qui est donné à la presse».⁵⁰ Si le recrutement du panel de citoyens (confié à un institut de sondages), le choix des formateurs ou des experts a soulevé peu de critiques lors des expériences menées,⁵¹ il n'en va pas de même de la très faible notoriété donnée aux trois conférences qui ont eu lieu en France. Or, «l'organisation des conférences de consensus n'est pas seulement destinée à faire aboutir un processus de délibération original, il est aussi, et peut-être surtout, de promouvoir l'idée de débat public et d'en fournir un exemple concret que l'on souhaite exemplaire: montrer que quinze citoyens ordinaires peuvent être mis en capacité, moyennant une formation sérieuse, de débattre d'enjeux scientifiques et techniques, c'est mettre en question le paradigme de la compétence universelle des experts ».⁵² Reste que l'échec relatif des conférences de consensus peut aussi s'expliquer par la réserve des acteurs politiques ou associatifs à reconnaître une compétence concurrente du citoyen sur des domaines aussi techniques.

Mais dans les deux cas, on peut craindre que sous prétexte de donner la parole aux citoyens, de leur redonner du pouvoir, Il ne s'agisse en fait «de les observer dans leurs évolutions, de les placer dans une situation expérimentale et de les instrumentaliser à des fins expérimentales »⁵³. Dès lors le statut du discours d'expertise, censé donner une information équilibrée et neutre aux participants pose problème. Sa prééminence peut en effet rendre caduque l'ambition originelle: l'autorité des experts peut alors dangereusement se substituer à l'échange démocratique de l'opinion et au débat public. Le modèle technocratique d'une politique «scientifisée», se basant sur une exigence de rationalité et impliquant, *in fine*, la réduction du politique à une administration rationnelle, peut rendre sans toute expression de la volonté démocratique. L'une des solutions invoquées consisterait alors à «faire peser sur les citoyens une exigence d'information que seuls des «habitants professionnels» devenus à leurs tours experts, pourront relever, au risque de faire perdre à ces dispositifs leur capacité à impliquer les citoyens ordinaires».⁵⁴ Mais dans cette hypothèse, on ne voit pas en quoi une telle solution résoudrait la question de la professionnalisation de la politique et du monopole du savoir par quelques-uns. L'autre solution, plus utopique encore, repose sur l'idée que la démocratie participative créerait par elle-même des citoyens vertueux⁵⁵. Ainsi les institutions participatives pourraient devenir de véritables «écoles de démocratie» selon le mot de Benjamin Barber.⁵⁶ S'il s'agit bien d'introduire une certaine dose de délibération dans la formation de l'opinion publique, le statut de l'information devient une ressource centrale dans le processus participatif. Ce processus implique des cadres de référence et des jugements: autrement dit, le citoyen a besoin d'information mais aussi d'information sur l'information⁵⁷. Le reproche du caractère censitaire que l'on pouvait retrouver selon certains auteurs dans la démocratie représentative⁵⁸ se trouve ainsi réaffirmé par la question déjà ancienne du monopole du savoir. Toutefois là n'est pas la seule difficulté rencontrée par le projet participatif: il s'agit en effet également de combiner une plus grande égalité dans l'accès au processus de délibération.

B. La démocratie participative ou la citoyenneté confisquée ?

La démocratie participative repose sur un principe d'inclusion; la discussion doit être ouverte au plus grand nombre et dans l'idéal à tous ceux qui sont susceptibles d'être affectés par la décision.⁵⁹ Ainsi, au préalable, les citoyens doivent pouvoir participer de la même manière à la discussion en vue de valider leurs opinions et être tournés vers l'intersubjectivité et vers l'entente. Cette démocratie discursive doit alors permettre l'émergence d'un consensus rationnel. Se pose dès lors inéluctablement la question de la place des populations les plus faibles et les plus démunies socialement. Doit-on sélectionner les citoyens amenés à participer aux dispositifs participatifs en fonction de critères sociaux? La représentativité des citoyens doit-elle être statistique et sociologique? On retrouve ici des questions déjà posées à propos des mécanismes de discrimination positive puisque «face au constat universel selon lequel les jeunes, les catégories populaires et les personnes d'origine étrangères ont tendance à fuir les structures de participation, il s'agit d'inventer des procédures qui faciliteront leur intégration».⁶⁰ Les citoyens libéraux sont classiquement envisagés en tant qu'individus rationnels et autonomes, c'est-à-dire indépendants de leurs insertions sociales et du contexte dans lequel ils s'inscrivent: l'individu et non pas son ancrage social constitue le référent ultime de tout principe libéral. La «transcendance

par la citoyenneté» dont parle Dominique Schnapper repose alors sur l'individualisme libéral qui considère le citoyen «apte à s'arracher [...] à ses enracinements particuliers [...] à rompre avec les déterminations qui l'enfermeraient dans une culture et un destin imposés par sa naissance ».⁶¹ Les tenants du communautarisme (tout comme ceux du républicanisme) insistent quant à eux tout particulièrement sur la notion de communauté politique, réactualisant la notion aristotélicienne qui conçoit les individus comme des animaux politiques et sociaux destinés à l'autogouvernement. Dès lors, la participation active des individus dans la communauté politique est un élément de la *bonne vie* des individus. Ainsi, pour l'approche communautaire, la citoyenneté et la participation à une vie politique expriment l'adhésion d'un individu à une communauté. Les individus sont donc constitués par les valeurs préexistantes de leur communauté, rendant ainsi possible la délibération puisque la communauté partage les mêmes valeurs avant délibération. La démocratie participative porte donc en elle les risques inhérents au projet communautaire, à savoir la reconnaissance de groupes titulaires de droits spécifiques, mettant ainsi fin à l'universalisme abstrait du citoyen⁶². Pourtant, le conseil constitutionnel a eu l'occasion de rappeler que «les articles 1^{er} à 3 de la Constitution s'opposent à ce que soient reconnus des droits collectifs à quelque groupe que ce soit, défini par une communauté d'origine, de langue ou de croyance».¹⁵⁵ La communauté de citoyens impose donc une vision moins ambitieuse du projet participatif, la Constitution instituant une seule communauté, qui «ne connaît que des citoyens français, sans distinction d'origine, de race ou de religion».⁶³

Telle semble être pour l'instant la solution retenue par le constituant. Si la loi constitutionnelle du 28 mars 2003 a introduit dans la Constitution un nouvel article 72-1, consacrant par là même pour certains auteurs la démocratie participative au niveau constitutionnel,⁶⁴ elle ne le fait que de manière fort timide. Ainsi, désormais, tout citoyen d'une collectivité territoriale a le droit de présenter aux assemblées délibérantes compétentes des demandes, des protestations, des requêtes ou suggestions visant la défense de droits précis, le respect de la loi, le perfectionnement du service public, ou plus largement encore, l'épanouissement de l'intérêt général. Mais, par analogie avec la loi du 1^{er} août 2003,⁶⁵ on peut déduire que la qualité d'électeur exigée interdit à des résidents étrangers qui ne sont pas citoyens européens de participer à une quelconque activité de la collectivité territoriale. Dès lors, ainsi que le souligne le professeur Oraison, le droit de pétitionner ne semble appartenir qu'aux citoyens de la collectivité intéressée.⁶⁶ D'une manière plus générale, il semble bien que «les droits de participation à la prise des décisions politiques ne peuvent être accordés à toute personne se trouvant même durablement sur le territoire de l'État en cause: ils sont réservés aux citoyens membres actifs de la société politique qu'organise l'État, qui, sauf dérogation exceptionnelle, doivent eux-mêmes posséder la nationalité de cet État».⁶⁷ Cohérente sur le plan juridique et s'inscrivant dans la longue tradition constitutionnelle française⁶⁸ une telle solution s'inscrit en droite ligne de l'idée habermassienne de citoyenneté démocratique, qui doit essentiellement se fonder sur le droit légitime et non sur une identité ethnique particulière.⁶⁹ Au travers de la question de la citoyenneté multiculturelle se pose de manière plus générale la question de la juste représentation des intérêts. Doit-on accéder à l'idée défendue par les fédéralistes américains selon laquelle «les intérêts privés de chaque individu sont une sentinelle pour les droits publics»⁷⁰? En promouvant le bien de la communauté, le citoyen défend alors ses intérêts propres selon le concept toquevillien «d'intérêt bien compris»⁷¹. La démocratie n'existe, en conséquence, que dans la mesure où elle n'est pas disponible pour la domination, mais à la seule domination des citoyens pour s'exprimer, dialoguer et décider en toute autonomie. Il convient donc de faire en sorte que nos intérêts prononcés particulièrement puissent être examinés dans leur prétention à l'universalité.⁷² Reste que les différentes expériences menées mettent en avant le danger de l'effet «Nimby» (not in my backyard) posant ainsi la question de la pertinence de l'échelle retenue.⁷³ Une telle dérive est de plus souvent entretenue par les élus eux-mêmes, soucieux de ne pas voir leur capacité à énoncer l'intérêt général confisquée par la procédure participative. Comme le souligne le Professeur Chevallier, «la participation ne constitue qu'en apparence un dispositif de dé-légitimation du gouvernement représentatif: elle est en réalité utilisée par les élus comme un moyen de réassurance, afin de conforter leur légitimité»⁷⁴. Les procédures participatives s'apparentent alors davantage à des campagnes de promotion et de marketing dignes de la « Société du spectacle ». En outre, il convient de rappeler que tous les citoyens ne possèdent pas le même capital social et que par conséquent, légalité dans la prise de parole n'existe pas nécessairement.

La démocratie participative se trouve donc confrontée aux mêmes difficultés que rencontre la démocratie représentative dans la juste représentation des citoyens. Lorsque la Cour européenne des droits de l'homme

affirmait déjà que « bien qu'il faille subordonner les intérêts de l'individu à ceux d'un groupe. La démocratie ne se ramène pas à la suprématie constante de l'opinion d'une majorité; elle commande un équilibre qui assure aux minorités un juste traitement et qui évite tout abus d'une position dominante»,⁷⁵ elle mettait l'accent sur le caractère nécessairement pluraliste de la démocratie.⁷⁶ Une telle ambition ne saurait être ignorée lors de la mise en œuvre de la démocratie participative.

CONCLUSION

En proposant une réflexion critique sur le projet participatif, il ne s'agit bien évidemment pas de céder au «discours de la porte ouverte» dont Albert Hirschman⁷⁷ a détaillé le principe dans ses éléments de rhétorique réactionnaire. Selon ce principe, les adversaires d'une réforme ont tout intérêt non pas à remettre en cause son bien-fondé ou sa nécessité, mais à se borner à «soutenir que ses conséquences seraient telles qu'il est dangereux, imprudent ou tout simplement peu souhaitable de s'engager dans la voie proposée par les réformateurs [...] Car admettre la mesure en question, ce serait laisser la porte ouverte aux revendications à venir, jusqu'aux plus extrêmes, ne voir que partie émergée de l'iceberg, faire un premier pas sur la pente savonneuse, se laisser grignoter, mettre le doigt dans l'engrenage et ainsi de suite»;⁷⁸ Après tout, on peut considérer que tant la communauté des citoyens que la démocratie participative ne peuvent être que des utopies créatrices. En effet, la société démocratique repose inéluctablement sur une tension permanente entre l'universel et le particulier, entre la représentation et l'autolégislation. Dès lors pour le juriste, il appartiendra de ne pas se limiter à la recherche du cadre institutionnel adéquat mais de prendre en compte la double dimension normative et factuelle de la citoyenneté.⁷⁹

References:

- ¹ Benjamin Barber, *Strong democracy, Participatory politics for a New Age*, Berkeley, university of California Press, 1984, p. 172.
- ² Loïc Blondiaux, 11 novembre 2004, Démocratie délibérative et démocratie participative: une lecture critique, conférences de la Chaire MCD. En ligne. <http://www.chaire-cd.ca>.
- ³ Loïc Blondiaux, Prendre au sérieux l'idéal délibératif : un programme de recherche, Conférence prononcée à l'Université du Québec à Montréal, 11 novembre 2004. En ligne <http://www.chaire-cd.ca>.
- ⁴ Danièle Lochak, La citoyenneté, un concept juridique flou, IN *Citoyenneté et nationalité. Perspectives en France*, Paris, PUF, 1991.
- ⁵ Jürgen Habermas, *L'intégration républicaine. Essais de théorie politique*, Paris, Fayard, 1998, pp 230-231.
- ⁶ Pierre Rosanvallon, *La démocratie inachevée. Histoire de la souveraineté du peuple en France*, Paris, Gallimard, Coll. Bibliothèque des histoires, 2002, p. 17.
- ⁷ L'article 25 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques du 16 décembre 1966 reprend également le droit de prendre part à la direction des affaires publiques, de voter et d'être élu et d'accéder dans des conditions générales d'égalité aux fonctions publiques de son pays.
- ⁸ CEDH, 2 mars 1987, Mathieu-Mohin et Clerfayt.
- ⁹ Une circulaire de l'An V avait déjà rappelé que «le peuple, dans le système représentatif, ne peut être souverain que par ses suffrages. Ainsi, le droit de voter dans les assemblées primaires constitue parmi nous le véritable exercice de la souveraineté », cité par Serge Aberdam, *Voter, élire pendant la Révolution française 1789-1799. Guide de recherche*, Ed. Du CTHS, 1999, p. 478.
- ¹⁰ La distinction remonte à Benjamin Constant qui avait dans son discours de 1819 De la liberté des Anciens comparée à celle des Modernes démontré que les Anciens (les Grecs et les Romains de la République) pensaient la liberté comme autonomie collective (auto-nomos), c'est-à-dire comme la capacité dont dispose une communauté politique de se doter des ses propres règles sans l'intervention d'une personne tierce (hetero-nomos). Les Modernes quant à eux pensent la liberté comme un attribut de l'individu, la collectivité publique ne pouvant des lors interférer dans la sphère privée que dans des cas limitativement prévus par la loi: « demandez-vous d'abord Messieurs ce que de nos jours, un Anglais, un Français, un habitant des Etats-Unis de l'Amérique, entendent par les mots de liberté. C'est pour chacun le droit de n'être soumis qu'aux lois, de ne pouvoir être arrêté ni détenu, ni mis à mort, ni maltraité d'aucune manière, par l'effet de la volonté arbitraire d'un ou de plusieurs individus. C'est pour chacun le droit de se réunir à d'autres individus, soit pour conférer sur ses intérêts, soit pour professer le culte que lui et ses associés préfèrent, soit simplement pour emplir ses jours et ses heures d'une manière plus conforme à ses inclinaisons, à ses fantaisies. Enfin, c'est le droit, pour chacun, d'influer sur l'administration du gouvernement, soit par la nomination de tous ou de certains fonctionnaires, soit par des représentations, des pétitions, des demandes, que l'autorité est plus ou moins obligée de prendre en considération. Comparez maintenant à cette liberté celle des anciens. Celle-ci consistait à exercer collectivement, mais directement, plusieurs parties de la souveraineté toute entière, à délibérer, sur la place publique, de la guerre et de la paix, à conclure avec les étrangers des traités d'alliance, à voter des lois, à prononcer les jugements, à examiner les comptes, les actes, la gestion des magistrats, à les faire comparaître devant tout le peuple, à les mettre en accusation, à les condamner ou à les absoudre ; mais en même temps que c'était la ce que les anciens nommaient liberté, ils admettaient comme compatible avec cette liberté collective l'assujettissement complet de l'individu à l'autorité de l'ensemble. », *Écrits politiques*, Paris, Gallimard, 1980 (Coll. Folio 1997), cité par Guy Haarscher, *La société civile et le concept d'autolimitation*, IN *La société civile et ses droits*, Benoit Frydman, Bruxelles, Bruylant, Coll. Penser le droit, 2004, p.150. Selon Constant, la taille même des États, l'importance de leur population, et le développement d'une

- économie fondée sur le commerce rendent nécessaire l'abandon de l'idéal républicain de l'autogouvernement et son remplacement par le système représentatif.
- ¹¹ David Lefrançois, Education à la citoyenneté et démocratie délibérative. Pour une approche dialogique de la formation civique, IN *La démocratie délibérative en philosophie et en droit : enjeux et perspectives*, Thémis, p. 130.
- ¹² «Le mot galvaudé de participation désigne bien cette relation élémentaire et immédiate dans laquelle on passe d'un état de passivité à un état d'activité. Les individus n'y figurent plus les pions sur l'échiquier mus selon les règles prescrites, ni les spectateurs assistant à une pièce. Ils ont la latitude de modifier les règles, varier les dialogues ou l'intrigue de la pièce», Moscovici Serge et Doise Willem, *Dissension et consensus*, Paris, PUF, 1992, p. 21.
- ¹³ Dominique Rousseau, L'État de droit est-il un État de valeurs particulières ?, IN *Mélanges Pactet, L'esprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs*, Paris, Dalloz, 2003, pp. 885-894.
- ¹⁴ Loïc Blondiaux et Yves Sintomer, L'impératif délibératif, *POLITIX*, Vol. 15, n°57-2002, p. 23.
- ¹⁵ Habermas affirme que «la formation de l'opinion et de la volonté politique dans l'espace public et au Parlement n'obéit pas aux structures du marché mais aux structures autonomes d'une communication politique orientée vers le citoyen», IN *L'intégration républicaine. Essai de théorie politique*, Paris, Fayard, 1998, p. 264.
- ¹⁶ Yannis Papadopoulos, Pénalisation du négationnisme et Premier amendement, 19 juin 2003.p.8, www.ihej.org.
- ¹⁷ Opinion dissidente du Juge HOLMES sous l'arrêt de la Cour Suprême *Abrams Vs. 250 U.S. 616, 630, 1919*.
- ¹⁸ Karl Popper, *La société ouverte et ses ennemis*, Paris, Seuil, 1979, p. 144.
- ¹⁹ Jacques Chevallier, La transformation de la relation administrative: mythe ou réalité? (à propos de la loi n°2000-321 du 12 avril 2000 relative aux droits des citoyens dans leurs relations avec les administrations), n°38-2000, pp. 578-579.
- ²⁰ «Autrefois, la Publicité avait dû se frayer une voie en s'opposant à la politique du secret pratiqué par l'absolutisme : elle s'efforçait de soumettre personnalités et problèmes à la discussion publique, et faisait en sorte que les décisions politiques fussent révisables devant le tribunal de l'opinion publique», Jürgen Habermas, *L'espace public Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Paris, Payot, 1992, p. 209.
- ²¹ Sophie Boissard, Le droit d'accès aux documents administratifs depuis l'intervention de la loi du 12 avril 2000, *AJDA*, n°25-2003, pp. 1309-1315.
- ²² CE, 29 avril 2002, Ullmann.
- ²³ Elisenda Marendet, Droit ; administrations publiques et NTIC: vers la restructuration de l'espace public. *Les instruments pour la construction d'une démocratie dialogique, Études en l'honneur de Gérard TIMSIT*, Bruxelles, Bruylant, 2004, pp. 413-431.
- ²⁴ Ainsi le rapport du sénateur Amoudry regrettait qu'une telle disposition, dépourvue de toute normativité, trouve sa place dans la loi car c'était alors «tromper les administrés que de leur faire miroiter une sorte de «droit-créance» sur l'administration», Jacques Chevallier, op.cit., p. 580.
- ²⁵ Elisa Marendet, op.cit., p. 427.
- ²⁶ Voir par exemple, Marc Guillaume, Secrets régaliens: le cas du secret défense, IN *transparence et secret* (Colloque pour le vingt-cinquième anniversaire de la loi du 17 juillet 1978 sur l'accès aux documents administratifs), Paris, La Documentation Française, 2004, pp. 205-213.
- ²⁷ On pense notamment à l'appel lancé en avril 2004 par des journalistes, éditeurs, juristes qui regrettaient un recours abusif au classement «confidentiel défense» en France. Ils demandaient, notamment l'alignement du régime juridique français sur les dispositions en vigueur en Suède ou aux États-Unis. Consultable sur www.liberte-dinformer.info.
- ²⁸ Jacques Chevallier, Le mythe de la transparence administrative, IN *Information et transparence administrative*, Paris, PUF, 1998, p. 239 et s., cité par Renaud Denoix de Saint marc, La transparence : vertus et limites, IN *Transparence et secret*, op.cit., pp. 11-17.
- ²⁹ Thierry Vedel, L'idée de démocratie électronique. Origines, visions, questions, IN Pascal Perrineau, *Le désenchantement démocratique*, La Tour d'Aigues, Éd. de l'Aube, 2003, pp.243-244.
- ³⁰ Ainsi que le souligne Thierry Vedel, pour les défenseurs de la démocratie électronique, Internet est paré de nombreuses vertus susceptibles de revitaliser le débat démocratique: il est tout à la fois un lieu de liberté et d'authenticité, un lieu qui transcende les frontières géographiques, sociales et culturelles, un lieu de compréhension mutuelle, un lieu qui génère du lien social et enfin un lieu d'autorégulation, *ibid.*, p. 252.
- ³¹ *Ibid.*, p. 255.
- ³² Christophe Gibout, Internet : de la citoyenneté retrouvée à la citoyenneté confisquée, IN *Invention et réinvention de la citoyenneté*, op.cit., p. 565.
- ³³ Henri Oberdorff, La démocratie à l'heure de la société de l'information, IN *Mélanges Dubouis*, Paris, Dalloz, 2002.
- ³⁴ C'est la célèbre distinction entre le citoyen actif et le citoyen passif, seul le premier ayant effectivement le droit de vote. On applique même l'équivalent d'un cens limitant tant l'exercice de droit de suffrage que le droit d'éligibilité. Pour un développement sur ces questions, voir Dominique Leydet, Le débat de la représentation politique, IN *Souverainetés en crise*, Josiane Boulad-Ayoub et Luc Bonneville, L'Harmattan, Presses Universitaires de Laval, 2003, pp.113-145.
- ³⁵ La démocratie et le déclin de la confiance, une rupture dans la culture politique, Jacqueline Costa-Lascoux et Lucien Jaume, IN *Le citoyen*, Mélanges Lancelot, Paris, Presses de Sciences PO, 2000, p. 68.
- ³⁶ Max Weber a en effet distingué de façon classique trois types principaux de légitimité Politique selon la capacité d'être obéi. Le principe légal, qui s'oppose au principe traditionnel et Principe charismatique, suppose que la légitimité repose sur la légalité et sur la conviction que l'ordre est donné conformément à une loi positive. Dans ce pouvoir rationnel ou légal, typique des, typique des sociétés modernes, l'élément déterminant est le principe de légalité. Il s'agit donc d'un pouvoir où ce sont les lois et non les hommes qui gouvernent. Max Weber, *Économie et société*, I, Paris, Plon, 1971.
- ³⁷ 98-397 DC, 6 mars 1998. Voir Félicien Lemaire, Le Conseil constitutionnel et le droit non écrit, *RRJ*, 1999-3, pp. 831-346.
- ³⁸ Papadopoulos Yannis, Individu et communauté : place des corps intermédiaires, 27 mai 2003, p.10, www.ihej.org
- ³⁹ *Ibid.*, p. 10.

- ⁴⁰ Bernard Manin, Op.cit., p. 83.
- ⁴¹ Jürgen Habermas, *Droit et démocratie: entre faits et normes*, Paris, Gallimard, 1997, pp. 126-127.
- ⁴² Dominique Rousseau, op.cit., p. 892.
- ⁴³ Loïc Blondiaux, La délibération, norme de l'action publique contemporaine, *PROJET*, n°268-2001, p. 82.
- ⁴⁴ Bernard Manin, Volonté générale ou délibération. Esquisse d'une théorie de la délibération politique, *LE DÉBAT*, n°33, 1998, pp.179-180.
- ⁴⁵ Daniel Boy, Les conférences de consensus françaises : la difficile adaptation d'un modèle "Venu d'ailleurs", IN *Cultures et pratiques participatives : une perspective comparative*, colloque organisé par le LAIOS et l'AFSP, 20-21 janvier 2005.
- ⁴⁶ Dès lors, pour Schumpeter, le gouvernement du peuple par le peuple n'est plus le critère central de la démocratie, au contraire de la concurrence entre les élites politiques pour s'attirer les votes du peuple: la démocratie se réduit alors « au système institutionnel aboutissant à des décisions politiques, dans lequel des individus acquièrent le pouvoir de statuer sur des décisions à l'issue d'une lutte concurrentielle portant sur les votes du peuple », *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1998, p. 367.
- ⁴⁷ Loïc Blondiaux, La délibération, norme de l'action publique, op.cit., p. 87.
- ⁴⁸ Voir par exemple Nonna Mayer, Le sondage délibératif au secours de la démocratie, *LE DÉBAT*, n°96. pp. 67-72.
- ⁴⁹ « Tout sondage délibératif commence par un sondage traditionnel réalisé en face-à-face auprès d'un échantillon représentatif de la population concernée. Une offre est faite au cours de cette enquête aux personnes interrogées de participer, moyennant rémunération, à une expérience démocratique d'une durée de deux jours », Loïc Blondiaux, Sondages et délibération. Une épistémologie altérative de l'opinion publique ?, *POLITIX* Vol. 15, n°57-2002, p. 169.
- ⁵⁰ Daniel Boy, Les nouveaux modes de délibération, IN *Mélanges Lancelot, Le citoyen*, Paris, Presses de Science Po, p. 300.
- ⁵¹ En France trois tentatives d'adaptation du modèle des conférences de consensus danoises ont été réalisées au niveau national : la conférence de 1998 qui portait sur les organismes génétiquement modifiés, celle de 2002 sur « Changements climatiques et citoyenneté » et une conférence en 2003 sur « Les boues des stations d'épuration ». Pour un développement Plus complet sur ces conférences, voir Daniel Boy, Les conférences de consensus, op.cit.
- ⁵² Daniel Boy, Les conférences de consensus françaises, op.cit.
- ⁵³ Loïc Blondiaux, Sondages et délibération. Une épistémologie alternative de l'opinion publique?, *POLITIX*, Vol. 15, n°57-2002, p. 171.
- ⁵⁴ Loïc Blondiaux, Démocratie délibérative et démocratie participative : une lecture critique, op.cit., p.18.
- ⁵⁵ L'idée se retrouve déjà chez John Stuart Mill, soucieux de combiner justification de la représentation et promotion de la participation directe des citoyens au niveau local. Tout au long de ses considérations sur le gouvernement représentatif, Mill fait constamment référence à « L'école de la participation ». Comme le souligne Julien Talpin, pour Mill, « la participation devrait permettre une forme de développement personnel que Mill subsume dans son concept de «sentiment of largeness». Celui-ci supposerait la mise entre parenthèses des intérêts personnels afin d'œuvrer au service de la communauté .Un bon gouvernement suppose alors de bon Citoyens, motivés par le bien commun plus que par la maximisation de leurs intérêt privés », *Des écoles de démocratie ? Formation à la citoyenneté et démocratie participative*, p. 6. En ligne www.univ-paris8.fr/scpo/talpin.doc
- ⁵⁶ Selon Benjamin Barber, la démocratie forte peut se définir comme « une politique de participation où le conflit est résolu en l'absence de toute rationalité extrinsèque, grâce à une auto-législation continue, une participation constante et la création d'une communauté politique capable de transformer les individus privés et indépendants en citoyens libres, ainsi que les intérêts privés, partiels en bien commun », Benjamin Barber, op.cit., p. 172.
- ⁵⁷ Giovanni Sartori, *The Theory of democracy revisited*, Chatham, New Jersey, Chatham House Publisher, 1987, pp. 115-120.
- ⁵⁸ Daniel Giaxie, *Le cens caché. Inégalités culturelles et ségrégation politique*, Paris, Éd. Du Seuil, 3^{ème} Éd., 1993. Du même auteur voir, *La démocratie représentative*, 4^{ème} Ed, Paris, Montchrestien, Coll. Clefs, 2003.
- ⁵⁹ On peut rappeler que pour Tocqueville seule la participation peut permettre l'épanouissement d'une démocratie libre : « je dis en effet que le plus puissant moyen, et peut-être le seul qui nous reste, d'intéresser les hommes au sort de leur patrie, c'est de les faire participer à son gouvernement » IN *De la démocratie en Amérique*, Paris, Gallimard, t. 1, 1986, pp. 112-113.
- ⁶⁰ Loïc Blondiaux, *Démocratie délibérative et démocratie participative*. : Une lecture critique, Op.cit., p 16.
- ⁶¹ Dominique Schnapper, *La communauté des citoyens. Sur l'idée moderne de nation*, Paris, Gallimard, 1994, p. 92.
- ⁶² Comme l'avait écrit Tocqueville, « la révolution française a opéré, par rapport à ce monde, précisément de la même manière que les révolutions religieuses agissent en vue de l'autre: elle a considéré le citoyen d'une façon abstraite, en dehors de toutes les sociétés particulières, de même que les religions considèrent l'homme en général, indépendamment du pays et du temps », IN *Dela démocratie en Amérique*, Paris, Garnier-Flammarion, 1981, p. 89, cité par Marc Sadoun, IN *Le citoyen, Mélanges LANCELOT*, Paris, Presses de Sciences Po, p. 124.
- ⁶³ Cons. const., n°2004-505 DC. Le président MAZEAUD avait d'ailleurs rappelé à cette occasion que le « communautarisme n'a tout simplement pas sa place dans notre ordre constitutionnel ».
- Cons. const., n°91-290 DC.
- ⁶⁴ André Oraison, La reconnaissance de la démocratie participative par l'article additionnel 72-I de la Constitution (remarques sur les référendums locaux reconnus dans l'ensemble des collectivités territoriales de la République à la suite de la révision constitutionnelle du 28 mars 2003), *RDP*, n°3-2004, pp. 634-658.
- ⁶⁵ Qui dispose que « Seuls peuvent participer au scrutin les électeurs de nationalité française inscrits [...] sur les listes électorales de la collectivité territoriale ayant décidé d'organiser le référendum et, pour un référendum local décidé par une commune, les ressortissants d'un État membre de l'Union européenne inscrits sur les listes électorales complémentaires établies pour les élections municipales ».
- ⁶⁶ André Oraison, Réflexions sur le droit de pétition reconnu aux électeurs des diverses collectivités territoriales par la loi constitutionnel du 28 mars 2003, *LPA*, n°160-2004.
- ⁶⁷ Patrick Wachsmann, Participation, communication, pluralisme, *AJDA*, 20 juillet-20 août 1998, numéro spécial, p. 173.

- ⁶⁸ Par exemple on peut citer la décision Maastricht I du Conseil constitutionnel qui subordonnait à la révision préalable de la Constitution la ratification de dispositions conférant à d'autres que des nationaux français le droit de participer à l'élection des conseillers municipaux ou des membres du Conseil de Paris. L'ajout d'un article 88-3 à notre charte fondamentale a ainsi confirmé pour Patrick Wachsmann une « *volonté d'ouverture de la citoyenneté aux non-nationaux réduite au strict minimum* », *ibid.*, p. 173.
- ⁶⁹ Pour Habermas, le concept même de « *citoyenneté démocratique engendre une solidarité relativement abstraite, en tous cas fondée sur le droit, entre personnes qui sont des étrangers les uns pour les autres ; or, cette forme d'intégration sociale [...] se réalise sous la forme d'un contexte de communication dont les effets se font sentir jusque dans la socialisation politique [les moyens administratif] comprennent entre autres les conditions dans lesquelles l'idée éthico-politique que les citoyens ont d'eux-mêmes peut se développer et se reproduire par la communication, mais ils ne comprennent nullement une identité collective indépendante du processus démocratique lui-même et qui serait en ce sens préalablement donnée. Ce qui unit une nation de citoyens — à la différence d'une nation au sens ethnique — n'est pas un substrat préalablement donné mais un contexte intersubjectivement partagé d'entente possible* », l'intégration républicaine, *op.cit.*, p.155.
- ⁷⁰ HAMILTON, Le fédéraliste, n°51, Paris, LGDJ, 1957, p.430.
- ⁷¹ « *Il faut s'attendre que l'intérêt individuel deviendra plus que jamais le principal sinon l'unique mobile des actions des hommes ; mais il reste à savoir comment chaque homme entendra son intérêt individuel* », Tocqueville, *op.cit.*, cité par Lucien Jaume, Constitution, intérêts et vertu civique, IN Michel Troper et Lucien Jaume, I 789 et l'invention de la Constitution, Paris, Bruylant-LGDJ, Coll. La pensée juridique moderne, 1994, p.174.
- ⁷² Toutefois, tous les Intérêts d'une société moderne ne peuvent prétendre à l'universalité. « *Par contre les intérêts minoritaires et les intérêts de la majorité peuvent souvent être avantageusement négociés en vue d'un compromis politique. [...] La modernité, tant juridique que politique, ne peut que faire siens de tels compromis comme l'expression de la pluralité politique* », Bjarne Melkevik, intérêts général et intérêts particuliers, IN *Souverainetés en crise*, *op.cit.*, p.109.
- ⁷³ Pour un développement de ces problématiques, voir Catherine Neveu, La citoyenneté et le local: un lien problématique? Réflexions à partir de l'analyse de comités de quartier et d'association de jeunes à Roubaix, IN Claude Fievet, *Invention et réinvention de la citoyenneté*, Presses de l'Université de Pau et des pays de l'Adour, 2000, pp. 505-515.
- ⁷⁴ Jacques Chevallier, Synthèse, IN *La démocratie locale. Représentation, participation et espace Public*, CURAPP, PUF, 1999, p. 410.
- ⁷⁵ CEDH, Young, James et Webster c. / Royaume-Uni, 13 août 1981.
- ⁷⁶ La Cour a d'ailleurs affirmé à plusieurs reprises qu'« il n'est pas de démocratie sans pluralisme ». CEDH, Parti communiste unifié de Turquie, 30 janvier 1998, § 43.
- ⁷⁷ Albert Hirschman, *Deux siècles de rhétorique réactionnaire*, Paris, Fayard, 1991.
- ⁷⁸ *Ibid.*, p. 140. Cité par Hugues Moutouh, La République face à ses communautés, Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux, n°2-2003, p. 89.
- ⁷⁹ Joseph-Yvon THÉRIAULT, La citoyenneté : entre normativité et factualité, Sociologie et sociétés, Vol. XXXI, n°2-1999, pp. 5-13.

L'enjeu économique du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud

BOULANOUAR Messaouda

Doctorante

ملخص

منذ نهاية التنافس شرق - غرب، يبدو أن مركز الثقل من الصراعات بين الدول قد إنتقل من الميدان السياسي- العسكري إلى المجالات التكنولوجية والإقتصادية، واضعا بذلك، الشمال المتحكم في التكنولوجيات المتقدمة ضد الجنوب المعتمد على تحويل هذه التكنولوجيات لضمان تأمين تطويره الإقتصادي .

وهكذا تصبح مسألة مراقبة عمليات تحويل التكنولوجيات ذات الإستعمال المزدوج نحو بلدان الجنوب، حسب رأي بلدان الشمال، مرتبطة بالتهديد المحتمل لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فهي مرتبطة أيضا بضمان الأمن الدولي. غير انه في الحقيقة يبقى التحكم في التكنولوجيات ذات الإستعمال المزدوج رهان يدل على تعقد عمليات المراقبة في تبريرها الظاهري وأسبابها الغير مكشوفة .

ولهذا فإن كان الانشغال الأمني يتحكم، ظاهريا، في جميع عمليات التحويل إلا أن الجوانب الإقتصادية والإستراتيجية غير بعيدة عن تجاهل الدول المتحكمة في هذه التكنولوجيات.

Depuis la fin de la rivalité Est-Ouest qui a opposé pendant plus de quarante ans les deux blocs idéologiques, le paysage stratégique et technologique du monde a changé de manière significative avec la décomposition interne du camp soviétique. Les usages des technologies ont eux aussi été affectés par ces profonds bouleversements des rapports de force au sein du système international.

Une grande partie des études menées sur la question des transferts des technologies duales (technologies à double usage ou technologies sensibles)¹, après la guerre froide, a souvent conduit à percevoir la menace, essentiellement dans une direction Sud- Nord. Cette menace constitue sans doute, selon les analystes, une de ces nouvelles lignes de clivages qui traversent les analyses des relations Internationales⁽²⁾.

La question du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud se trouve ainsi propulsée au premier rang des mesures de prévention contre la menace potentielle de prolifération des Armes de Destruction Massive.

Le contrôle revêt donc une importance particulière et une justification sécuritaire se basant sur le fait que les technologies sensibles étant identifiées comme la clé du développement d'un arsenal militaire, leurs transferts compromettraient, de fait, l'avance technologique militaire des pays du Nord, qui ne pourraient plus faire respecter l'ordre international si nécessaire⁽³⁾.

La question qui se pose dans ce contexte est de savoir si le contrôle est vraiment mis en œuvre pour répondre à une menace réelle contre la sécurité internationale? Ou plutôt l'argument sécuritaire est-il mis en avant pour dissimuler d'autres raisons stratégiques voire économiques?

Pour répondre à ce questionnement, il est nécessaire d'abord de comprendre : quel est l'enjeu de la maîtrise des technologies duales ? Pourquoi ces technologies suscitent- elles, aujourd'hui, un tel intérêt?

Cet article se propose donc, après un aperçu de l'intérêt de la maîtrise des technologies duales et du cadre multilatéral régissant le contrôle de leurs exportations, d'examiner ensuite un des enjeux de ce contrôle, à savoir l'enjeu économique principalement.

1- Les technologies duales

Dans le contexte de relations internationales, les responsables civils et militaires de l'industrie de défense des pays occidentaux renvoient souvent la question des technologies duales à une problématique non technologique. En effet, le terme "technologie duale" ou "technologie à double usage" est souvent connoté comme un terme politique renvoyant à des sous-entendus ou tactiques de la part de celui qui l'emploie ⁽⁴⁾.

En effet, la maîtrise des technologies sensibles notamment les technologies duales est un enjeu majeur. Le lien entre recherche militaire et innovation civile a toujours été l'objet de débats. Or, à l'ère des retombées du militaire sur le civil a succédé une période où le mouvement semblait avoir définitivement changé de sens, en raison des progrès fulgurants du secteur civil dans les technologies de l'information et de la communication.

Tout au long de la guerre froide et jusqu'au milieu des années 1980, les technologies ayant des applications militaires étaient le plus souvent développées par le secteur de défense - c'est-à-dire par les entreprises de défense financées par les gouvernements pour être ensuite transférées et adaptées aux marchés commerciaux (*spin off*).

Cependant, depuis les années 1980, et plus encore après la guerre froide, les dépenses de R&D du secteur commercial ont progressivement dépassé celles des gouvernements. C'est ainsi que le centre de gravité s'est déplacé de la recherche menée par l'Etat vers le secteur commercial privé. Le secteur commercial a dépassé ainsi celui de l'industrie militaire en matière de développement des technologies de pointe.

Aussi, dans le nouvel environnement géopolitique engendré par la fin de la guerre froide, les technologies duales acquièrent-elles plus que jamais une importance croissante pour les Etats occidentaux. La réduction des budgets de défense et la croissance constante des coûts des nouveaux systèmes d'armement, associées aux taux d'innovation des hautes technologies dans le secteur civil ont contribué à une dépendance croissante des armées vis-à-vis des technologies développées commercialement. Le secteur civil est désormais capable de produire beaucoup plus rapidement et à des coûts moindres des technologies de pointe et celles-ci sont ensuite intégrées et adaptées pour des applications militaires : C'est le passage du "spin-off" au "spin-on".

Cette évolution a eu un impact important sur la diffusion des technologies à l'échelon mondial notamment dans les opérations de transfert des technologies duales vers les pays du Sud. En effet la notion de dualité est devenue ainsi liée aux préoccupations de sécurité et justifie par conséquent l'utilisation de mesures de contrôle au transfert de ces technologies. La question qu'on pourrait se poser serait alors de savoir si la technologie est duale dans son essence ?

La réponse ne peut pas être tranchée. Elle peut être négative, car la dualité est un partage de connaissances et d'application de technologies dans les domaines civils et militaires. De ce fait, le caractère dual d'une technologie peut évoluer dans le temps en fonction des organismes qui le recensent et de l'évolution de la demande. Elle peut être aussi positive car les problèmes inhérents à toutes les proliférations sont la conséquence de l'emploi de certaines technologies et non pas les avancées technologiques elles-mêmes. En définitive, il n'existe pas, en fait, de domaine technologique qui soit définitivement dual ou non dual ⁽⁵⁾. Ce qui témoigne de la complexité du contrôle de leurs exportations et des conséquences qu'il peut engendrer sur les pays qui le subissent.

Le passage à une situation dans laquelle ce sont les progrès dans le secteur commercial qui sont le moteur principal du processus d'innovation technologique et qui créent de nouvelles applications militaires a pu avoir, à notre sens, au moins, deux conséquences majeures :

D'une part, les technologies duales sont devenues liées au risque de la prolifération et aux préoccupations de sécurité et justifie par conséquent, pour les pays du Nord, l'utilisation de mesures de contrôle au transfert de ces technologies, d'autre part, la libre commercialisation de ces technologies, qui sont initialement issues du secteur commercial civil, est compromise en raison du contrôle aux exportations exercé par les pays détenteurs. Ce qui est de fait pénalisant pour le développement économique des pays du Sud.

2- Le contrôle des transferts de technologies duales

Certes ce contrôle n'est pas nouveau. Il a été exercé durant la guerre froide, notamment depuis 1949, contre les pays de l'Est à travers le "Committee for multilaterals controls" communément appelé Cocom⁶. Il a concerné non seulement les matériels militaires mais aussi tous les produits à usage civil susceptibles d'être détournés à des fins militaires. Il était stratégique dans la mesure où il visait à réduire la menace militaire directe

des pays communistes à l'encontre de l'alliance occidentale. Sa finalité était donc bien militaire et le moyen utilisé était l'embargo stratégique.

A la fin de la bipolarité, des bouleversements économiques et politiques ont eu lieu, en particulier dans les pays d'Europe centrale et orientale ainsi que dans les anciennes républiques soviétiques, qui étaient les principaux États visés par les mesures de contrôle des exportations des technologies duales. Certains d'entre eux sont même devenus membres des régimes de contrôle qui, d'ailleurs, n'est plus exercé par les pays de l'Ouest contre les pays de l'Est mais plutôt, par les pays du Nord contre les pays du Sud, considérés comme source de menaces pour différentes catégories d'intérêts des pays occidentaux.

Les dispositifs existants de contrôle se regroupent en deux catégories principales à savoir: les régimes multilatéraux de contrôle et les instruments conventionnels de désarmement et de non-prolifération ⁽⁷⁾.

Tous ces instruments ont apparemment le même objectif qui est celui de contrôler les transferts des technologies sensibles. Pourtant, il existe une différence fondamentale dans l'approche des moyens entre les deux. Les premiers sont des associations de pays fournisseurs qui s'entendent pour contrôler leurs exportations par une gestion de l'offre des technologies sensibles. En revanche, les seconds visent à réaliser le même objectif, mais par une approche universelle. Dans ce dernier cas, tous les États, y compris ceux du Sud, ont vocation à adhérer à des normes qui sont en général négociées dans des enceintes à la représentativité plus large que celle des régimes multilatéraux.

Au-delà des instruments de contrôle suscités et allant dans le sens du durcissement du contrôle vers les pays du Sud, certains États ont, même recours aux mesures unilatérales de contrôle en matière d'exportation des technologies sensibles. C'est le cas notamment des États-Unis qui appliquent unilatéralement à des produits, qui ne sont pas soumis au contrôle par les régimes multilatéraux, des mesures de contrôle qui visent, selon leur perception, à garantir la stabilité régionale et internationale surtout si cette dernière va dans le sens contraire à leurs intérêts nationaux. C'est dire toutes les entraves que peuvent rencontrer les pays qui sont dépourvus de la maîtrise des technologies de pointe notamment les pays du Sud.

Parmi les différents régimes multilatéraux de contrôle des exportations, coordonnés entre les États détenteurs de technologies sensibles, nous présenterons, dans cet article, l'Arrangement de Wassenaar qui concerne le contrôle des armements conventionnels et de biens et technologies duales pouvant servir à leur fabrication et nous tenterons une comparaison avec le Cocom auquel il a succédé.

L'Arrangement de Wassenaar :

L'Arrangement de Wassenaar, l'un des régimes multilatéraux de contrôle à l'exportation⁽⁸⁾, est un régime multilatéral de contrôle des exportations mis en place par une quarantaine d'États afin de coordonner leurs politiques en matière d'exportations d'armements conventionnels et de biens et technologies à double usage servant à leur fabrication.

Il a été institué en 1996 pour succéder au COCOM, régime qui assurait, pendant la Guerre froide, le contrôle des flux d'armes et de technologies en destination de l'Union soviétique. Cependant, un certain nombre de différences distinguent le régime de Wassenaar du COCOM, des différences qui nous permettent de mieux saisir le mode de fonctionnement du régime actuel.

La première différence réside dans l'absence de cibles précises de contrôle. La Guerre froide était marquée par une bipolarité évidente permettant d'identifier clairement l'Union soviétique et ses alliés comme les principales cibles du régime (Cocom). Or, tel n'est pas le cas dans l'ordre multipolaire actuel, et, en ce sens, le régime de Wassenaar ne vise aucun État en particulier ⁽⁹⁾. La deuxième différence, c'est que contrairement au COCOM qui disposait d'un mécanisme de supervision multilatérale permettant aux membres d'opposer un veto sur certains transferts, l'arrangement de Wassenaar s'appuie plutôt sur la discrétion nationale c'est-à-dire, il revient à chaque État membre de décider comment il va implémenter et sanctionner le contrôle des exportations de technologies à usage double.

Les contrôles vers les pays de l'Est, à travers le Cocom, sont dits stratégiques dans la mesure où ils visaient à réduire la menace militaire directe des pays communistes à l'encontre de l'alliance occidentale. Il s'agissait, en quelque sorte, de ne pas armer indirectement l'adversaire naturel désigné.

A l'inverse, les contrôles que l'on peut imaginer, à travers l'Arrangement de Wassenaar, pour parer à la prolifération de technologies à double usage ont par essence un objectif plus vaste et d'apparence plus

désintéressé: éviter qu'un transfert technologique inconsidéré ne conduise à une déstabilisation locale ou régionale et ne mette en péril la paix mondiale. Ces deux objectifs ne sont pas nécessairement contradictoires mais le second est clairement beaucoup plus vaste et difficile à réaliser que le premier du fait que les véritables raisons de son exercice sont plus ambiguës et souvent non dévoilées.

Enfin, l'arrangement de Wassenaar ne prévoit pas la règle dénommée '*no- undercut rule*' telle que l'avait le COCOM. Cela signifie qu'il n'est pas interdit à un Etat membre d'exporter un produit contrôlé vers une destination particulière qui a déjà été refusée par un autre Etat membre ⁽¹⁰⁾.

Cette apparente souplesse dans les directives de ce régime multilatéral des groupes fournisseurs ne doit pas nous faire croire que le contrôle est moins efficace que le Cocom, ni nous faire oublier deux points essentiels :

- D'abord, le caractère légitime des instruments conventionnels¹¹, ne peut être occulté comparé aux régimes multilatéraux de contrôle créés par les Etats fournisseurs des technologies sensibles. Car contrairement aux premiers, il est clair que lors des discussions au sein des régimes multilatéraux des groupes fournisseurs, qui s'entendent pour limiter le risque de prolifération par une gestion de l'offre de technologies duales, les pays du Sud ne peuvent pas y faire valoir leurs points de vue.
- Ensuite, au-delà du problème de représentation des pays du Sud, la question des mesures de restriction imposées par les régimes multilatéraux de contrôle serait en outre contraire aux obligations internationales de non prolifération qui reconnaissent aux pays du Sud le libre accès à la technologie pour une utilisation pacifique à des fins de développement économique.

Il reste, au demeurant, qu'au-delà des considérations sécuritaires, la problématique du contrôle des transferts des technologies sensibles prend de l'ampleur avec les évolutions technologiques qui s'avèrent indispensables, en grande partie, au développement économique des pays et suscitent par conséquent une course à leur préservation.

La maîtrise de ces technologies de pointe, est, à ce titre, un enjeu qui révèle toute la complexité du contrôle des transferts des technologies duales en particulier dans ses raisons non dévoilées. Car si la préoccupation sécuritaire commande en apparence l'ensemble des opérations de transfert, l'aspect économique est loin d'être négligé par les Etats détenteurs.

3-L'enjeu économique du contrôle

Au-delà du caractère sensible lié à la sécurité, le transfert des technologies sensibles est plus complexe encore. Il est à l'image du monde, c'est-à-dire un lieu de confrontation et d'échanges, générateur de coalitions et de rivalités économiques entre les Etats, particulièrement dans le domaine des nouvelles technologies dont les applications s'avèrent prometteuses de plus en plus ce qui rend leur maîtrise un enjeu de convoitises et de rivalités internationales⁽¹²⁾.

Pour les Etats occidentaux, les exportations de ces technologies sont en effet confrontées à un dilemme plus vivement perçu depuis la fin de la guerre froide. D'une part, le transfert de ces technologies est sujet aux mécanismes de contrôle en prévention de risques qui peuvent découler de leur utilisation à des fins militaires ; Mais d'autre part, les Etats détenteurs sont tentés de compenser par les marchés d'exportation la contraction de la demande interne et de créer une compétitivité pour leurs entreprises.

Les Etats occidentaux sont appelés ainsi à exercer un arbitrage qui doit se faire constamment entre, d'un côté, leurs intérêts économiques et de l'autre les implications militaires des transferts de technologies sensibles, à savoir le risque sécuritaire supposé, ce qui pourrait justifier, selon eux, une volonté de maintenir un écart technologico-militaire avec les pays du Sud.

La politique du contrôle des exportations de technologies duales se situe ainsi à la frontière de ces deux enjeux.

3-1 Le contrôle soumis aux soucis de sécurité et aux intérêts économiques

La fin du XX^e siècle a été marquée par une accélération technique sans précédent dans l'histoire du monde. Cette évolution se poursuit et modifie les termes des équilibres stratégiques.

En matière militaire comme dans le domaine civil, la force et les succès économiques dépendent de la vigueur de la recherche, des inventions technologiques et de leur industrialisation. Il n'y a pratiquement plus que des technologies duales, dont les applications sont à la fois civiles et militaires. les interactions qui existent entre

la recherche civile et la recherche militaire sont donc permanentes et à double sens⁽¹³⁾. Aussi, les Etats s'engagent-ils, aujourd'hui, dans la course à la technologie et à la compétitivité entre les industries militaires, soutenant par des politiques adaptées leur base industrielle et technologique de défense et plus particulièrement, les avantages relatifs de leur économie.

Face à cette évolution et en raison du lien étroit qui existe entre les contrôles des exportations des technologies sensibles et les intérêts sécuritaires et économiques de l'État exportateur, les gouvernements, selon certains économistes⁽¹⁴⁾, semblent adapter leur politique à une sorte de guerre économique en se basant sur deux argumentaires: l'argument d'un 'protectionnisme défensif' et l'argument d'un 'protectionnisme offensif'. Ce dernier étant un argument plus mercantile, donc il se trouve moins justifiable publiquement, et se manifeste par la création d'avantages comparatifs pour assurer la compétitivité à long terme de l'économie nationale.

Désormais, lorsqu'il y a antagonisme entre pays industrialisés, il trouve son expression pour l'essentiel sous des formes économiques.

L'enjeu de la maîtrise de l'avance technologique notamment les technologies duales est donc double pour les avantages économiques des Etats :

- d'un point de vue purement militaire, il participe à une sorte de course qualitative aux armements dont on est sûr que si on a l'avantage, on l'a non seulement sur un théâtre d'opération mais également en termes commerciaux à l'exportation donc une garantie pour des avantages économiques certains ;
- d'un point de vue plus économique, il est couplé avec un travail de fonds sur la dualité et les possibilités d'adapter des technologies militaires et/ou civiles à des usages militaires et/ou civils.

Il s'agit dans ce cas d'une véritable politique industrielle qui n'en porte pas réellement le nom et qui peut parfois utiliser le prétexte sécuritaire pour se justifier. En effet, si les Etats doivent combiner les intérêts sécuritaires et économiques, il n'en demeure pas moins que les considérations économiques sont primordiales dans l'appréciation du contrôle des transferts et des exportations de biens et technologies à double usage, surtout dans ce monde en train de devenir global où les intérêts politiques des nations se soumettent de plus en plus à leurs intérêts économiques.

Par ailleurs, la nécessité d'arbitrer entre les intérêts économiques liés à l'exportation des technologies à double usage et les implications militaires de transferts des technologies sensibles à des adversaires voire des concurrents potentiels est une caractéristique commune dans l'élaboration de la politique de contrôle de tout pays. La politique des Etats Unis, en la matière, en est l'exemple le plus élaboré.

A titre d'exemple, l'entreprise européenne 'EADS', pour ne citer que ce cas parmi tant d'autres, s'est vue refuser par l'administration américaine l'utilisation d'une technologie issue du missile de croisière 'Tomahawk' américain qui aurait permis la mise au point d'un missile européen. Par ce refus, les Etats Unis ont réussi à différer l'arrivée sur le marché d'un produit concurrent de ceux de leur industrie⁽¹⁵⁾.

La dimension économique s'impose, ainsi, de plus en plus et l'impact de ces contrôles se fait sentir sur l'économie même des Etats occidentaux. Ainsi estime-t-on, « alors que 95% des biens contrôlés semblent servir à un usage civil la performance des contrôles ne peut ni être uniquement mesurée à l'aune de la sécurité elle-même, ni même à celui de la compétitivité des industriels de défense, mais à l'aune de l'impact économique sur l'ensemble des secteurs industriels ou services utilisant des biens et technologies à double usage pour un usage civil »⁽¹⁶⁾.

Cet état de concurrence économique exacerbé entre les pays industrialisés conforterait, de fait, l'idée que les impératifs de sécurité sont donc souvent mis en avant pour masquer un certain souci de protectionnisme de la part du pays détenteur de technologies et que de leur part, il y a une volonté de conserver une maîtrise technologique afin d'éviter de créer de nouveaux concurrents parmi les pays émergents du Sud ce qui remettrait en cause leur position dominante déjà acquise.

Le renforcement des mesures de contrôle des transferts des technologies vers ces derniers, serait alors l'un des moyens pour préserver leur avance technologique. Ce qui placerait de fait les technologies duales dans une position de levier réellement stratégique.

Leur maîtrise et leur contrôle donneront autant un avantage concurrentiel aux pays détenteurs que des implications contraignantes aux pays demandeurs en particulier les pays du Sud, sous prétexte qu'ils se trouvent soupçonnés de vouloir les acquérir uniquement à des fins militaires.

3-2 La dualité, une arme commerciale

La dualité est souvent comprise comme la simple utilisation par les entreprises, pour leurs produits civils, des technologies obtenues dans le cadre des développements militaires. C'est là une vue réductrice d'un processus plus profond, qui mérite qu'on explore sa vraie dimension.

D'abord, la R&D dans le domaine de la défense est un impératif pour une nation souhaitant conserver ou acquérir son autonomie de décision en matière de capacités de défense à caractère stratégique. A défaut, de nombreux pays doivent faire appel pour leur défense à des technologies qu'ils ne possèdent pas eux-mêmes.

D'autre part, la recherche de l'avantage stratégique ou tactique conduit à vouloir conserver une avance technologique. Les progrès qui en découlent n'auraient probablement pas vu le jour, ou pas assez vite, sans l'aide des programmes de défense. Il est certain que les avancées obtenues bénéficient à terme aux matériels civils et profitent à toute l'industrie. A l'inverse, le marché civil apporte à son tour aussi des avantages dont bénéficient les militaires. Ainsi, «les deux domaines d'activité se nourrissent des améliorations technologiques qui se croisent et s'additionnent»⁽¹⁷⁾.

Cette imbrication est stratégique à l'ère où les marchés sont totalement ouverts à une rude compétition internationale où seuls les meilleurs survivent. Aussi, les entreprises qui sont leaders sur les marchés civils sont-elles performantes et capables d'appliquer leur savoir faire en matière de compétitivité aux matériels de défense.

Plusieurs exemples témoignent des apports mutuels entre le civil et le militaire dont celui de la percée stratégique réussie par les sociétés Général Electric et Snecma avec les moteurs CFM56. Ce dernier, initialement conçu pour des avions commerciaux (les B737 et A 320), s'est trouvé parfaitement adapté pour les avions ravitailleurs (KC-135 de l'US Air Force)⁽¹⁸⁾.

Un autre exemple de dualité stratégique est celui de la biométrie. Au début des années 80, le besoin initial est venu des forces de police pour identifier les empreintes digitales des criminels, ensuite cette technologie a induit le développement de technologies logicielles qui ont permis des applications aux systèmes d'accès sécurisés et les solutions d'identité dont la société "Sagem Sécurité" est le leader mondial. Les applications militaires de la biométrie n'ont été envisagées que récemment, elles bénéficieront ainsi des investissements réalisés et de l'expérience acquise dans les domaines de la police et du civil.

Le contrôle des transferts de ces technologies peut se révéler, ainsi, comme une arme économique quand il est manipulé par un Etat détenteur qui refusera leur transfert sous couvert d'un risque supposé de prolifération. Les Etats-Unis, sont à cet égard un exemple éloquent. Ces derniers, selon le professeur Jean-François Daguzan, savent parfaitement utiliser le contrôle des technologies duales comme une arme commerciale dans la guerre économique qu'ils mènent contre leurs alliés, partenaires et concurrents, à tel point que son utilisation est inscrite dans la politique générale américaine de "suprématie économique"⁽¹⁹⁾.

La gestion de la dualité par l'Etat et par l'entreprise étant au cœur de la compétitivité économique de demain ; il reste évident, à ce titre, que le contrôle des transferts des technologies duales signifie :

- d'une part, un déni de la revendication légitime pour l'indépendance économique et stratégique, du pays demandeur ;
- et d'autre part, le refus d'un partage de la supériorité technologique, du pays détenteur, lui conférant une puissance économique.

Conclusion

A la lumière de ce qui précède, il est clair que l'imbrication des deux domaines d'activités, civil et militaire, souligne l'importance de l'enjeu de la maîtrise des technologies duales pour l'économie de l'Etat détenteur et justifie sa volonté de le préserver.

Le contrôle des transferts des technologies duales, qui représente au demeurant une arme économique manipulée par les pays détenteurs, a des répercussions certaines sur le développement économique des pays du Sud qui deviennent de plus en plus dépendants technologiquement donc économiquement donc politiquement des pays du Nord. La raison sécuritaire s'appuyant sur l'argumentaire d'un risque fondé sur la menace de la

prolifération des armes de destruction massive semble incertaine. Il s'agit plutôt d'une construction qui, à la fois dissimule la compétition économique et la course à une suprématie stratégique de la part des pays du Nord.

Cette équation ne se résoudra, à notre sens, qu'à la condition de définir la limite entre finalité militaire classique et finalité civile pacifique. Dans ce cadre, les critères sécuritaires et les critères économiques doivent être associés afin de déterminer un système de contrôle plus juste envers les pays du Sud dont les transferts des technologies duales conditionnent pour partie leur développement économique.

References:

- ¹ Les technologies duales ou technologies à double usage sont des technologies sensibles, susceptibles d'avoir une utilisation tant civile que militaire. Dans la littérature anglo-saxonne, le terme civil est remplacé par «commercial». Elles peuvent être développées à des fins militaires pour être ensuite appliquées commercialement ou vice versa.
- ² Didier Bigo, «L'idéologie de la menace du Sud», in **Cultures & Conflits** Editorial n°2, 1991, pp. 3-15, source électronique www.conflits.org.
- ³ Damien Romestant, **commerce et sécurité, les exportations sensibles dans la mondialisation**, édition l'Harmattan, Paris, 2003, p. 118.
- ⁴ Jean-François Daguzan, «Recherche appliquée et technologie duales: quelles stratégies pour la France?», novembre 2000, source http://www.frstrategie.org/barreCompetences/DEFind/Techno_duales_armement.pdf
- ⁵ Général Michel Asencio, «prolifération nucléaire et technologie», in **Annuaire stratégique et militaire 2005**, édition Odile Jacob, 2005, p.60.
- ⁶ Le Cocom ou Le Coordinating Committee for Multilateral Export Controls (*Comité de coordination pour le contrôle multilatéral des exportations*), a été fondé en pleine guerre froide en janvier 1950
- ⁷ Le Traité de Non-prolifération nucléaires (TNP) pour les armes nucléaires, la Convention sur les armes biologiques et à toxines (CABT) pour les armes biologiques et la Convention d'Interdiction des Armes Chimiques (CIAC) pour les armes chimiques.
- ⁸ Les autres régimes multilatéraux de contrôle sont : le Groupe Australie (technologies chimiques et biologiques), le MTCR (la technologie des missiles), Le Groupe des fournisseurs nucléaires ou «Nuclear Suppliers Group» et Le Comité Zangger (technologies nucléaires).
- ⁹ Les Etats-Unis souhaitaient que le régime vise certains États, comme l'Iran, l'Irak, la Lybie et la Corée du Nord. Cependant, cet objectif ne fut pas retenu lors des négociations par les autres membres.
- ¹⁰ Au lieu d'une *no-undertcut rule* – qui existe dans d'autres régimes internationaux tels que le Régime de Contrôle de la Technologie des Missiles (MTCR) et le Groupe des Fournisseurs Nucléaires (NSG) – les Etats membres de Wassenaar ont une obligation d'information
- ¹¹ Le TNP, la CABT et la CIAC.
- ¹² Bertrand Warusfel, «Nouvelles technologies et relations internationales», in **Annuaire Français des Relations Internationales**, 2005, Vol VI, p 112.
- ¹³ Jean-Dominique Giuliani, «comment relancer l'Europe de la défense?», in **Défense nationale et sécurité collective**, février 2008, p. 41.
- ¹⁴ Gilles Le Blanc et Matelly Sylvie, «Vers de nouveaux régimes de contrôle des exportations d'armements: le cas du Royaume-Uni», in **Revue Ares, No 53, 2004, volume XXI, p. 13** Ibid.
- ¹⁵ Damien Romestant, Op.Cit., p.20
- ¹⁶ Cédric Paulin, « Les exportations et transferts européens et technologies à doubles usage », in **Annuaire stratégique et militaire**, Fondation pour la Recherche Stratégique, 2005, Paris, Odile Jacob, 2005, p. 14.
- ¹⁷ Jean-paul Herteman, « la technologie : un impératif stratégique pour la France », in **Défense Nationale et sécurité collective**, Avril 2008, p136.
- ¹⁸ Ibid, p.137.
- ¹⁹ Jean-François Daguzan, «technologies duales et défense entre politique et management», source: http://www.frstrategie.org/test/barreCompetences/DEFind/Techno_duales_armement.pdf

Public Policy: “Concept Clarification, Genesis, Study, and Reflection on the Developing Countries such as Algeria”

*Dr. Bouzourine Nadjoua
University of Algiers -03-*

Introduction:

Public Policy is no doubt among the subjects; and fields; which currently recommend serious academic discussion and more communication not only in different institutions of higher education but even in mass media. Indeed, a lot has been said about it, but still not enough to give it the epithet of science. There is still a desperate need to settle the issues of: content, methodology, and objectives. Moreover, what makes the field vague and confusing is the terminology, and different connotations used to describe the concept of public policy and its levels such as: policymaking, implementation, evaluation and the like. For some scholars, “public policy”, singular, or “public policies”, plural is a science *per se*. For some others, it is the analysis which is supposed to be a science. It seems, then, stopping for a very long while to put some dots somewhere before going any farther is an inevitable and a necessary step. This paper hopes to clarify concept of public policy and tackle the genesis and evolution of public policy and its study, without forgetting to open a window for discussing the difficulties of studying public policies in developing countries such as Algeria.

1. Concept Clarification:

Most of the definitions stated¹ describing Public Policy are meant to emphasize the outcomes of the state actions. Among the contributors to settle the issue of public policy concept clarification was J. E. Anderson. He tried to simplify the concept through using three main variables: behavior, official actor or actors, and an area of public activity. He simply considered public policy as “*relatively stable, purposive course of action followed by an actor² or set of actors in dealing with a problem or matter of concern.*”³ Moreover, authors such as David Easton, in addition to these characteristics of public policy in general, considers every public policy authoritative; i.e., it is developed by governmental bodies and officials who have the legitimate use of coercion, the quality which private organizations do not have⁴. However, this does not mean that the private sector is not influential in the process of making public policies, especially in the more liberal democracies.

It is worth citing that Public Policy is oftentimes confused with laws and routine decisions. To avoid falling into such a trap one should pay close attention to very fact that public policy is not just finished once formulated, but it rather includes execution and assessment.

In nut shell, public policy is a combination of the dichotomies:

1. Public outcome vs. Expressed biased interests;
2. Official vs. participation of non- governmental organizations or individuals;

Despite what has been done and said to make it clear, it is still, unfortunately for some unclear. In this context, we mention the accurate description of public policy by an anonymous British official who described public policy as being “*an elephant who can be recognized when being seen, but cannot be easily defined.*”⁵

If we interpret well this saying, we may conclude that public policy is too huge to be put into a simple definition. Furthermore, it is too complicated, as Lindblom emphasized this trait in considering Public policy as *muddling through*⁶. To get a better understanding of public policy, we ask: What is it? How does it work? One should go back to more familiar concepts such: state, governance, and the like.

- Public Policy and Government/ State: (rise/fall, dominance/disappearance of state):

Roughly speaking, the modern state was born in 1648, the date of the Westphalia Treaty signing. Etymologically, state is not government. In brief, the latter is the people who rule - it is a means - while the former is the form of organization.⁷ In other terms, it is *an invisible being known as corporation.*⁸ At its birth, State was strong and dominant, but with the emergence of market it became fragmented and weak. As a result, other organizations carried and will carry out the traditional functions of state, and *sometimes sovereignty will be divided.*⁹ However, the state returns at every withdrawal especially during crises and when the market gets too wild and devastating.¹⁰

It is worth citing that the role of states all around the world is relative according to the nature of the political systems founded in those countries. The role of Anglo- Saxon states differs from the European ones, and these two differ from the other countries of the globe.

State is a recent invention, but still vague, ambiguous, and open- ended. It is a complex paradox. This is why debate over it still open, especially over the desired kind of state: strategic state, privatized state, well-governed state, and the like. Through this we understand that there is a huge shift from trying to define state (structuralism) into its functions (functionalism).¹¹ For public policies, state is founded at its heart¹², simply because state is the ultimate organization which owns the means of coercion. In fact, the latter makes state more powerful, in many cases, than other actors such as the market. Here, one should cite another concept which emerged along the dichotomy of state vs. market; that is interest. Mansur Olson tried to define the collective action as a problem founded on the relation of paradox between individual interest and collective interest¹³. Therefore, interest, in addition to institution, is a key element in any public policy.

Concerning the ways of access to state, there are actually three ways. First is by top (*par le haut*) which refers to the governmental work. The second is by the bottom (*par le bas*) which happens in the streets. And the third and last is by the middle (*par le milieu*) which includes the process of governance¹⁴.

- Public Policy and Governance:

It is taken for granted that governance is profoundly related to government which has proved incapable of handling social, economic, and political problems.¹⁵ It is, in other words, different forms of coordination and various ways of controlling the different groups and sectors of society in order to achieve definite and collectively discussed objectives¹⁶.

Good governance was first related to public choice (rationality), and to public management later. It refers to effective public action through organizing competition between agencies. However, the so- called good governance is just an ideal despite all the efforts of clearly defining its scope.

Inside every democratic state, there are three institutions responsible for promoting good governance: government, private sector, and civil society. On the international scene there are three organizations: The IMF, The World Bank, and The United Nations. For instance, the United Nations set nine standards for promoting good governance. They are: *participation, rule of law, effectiveness, efficiency, accountability, transparency, responsiveness, equity, strategic vision, and rule of law*¹⁷.

If we compare the standards of these organizations we notice that the common standard is effectiveness, that is to say rational relations between objectives and results. Some other scholars especially specialists of public management add two more standards to achieve quality in governing which are efficiency (that is rational relations between means and result), and pertinence (that is the rational relations between objectives and the means).

With this widespread ideal in almost all corners of the globe, the literature concerning public policies is focusing more and more on public policies as being not just practices of any state but rather the best ones through the use of science in order to manage a sector and to solve a problem.

What interests us from these definitions is the reality of this ideal in developing countries including our country Algeria. Sure, Algeria is still living through different crises which hinder the process of promoting good governance which are, in short, identity, legitimacy, consensus, participation (democracy), and distribution crises. Therefore, its way towards good governance realization is not paved; it has rather a very long way to go. Hopefully, it will someday make it.

• Policy or Policies?

Along the process of the building scheme of such a field, Yvonna S. Lincoln and Egon E. Cuba via their article¹⁸ attempted to distinguish between policy analysis, research, and evaluation, and came across the very fact that the distinction between these terms have become fussy because each of these terms has the academic legitimacy as “a scholarly activity”. However, these terms differ in aims because research is- besides being a disciplined inquiry- *undertaken to resolve some problem, while evaluation is undertaken to establish value*.¹⁹ While policy analysis is defined according to Nagel as “*the how-to-do-it methods associated with determining*

the nature, causes, and effects of governmental decisions or policies designed to cope with specific social problem".²⁰ But this definition focused rather more on one reality of policies which is *policy-in-action* and discarded the other two realities which are *policy-in-intention* and *policy-in-experience*. For this reason policy is singular when the reality is viewed singularly, but in a case of multiple realities which may take at least three previous forms: the *policy-in-intention*, the *policy-in-action*, and the *policy-in-experience*²¹; then policy is viewed as policies in plural. To emphasize this opinion, we quote this "*one policy-in-intention may spawn multiple policies-in-implementation*".²² Policies are, after all, plural because *policy options represent different realities and may exist at different levels (intention, implementation, and experience)*.²³

2. Genesis of Public Policy Sciences:

It is a relatively recent discipline. It is still an exotic field for many students, teachers, and even decision makers. It suggests approaches to open the "black box" of state. Its content is the programs of public action through questioning problems treated and the genesis of solutions".²⁴ It is in short a way of thinking about the state (*penser l'état*).

The place of birth of such an emerging discipline was democratic. It first appeared in the USA around 1930. It was early announced by Charles E. Merriam in 1921 who was calling for the use of science in action²⁵. However, the logic of this approach (was not a science yet) was not entirely new because of the contributions of pragmatism. The founding reference was: Who gets what? When? And how? By Harold D. Lasswell. The idea was at the very beginning neither clear nor definite. It included both values and practices.²⁶

The reasons for policy sciences genesis were all centered on "the amelioration of the democratic practice."²⁷ That is to say the ultimate goal was "realization of human dignity both in theory and practice".²⁸

It seems then that the project was very ambitious, but scientifically ill-assured to be downright convincing. It was not until 1960's in the USA and the beginning of 1970's in the European countries that the project was concretized under the angle of what has been known as "policy analysis" ever since.

It is worth mentioning that most progress in policy analysis known especially right after WWII was not due to social scientists, but rather to specialists in operational research and applied mathematics.²⁹ However, many other intellectual tracks contributed to enhance policy analysis such as: sociology of organizations, decision (E. Lindblom, Herbert A. Simon, James G. March and many others), in addition to the contributions of Robert A. Dahl. Still the contributions of public administration are remarkable in flourishing public action³⁰, without forgetting the writings of David Easton who insisted on the interdependence between policies and political support.³¹

All this mixture of fields and intellectual tracks made policy analysis an interdisciplinary mosaic. The obverse side of the coin here is ambiguity and complexity because the human mind, however genius it may be, will remain limited and the human spirit will stay a mystery.

3. Study of Public Policy:

According to the Canadian scholar in Public Policy Richard Simeon, "policy study [in democratic countries] has been given urgency by increasing pessimism about the ability of government to cope in an era of 'demand overload' and the 'fiscal crisis of State'"³².

He goes on saying that urgency is neither new, because this task is *one of the oldest tasks of political science* in general, nor clear because of *isolated studies* which have been made, and the different methods and approaches which contributed less in the way of explanation.

The study of public policy, for him and for Pierre Muller in his book; *les politiques publiques* has been linked, as in Algeria, a great deal to public administration simply because bureaucratic agencies are central element in the public policymaking process. However, this assumption *ignores ideologies, values, structures of power, and influence, and so on*.³³

Moreover, it is linked to technologists; that is to say policy making is just a technical matter, a question of enlarging the list of alternatives and prescribing the more effective and efficient ways of choosing between them, as though the trend was more prone for what was named 'Policy Analysis'.

Indeed, public policy study is more than public administration and analysis. It rather takes these tracks:

1. Some focus on the making: (emphasis on politics)

The study of policy at this level focuses on more traditional concerns of politics which are: power, conflict, and ideology. Here, politics explains policy.

At this level, many models for making policies were developed. Mary Ellen Wolfe summarized them into five models, which are as follows: Kings and kingmakers (who has the power; elite), Clusters Iron Triangle (who has power; groups), Rational comprehensive (how are decisions made, rationally, comprehensively), Muddling through (how decisions are made, incrementally), stages in the decision making process (what are the regularly occurring steps in the policymaking process? Process).³⁴ In the USA for instance three models are applied: King and kingmakers, stages of decision making, and triangle and power clusters.³⁵

2. Some focus on the analysis: (advice on the choosing of alternatives)

The study of policy at this level focuses on problem- solving, and in most cases seeking, theoretically, for the best effective solutions. *Policy studies tended to be top- down inquiries which tell about cost- benefit ratios about populations, income levels, neighborhood housing patterns, and the like, but they say little about the how clients experience the policy as enacted*³⁶. Within this context, many approaches and techniques were suggested such as:

1. Stages approach:

It was the dominant approach of analysis in the USA since 1970 and especially during 1980's until it became as Robert Nakamura put it *a kind of textbook approach*.³⁷

Harold D. Lasswell was considered to be the pioneer of analyzing public policy or governmental action as being a process. He suggested 7 functional stages for any policy analysis; *invocation, application, termination, and appraisal*³⁸, in addition to the contributions of many other scholars like- Brewer, Anderson, Jones, Deleon, and many others. However, the contributions of Charles Jones are considered to be remarkable. He suggested 5 stages instead for any policy process, which are³⁹:

- Problem identification
- Program development
- Program implementation
- Program evaluation
- Program termination

This approach was criticized for its linearity. Simply because policy process does not always go this determined way. It oftentimes skips stages because of the complexity of public action.

2. Sociology approach⁴⁰:

It appeared right after the stages approach. According to this approach state, inspired by sociology of organization, is a range of actors; individual and collective. It is as well an interaction between local and national, public and private actors.⁴¹

3. Cognitive and normative approaches:

They include works which insist on the weight of knowledge, ideas representation and social beliefs in making policy. The writers ranked in this mainstream are: Bruno Jobert and Pierre Muller who focused on the notion of *referential*, Peter Hall who suggested the notion of *paradigm* which developed later to be "*forum*" (division of community rather than ideas), Paul A. Sabatier who emphasized on *the system of beliefs*. For the beliefs, there are three types:

- deep core beliefs (hard to evolve)
- core beliefs
- secondary beliefs

However, the approach was not safe from criticism because it never tells in reality what the ideas behind particular policies are. Furthermore, they are too abstract and they are sociologically poor (neglect the importance of individuals and groups).

These approaches have known another adjustment which is the emphasis on discourse, speeches, and narratives of actors.

4. Socio- historic approaches :(diachronic)

The starting point of this approach is that every political fact is no doubt a historic fact. Its place of birth was North- America along the renewal net of dialogue between history, social sciences, and political sciences. It studied the development of contemporary states and the forms of collective (public) action.

5. Three "I" approach⁴²:

This approach viewed public policy as being a combination of the following three elements: idea, interest, and institution. And whenever one of these variables changes, as a result public policy changes. According to this approach, change in any public policy occurs in those variables respectively.

7. Comparative approach⁴³:

The first comparative works in public policy were privileging comparison through variables. At the end of the 1950's, most variables for comparison were much more economic and statistic. Other works that appeared later on focused on political variables through asking the following question: does politics matter?

- In addition to many other approaches such as: systemic*, institutional, elite, group(pluralist), network, management, and techniques such as: Cost and Benefit, and the like, and the theoretical heritage of social sciences in general and political science in particular. All these approaches and techniques, which need another paper *per se*, were borrowed from other sciences such as: social sciences, sociology, economy, psychology, law, physics, biology, and others. This is in fact the distinct trait of public policy analysis, interdisciplinarity.

3. Some focus on implementation and evaluation:

We should always bear in mind that policy *is not simply a rational intellectual process; its goals are not simply given.*⁴⁴ This is why resistance may appear during implementation. As a result, what is recommended in this case? Perhaps the answer is two things to be taken into account. The first is so much understanding of what such policy is about? And what is it for? The second thing is so much commitment on behalf of executers.

Many works are more interested in evaluation; that is to say focusing on the effects of public policies following criteria of management which are: pertinence, efficiency, and effectiveness⁴⁵.

- Studying public policies in developing countries:

We learned through the points tackled above that public policy, or policies, is as though hybrid product made by many creatures. It is *"a complex interactive process influenced by the diverse nature of socio- political and other environmental forces. These environmental forces that form the policy context lead to the variation in policies and influences the output and impact. Due to the contextual differences, public policies of the developed countries significantly differ from those of the developing countries. Although the policies of developed countries have proved their effectiveness in many cases, those cannot be, applied in understanding the dynamics of policy process of developing countries. Public policies in the developing countries possess certain peculiarities of their own by virtue of being influenced by an unstable socio- political environment, and face various problems and challenges."*⁴⁶

As a result, the theoretical luggage (approaches, models, theories, methods, and techniques) for analyzing policies founded in most industrial countries is useful but surely not sufficient for analyzing policies of developing countries due to contextual variations and differences. To be more precise, the structure of political system in the developing countries differs greatly from the developed countries due to certain common socio-

political and economic features of developing countries that lead to a quite different policy context specific to them. These features are the following:

1- Pluralism is least practiced in developing countries because societies are less organized, as there is a lack of national interest due to colonialism⁴⁷.

2- Decision making is highly centralized and societal forces get lesser scope to voice their demand.⁴⁸ All stages of policy process are put into the hands of the ruling elite. Ferdous illustrates this opinion by citing Walt's observations that in developing countries, huge examples of retaining power by government without popular support exist.⁴⁹

3- Scarcity of financial resources in developing countries has made donor agencies (International Organizations such as The World Bank, the World Commerce Organization, and the like) another dominant actor.

Although almost of the developing countries, says Ferdous, share the above features, but each country has its special features which differentiate them from each other. For instance, Algeria and Bangladesh though they both belong to developing countries, but each of these two countries has its peculiarities.

In addition to this view, *Aaron Wildavsky* wrote a paper about **Schools of Public Policy in Poor Countries**⁵⁰ where he questioned the desirability of founding such schools in those countries. He even claimed that the value of these schools depends greatly on how much useful policy analysis is for these countries, but before asking such a question, one should rather ask about the kind of government wanted by these peoples who believe in "the ideal government" is the one that stays poor in order to make its people richer.

For *Wildavsky*, governments in these countries tend to be threatened by some society force and which tries to take control over it. This force might be a tribe, a political party, or an army (or all three together). He goes on thinking of governments in poor countries to be Altruists and idealistic; that is to say that using idealism to cover their selfishness the thing that *leads them to act coercively towards others who do not share their ideals*, because *they consider opposing views evil... and prevent feedback...*⁵¹

Furthermore, he noticed that the countries of those altruists are rich, but their people are poor. This fact can apply for Algeria today for it is agreed on to be very rich, but its people are poor in comparison to the resources it has.

He, likewise, tried to give out some traits to these altruists which consist of:

- Thinking immensely, especially when it comes to creating change. For them, only this kind of change can reduce disparity between intention and reality; in the sense that there is a continuously increasing knowledge gap between aspiration and achievement (the how of realizing those big and immense changes).
- These people ignore the very fact that change starts small until it gets sweeping. They are not in favor of incrementalism.
- Being generalists, therefore the specific does not interest them. In fact, there is a disparity between the ability to cover a large number of cases and the ability to deal appropriately with specific ones.
- Being planners⁵², but they are bad planners because they suggest plans which cannot be implemented for being made by those who are most distant and, therefore, most ignorant; while the people who are closest to the consequences and who have the best information will not or cannot act. This justifies his claim that idealism, as a result, is "*a prescription for disaster; in trying to do the most with the least information.*"⁵³

Indeed, there are no reliable centers for information, about predictable action on which citizens can depend to moderate their uncertainties because the environment in poor countries⁵⁴ is *turbulent. Uncertainty is the rule. Information is inadequate*. And the citizen is a *servant*. Within such context public policy schools cannot work.

- Being ignorant about the real meaning of policy analysis which requests analysts to be:⁵⁵

- First *incrementalists*. They are concerned with side and marginal changes rather than grandiose wider changes. They are in terms of *Wildavsky* "*localists at heart*". They are *decentralizers*.⁵⁶
- Second, they are *empiricists*. *They are data grubbers and field- searchers*.

- Third, they are *mini- economists*. They are interested in the value of goods or services received. Their starting point is *opportunities costs* according to the *alternatives resources*.
- Fourth, they are *students of organization* because support and cooperation are as important as the analysis itself. *They work on projects as teams... they learn how to collect data under difficult conditions, make sense out of it with simple models, integrate their proposals into organizations.*⁵⁷
- Fifth, they are perfection seekers; in the meaning that *completed work* is their ultimate goal. Their success lies on the implementation of their analysis, of their product.
- Sixth, they are not bureaucrats. They cherish purpose more than process, and for whom results are more important than routines.

In a nut shell, the raw material of public policy is the field, the scene, and the first- hand experience. It is in the words of *Wildavsky*, "*getting one's hands dirty*". Aware of these realities about the policy analysts central governments in under- developed countries think of them as threats and impediments because analysts are against big governments. They are *pro- market*.

Conclusion:

The task of this paper was not simple and easy, however well- outlined it tried to be. At every point we encountered tough theoretical, methodological, and ideological problems. It was doubly hard to undergo a mission of giving an overview of public policy and answering all epistemological concerns of public policies or what was once called 'policy sciences'.

We concluded, likewise, that all the approaches, theories, models, methods cannot be blindly applied for analyzing policies in developing countries without factual, empirical study of the political systems and societies of these countries.

Governments in these countries are Altruists and idealists. This is why public policy schools are not working and analysts are discarded and ignored.

References:

- ¹ For more definitions of public policies as being a combination of three terms: *politics, policy, and polity*. See, Stéphane Paquin and others, **L'Analyse des Politiques Publiques**. Canada: les presses de l'université de Montréal, 2010, pp. 7-8.
- ² For more information about The actor(s) and their cycle, See: Emiliano Grossman, "Acteur", dans: **Dictionnaire des politiques publiques**. France: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 3eme édition, 2010, pp. 31-37.
- ³ J. E., Anderson, **Public Policymaking: An introduction**. Boston: Houghton, Mifflin Company, 2003, p.1.
- ⁴ J. E. Anderson, *Op. Cit.*, p. 3.
- ⁵ «Une politique publique, c'est un peu comme un éléphant- vous le connaissez quand vous le voyez, mais vous ne pouvez pas facilement le définir.» In, Daniel Kuber et Jacques Millard, **Analyser les Politiques Publiques**, France : Presses universitaires de Grenoble, septembre 2009, p. 8.
- ⁶ It is a reference to Incrementalism; which is *neither revolution, nor drastic policy change, nor even carefully planned big steps are ordinarily possible...* in: Charles E. Lindblom, **Still Muddling, but not through**, Yale University, November/ December, 1979, p. 517.
- ⁷ Martin Van Creveld, **The Rise and Decline of State**. UK: Cambridge University Press, 2004, p. 415.
- ⁸ *Ibid.*, p. 416.
- ⁹ *Ibid.*, p.418.
- ¹⁰ Pierre Muller, L'Etat en Action Revisité. Pôle Sud, N°21, 2004, p. 41.
- ¹¹ Jean Leca, «Etat, De l'Être au Faire ...et Retour», in: **Le Dictionnaire des Politiques Publiques**. France: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2010, pp. 234-238.
- ¹² *Ibid.*, p.240.
- ¹³ Ricard Blame, «Bien Collectifs», in: **Dictionnaire des Politiques Publiques**, *Op. Cit.*, p. 108.
- ¹⁴ Jean Leca, *Op. Cit.*, p. 235.
- ¹⁵ Patrick Le Galés, «Gouvernance», in: **Dictionnaire des Politiques Publiques**, *Op. Cit.*, p. 300.
- ¹⁶ *Ibid.*, p. 301.
- ¹⁷ John Graham, Bruce Amos, Tim Plumptre, "Principles for Good Governance in the 21st century". In: **Policy Brief**, N° 15, August 2003, p.3.
- ¹⁸ Yvonna S. Lincoln and Egon E. Cuba, "Research, Evaluation, and Policy analysis: heuristics for disciplined inquiry". **Policy Studies Review**, A journal of the Policy Studies organization and Harrison Institute for Public Policy, Center for Public Affairs, College of Public Programs, Arizona State University, February 1986, pp. 546- 565.
- ¹⁹ Yvonna S. Lincoln and Egon E. Cuba, *Op. Cit.*, p. 551.

- ²⁰ *Ibid.*, p. 552.
- ²¹ *Ibid.*, p. 553.
- ²² *Ibid.*, p. 558.
- ²³ *Ibid.*, p. 562.
- ²⁴ Laurie Boussaguet, Sophie Jacquot et Pauline Ravinet, **Dictionnaire des politiques publiques**, *Op. Cit.*, p. 7.
- ²⁵ Patrice Duran, «genèse de l'analyse des politiques publiques», in: **Dictionnaire des politiques publiques**, *Op. Cit.*, p.291.
- ²⁶ *Ibid.*, p. 290
- ²⁷ *Ibid.*, p. 292.
- ²⁸ *Ibidem.*
- ²⁹ *Ibid.*, pp. 292-293.
- ³⁰ *Ibid.*, p. 294.
- ³¹ *Ibid.*, p. 299.
- ³² Richard Simeon, «Studying Public Policy», **Canadian Journal of Political Science**, vol 9, n° 4, 1976, p. 548.
- ³³ *Ibid.*, p. 549.
- ³⁴ Verne W. House, **Models of Policy Making**, Montana State University, p. 245.
- ³⁵ Jerri Cockrel, **Public Policymaking in America**, cooperative extension service, University of Kentucky,
- ³⁶ Yvonna S. Lincoln and Egon E. Cuba, **Op. Cit.**, p. 562.
- ³⁷ Sophie Jacquot, «Approche Séquentielle», in: **Dictionnaire des politiques publiques**, *Op. Cit.*, p. 86.
- ³⁸ *Ibid.*, p.83
- ³⁹ *Ibid.*
- ⁴⁰ Patrick Hassenteufel, **sociologie politique : l'action publique**. France: Armond Collin, 2008, p. 294.
- ⁴¹ Renaud Payre, Gilles Pollet, «Approches socio- historique», in: **dictionnaire des politiques publiques**, *Op. Cit.*, p.104.
- ⁴² Yves Surel, **Idées, intérêts, institutions dans l'analyse des politiques publiques**, *Chronique des politiques publiques*, pp. 161- 178.
- ⁴³ Chloé Anne Vlassopoulou, **Politiques Publiques comparées pour une approche définitionnelle et diachronique**, CURRAP, **Les méthodes au concret**, PUF, 2000.
- * For some writers it is rather a model, or a theory, not a mere approach.
- ⁴⁴ Richard Simeon, *Op. Cit.*, p.554.
- ⁴⁵ Steve Jacob, «Evaluation», in: **Dictionnaire des Politiques Publiques**, *Op. Cit.*, pp. 259-260.
- See as well: Claudes Rochet, **Politiques Publiques de la staregie aux resultats**. Belgique: Edition de Boeck Université, 2010, pp.85-86.
- ⁴⁶ Ferdous Arfina Osman, **Public Policy Theories and Their Implications in The Developing Countries**, p. 37.
- ⁴⁷ *Ibid.*, p.46.
- ⁴⁸ Ferdous Arfina Osman, *Op. Cit.*, p.47.
- ⁴⁹ *Ibid.*, p. 39.
- ⁵⁰ Aaron Wildavsky, «Schools of Public Policy in Poor Countries». **Policy Studies Journal**, University of Kansas and Syracuse, vol. 14, No. 3, March 1986, pp. 407- 413.
- ⁵¹ *Ibid.*, p. 408.
- ⁵² *The planner is always in his office enjoying air conditioning, whereas the analyst is judged by how s/he is to the people in the localities. The planner's conversation is concerned with how the new plan is more ambitious than the old, but the analyst conversation is about learning from field experience to modify existing projects.* Aaron Wildavsky, **Op. Cit.**, p. 411(words in italics are quoted).
- ⁵³ *Ibid.*, p. 409.
- ⁵⁴ I would rather use under- developed because these countries are not lacking resources. They do lack good management instead. Words in italics in this paragraph are quoted from the same page numbered 411.
- ⁵⁵ Aaron Wildavsky, **Op. Cit.**, p. 410(summarized, those in italics are originally quoted).
- ⁵⁶ *Ibid.*, p. 411.
- ⁵⁷ *Ibid.*, p. 412.